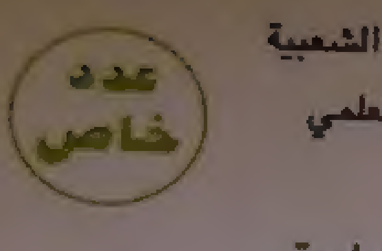


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية



دراسات إنسانية

الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

أعمال ندوة
الجزائر 30/29
ماي 2001

جمع وتقديم
ناصر الدين
سعيدوني

مجلة دورية محكمة تصدرها كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية - جامعة الجزائر

السنة الجامعية: 2001 / 2002

ISSN: 1112 - 346 - X

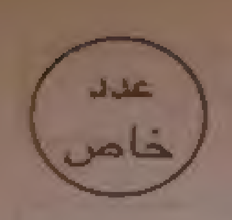
■ المراسلات:

توجه جميع المراسلات باسم مدير المجلة أو رئيس تحريرها إلى:
عمادة كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، ملحقة بني مسوس.
هاتف/فاكس: 021.93.15.10 (213) هاتف: 021.93.17.62 (213)
البريد الإلكتروني: (E-Mail): nsaidouni @ Yahoo.fr

■ تصفيف وإخراج، طبع وتوزيع:

دار الحكمة

01، نهج أملكار كابرال ساحة الشهداء الجزائر
هـ: 71.99.56 (021) هـ/ ف: 71.24.58 (021)
بريد إلكتروني: E-mail: el-hikma @caramail. com





دراسات إنسانية

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر

الوقف في الجزائر أثناء القرنين

الثامن عشر والتاسع عشر

2002 / 2001

فهرس أعمال الندوة

القسم العربي

القسم الفرنسي

◉ تنبيه

نلفت انتباه القارئ الكريم إلى أن محتوى بعض ملخصات البحوث جاءت مغايرة بعض الشيء لمضمون المداخلات المتعلقة بها، وذلك لكون تلك الملخصات قد قدمت قبل اتمام تلك البحوث.

○ كلمة رئيس جامعة الجزائر

أ.د. طاهر حجار

أصبحت الجامعة في عالمنا المعاصر مجالا متفاعلا لانتاج المعرفة وتثمينها، وبيئة خصبة لصياغة الأفكار وعرض التصورات وطرح الرؤى، وهذا ما يجعل من اللقاءات الفكرية والندوات العلمية حجر الأساس في أداء الجامعة لرسالتها ونجاحها في مهمتها التي تتطلب تكامل وظائف التعليم والتكوين والبحث والابتكار.

وضمن هذا التوجه دأبت جامعة الجزائر على تشجيع كل مبادرة علمية ورعاية كل جهد أكاديمي متخصص، وكانت من بين هذه المبادرات المتميزة والجهود المثمرة تلك الندوة العلمية حول الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، التي انصبت مواضيعها على معالجة مصادر الأوقاف بالجزائر وتحديد إشكالية البحث في مواضيعه.

تندرج هذه الندوة التي عقدت يومي 29 و30 ماي 2001 ضمن النشاط العلمي لكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية وتولى الإشراف على تنظيمها

أ د. ناصر الدين سعيدوني وكانت مناسبة جمعت العديد من الباحثين كان منهم من له شهرة عالمية ومكانة دولية في موضوع الوقف مثل الأساتذة راندي ديغيلام وأندري ريمون وعبد الجليل التميمي، كما كان منهم براعم واعدة في ميدان البحث العلمي والإنتاج التاريخي

إن أعمال هذه الندوة العلمية التي نسعد بتقديمها للقارئ في هذه الكلمة هي تتويج لنشاط سمينار الدراسات العليا الذي يشرف عليها أ د. ناصر الدين سعيدوني بقسم التاريخ، جامعة الجزائر، كما هي حوصلة أولية لما تم إنجازه في مشروع بحث مشترك بين وزارة التعليم العالي ممثلة في جامعة الجزائر والمركز الوطني للبحث العلمي الفرنسي (C N R S.)، ويعتبر هذا الإصدار بحق لبنة جديدة لإثراء المكتبة الجامعية الجزائرية وخطوة لتدعيم التعاون العلمي بين المتخصصين

هذا وفي ختام هذه الكلمة لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر والتشجيع للذين شاركوا في هذه الندوة ببحوثهم ومداخلاتهم متمنيا لهم مزيدا من الإسهام المعرفي والنشاط العلمي المتميز

كلمة السيد عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

أ.د. محمد البشير شنيتي

الدال على أنه والشعر مستحق له [illegible] هذه حتى تقدم [illegible] سيرة في الإسلام التي شكلت قاعدة نظام الوقف في المجتمع الإسلامي فالوقف باعتباره هبة طوعية للممتلكات يقوم بها [illegible] الخير، مرضاة لله هو تجسيد لقيم الخير والتكافل بين البشر وشاهد على [illegible] والتضامن بين بني الإنسان، وهو ما يجعل من الوقف أرقى وأسمى السلوكات الإنسانية التي تشهدها البشرية في حضاراتها المتعاقبة.

لقد احتل نظام الوقف مكانة مركزية في نسيج المجتمع الإسلامي بحيث غدا متعذرا على الباحث في حركية هذا المجتمع أن يتجاهل دور الوقف في ذلك مما حدا بالمتخصصين في تاريخ العهد العثماني خاصة أن يهتموا بالموضوع ويخوضوا في دراسة جوانبه المختلفة عبر بلدان ومجتمعات كان الوقف فيها يشكل بنية اقتصادية واجتماعية واضحة

هكذا برزت كوكبة من الباحثين الجامعيين الجزائريين في العثمانيات يقودها الأستاذ الدكتور ناصر الدين سعيدوني الذي انبرى لموضوع الوقف وتعمق فيه إلى أن غدا أحد أعلامه البارزين وهو صاحب الفضل في إعداد هذه الندوة التي اتسم موضوعها بكونه أخذ منحنى أكاديميا ارتكز على الأسس المنهجية المتعلقة بالبحث في الوقف، وذلك من خلال جهود الأستاذ ومساهمات طلبة الدراسات العليا، فكانت حلقات البحث التي دأب على عقدها بصفة منتظمة أثناء السنة الجامعية أشبه بندوات علمية مصغرة مهدت السبل لعقد الندوة الدولية يومي 29-30 مايو 2001 بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية.

لقد أضفى على أشغال الندوة طابعا مميزا حضور أعلام من المختصين في تاريخ الوقف والأحباس وإلقاؤهم محاضرات هامة وتعقيبات مثرية للنقاش العلمي، ومنهم الأستاذ أندري ريمون والأستاذة راندي ديغيلام والأستاذ عبد الجليل التميمي ومن إليهم من الضليعين في البحوث الوقفية بجامعات المغرب العربي وفرنسا خاصة وقد تبوأت بحوث ومداخلات الجامعيين الجزائريين مكانة معتبرة في تقدير الأخصائيين الضيوف، وهو تثمين مشجع لجهود الباحثين في تاريخ الوقف بالجزائر، ووفرت جلسات الندوة وهوامشها جوا حميميا بين المشاركين مكنّهم من التعارف وتوطيد الأواصر العلمية فيما بينهم والتباحث في شأن المنهجية والمصطلح وكيفية التواصل، وهي أمور زادت في قيمة اللقاء وثمنت نتائج الندوة.

إن أقل مكافأة يقابل بها هذا الجهد العلمي وأدنى عرفان يوجه إلى المساهمين في الندوة هو نشر البحوث المقدمة كي يطلع عليها عدد أكبر

من المهتمين بموضوع الوقف والباحثين في حقله فتتسع دائرة الإفادة وينشط الحوار العلمي المثمر

وها نحن أولاء نوفي بالوعد الذي قطعناه على أنفسنا أمام المشاركين بإصدار وقائع الندوة في وقت نعتبره قياسيا بالنظر للظروف الصعبة التي تعرقل جهودنا وتعوق مسعانا مع اعتذارنا عن النقائص وأملنا في لقاء اخر لتحقيق المزيد من الانجازات

○ نص كلمة منظم الندوة

أ.د. ناصر الدين سعيدوني
رئيس مجلس البحث العلمي لكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
جامعة الجزائر

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة رئيس جامعة الجزائر،

حضرة عميد كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية،

حضرة مدير الأرشيف الوطني الجزائري،

حضرات الضيوف الكرام والزملاء الأفاضل والطلبة الأعزاء

يسعدني أن أتوجه إليكم بهذه الكلمة الصادقة معبرا لكم عن اعتزازي بمساهمتكم وتقديري لحضوركم هذه الندوة العلمية حول «الوقف بالجزائر في العهد العثماني معالجة مصادره وإشكالية البحث فيه»

إن هذه الندوة العلمية التي تشارك فيها نخبة ممتازة من الباحثين بمداخلاتهم العلمية وملاحظاتهم الهادفة وتعقيباتهم البناءة، هي تتويج

وحوصلة للحلقات العلمية (سمينار الدراسات العليا) التي كان لنا شرف تنظيمها وتنشيطها مدة ثلاث سنوات (1998-2001) بقسم التاريخ لفائدة طلبة الدراسات العليا. كما أنها كذلك نتاج تعاون علمي في إطار مشروع بحث مشترك حول الوقف في الجزائر (ق 16-19م) يساهم فيه باحثون جزائريون وفرنسيون عملا باتفاقية التعاون الجزائري الفرنسي بين مديرية البحث العلمي بوزارة التعليم العالي بالجزائر والمركز الوطني للبحث العلمي الفرنسي (C.N.R.S)، كما لنا شرف الإشراف عليه وتنشيطه مع الأستاذة الفاضلة راندي دغيلام.

إن هذه الندوة العلمية حول الوقف باعتباره عاملا اجتماعيا واقتصاديا وواقعا روحيا وثقافيا، هي في الواقع إسهام علمي يندرج ضمن مبادرات علمية عالمية هادفة في هذا المجال، كان آخرها الورشة التي نظمت حول الوقف في العالم الإسلامي في لقاء الجامعة الأوروبية بفلورنسا (21-25 مارس 2001) وهذا ما يجعل من هذه الندوة في الواقع منطلق لتطوير البحث حول جوانب الإسهام والإبداع الحضاري للشعب الجزائري في إطاره التاريخي وبيئته الحضارية، لكون الوقف يعتبر إحدى الظواهر البارزة في حياة الشعب الجزائري وإحدى الدلالات المعبرة عن إرادة الخير وتكريس لروح التضامن والتكافل بين الجزائريين وإحدى الوسائل التي حقق بها الفرد الجزائري ذاته وأثبت بها أصالته العربية الإسلامية، وبذلك فالوقف، انطلاقا من هذا التناول يمثل إحدى الجوانب الحضارية التي ظلت منسية في تاريخنا بعد أن طغى عليه العمل الحربي وغلب عليه الطابع العسكري الذي وإن كنا نفخر بإنجازاته إلا أنه لا يمكن أن ينسينا الاهتمام بمجالات الإسهام الأخرى والعمل على دراستها والإشادة بها.

[illegible]

- تأكيد الحضور العلمي الجزائري في مجال دراسة الوقف الذي عرف في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا من حيث المنهج المعتمد وطبيعة التناول والحصيلة المحررة، وذلك حتى تحتفظ الدراسات التاريخية بالجامعة الجزائرية على مكانتها وتفرض نفسها

- تمكين الباحثين الجامعيين الجزائريين العاملين في حقل التاريخ وخاصة منهم المنتسبين إلى قسم التاريخ بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية من اكتساب المزيد من الخبرة الميدانية في استخدام الوثائق والتمرس على أساليب المنهج التاريخي في مسألة الوقف، أملا أن يكون

رك منطلقا لتحقيق إسهام تاريخي جزائري يتميز بالنوعية والمصداقية ويتوفر على المعالجة العلمية والنظرة الأكاديمية

إن ندوتنا هذه بحكم طبيعة موضوعاتها وظروف تنظيمها نطمح لأن تكون عملا تأسيسيا للاهتمام بإحدى المسائل الأساسية في التاريخ الجزائري التي ارتبطت بحياة الفرد وبواقع المجتمع، ألا وهي مسألة الوقف، هذا الوقف الذي يظل بحكم الواقع التاريخي الجزائري قضية حيوية ومسألة أساسية لا يمكن تجاوزها في سعينا لدراسة القضايا المتعلقة بالحكم والاجتماع والاقتصاد والثقافة ولعل هذا ما جعل محاور هذه الندوة تركز على معالجة منطلقات وآفاق دراسة مسألة الوقف وعرض تأثير الوقف على البيئة الاجتماعية والتنظيم العمراني، فضلا عن الجانب الأساسي من الندوة وهو البحث في ظاهرة الوقف في مدينة الجزائر وخارجها

إن كل ما نسعى إليه في ندوتنا هذه أن تكون المداخلات التي تعرض فيها والتعقيبات والمناقشات التي تقدم أثناءها معالم منهجية في البحث تنطلق من تحديد إشكاليات الوقف من حيث البحث في مواضيعه ومعالجة مصادره، حتى يمكن مواصلة هذا الجهد بإنجاز بحوث علمية أكاديمية مستقبلا في شكل رسائل جامعية أو مساهمات علمية متميزة أو مشاريع بحوث متخصصة

هذا وحتى تؤتي هذه الندوة أكلها وحتى تكون منطلقا لجهد علمي جاد وبداية لإسهام معرفي قوي، فإنه من المأمول أن يتم التركيز أساسا في المداخلات المبرمجة على التعريف بمصادر الوقف وعلى طرح التساؤلات

[illegible] حول [illegible] هذه [illegible]

وبناء الاستقلال [illegible] العلماء الأجلاء [illegible]

الاستفادة من آراء [illegible]

بحضورهم ومشاركتهم

بعد تجديد شكري للحضور الكرام ومعدي الورقات [illegible]

الأعزاء، لا يسعني إلا أن أنوه بإدارة جامعة الجزائر لهذا [illegible]

وعلى رأسها أ.د. طاهر حجار، وبتشجيعهم كلية العلوم الإنسانية

والاجتماعية ممثلة في عميدها أ.د. محمد الشيخ شعيبي ومعاونيه [illegible]

مقدمتهم الأمين العام لمجلة الأخ عبد الكريم بلعربي، دون أن ننسى السيد

مدير الأرشيف الوطني الجزائري [illegible] بمساعدته [illegible]

سمحت لنا بتنظيم هذه الندوة التي نتمنى أن تكون مقدمة لندوة [illegible]

أخرى

الندوة العلمية حول

«الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: معالجة مصادره وإشكالية البحث فيه»

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

تنظم كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

بمساهمة الأرشيف الوطني الجزائري

تحت رعاية رئيس جامعة الجزائر

الندوة العلمية حول

«الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثاني عشر والثالث عشر للهجرة الثامن عشر والتاسع عشر للميلاد: معالجة مصادره وإشكالية البحث فيه»

6 و 7 ربيع الأول 1422 هـ / 29 و 30 ماي 2001

منظم الندوة: ناصر الدين سعيدوني

مكتب الندوة: علي تابليت، زكية زهرة، معاوية سعيدوني

٦. موضوع الندوة:

يعتبر الوقف أو الحبس حسب الاصطلاح المحلي ببلاد المغرب من المظاهر البارزة في حياة الشعوب العربية الإسلامية، فهو تعبير صادق عن إرادة الخير وتكريس لروح التضامن والتكفل بين الأفراد في إطار الجماعة التي يعيشون ضمنها، مما يجعل من مؤسسة الوقف تنظيما خيريا، يستمد وجوده من أحكام شرعية ويقوم بأداء دوره في إطار صيغ تضامنية وإجراءات ملزمة سواء فيما يخص النظم التي يخضع لها أو المعاملات المتعلقة بتسييره والانتفاع به، وهذا ما كفل لمؤسسة الوقف التطور والنمو وساعدها على القيام بالمهام الموكلة إليها سواء فيما يتعلق بالقضايا التعليمية ومسائل العبادة أو النشاطات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية والأغراض الاقتصادية

أصبح الوقف في الجزائر منذ القرن الثاني عشر وحتى أواخر القرن الثالث عشر للهجرة (من نهاية القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر) واقعا اجتماعيا وحقيقة اقتصادية ومظهرا ثقافيا وتعبيرا روحيا، بحيث لا يمكن دراسة بنية تاريخ الجزائر الحديث بدون التعرف على واقع الأوقاف وما ارتبطت به من إجراءات وخدمات ومعاملات. وهذا ما يجعل مؤسسات الأوقاف مسألة محورية وقضية أسسية، لا يمكن لأي مؤرخ أو باحث أو دارس لقضايا المجتمع والاقتصاد والثقافة وحتى الإدارة التقليل من أهميتها وتجاوز انعكاساتها على حياة الفرد وواقع المجتمع

6- فعاليات الندوة

«الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

حالته مصادره وإشكالية البحث فيه»

6 و 7 ربيع الأول 1422 هـ / 29 و 30 ماي 2001

اليوم الأول الثلاثاء 6 ربيع الأول 1422هـ الموافق لـ 29 ماي 2001

الجلسة الافتتاحية 9 سا - 10سا

- كلمة رئيس جامعة الجزائر أ.د. طاهر حجار
- كلمة عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية أ.د. محمد البشير شنيتي

تقديم د. [illegible]

كلمة رئيس المجلس العلمي لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ومنظم الندوة أ.د. ناصر الدين سعيدوني

الجلسة العلمية الأولى 10.30سا - 13سا

«منطلقات وآفاق لدراسة مسألة الأوقاف»

المحاور ومواضيع المداخلات

أندري ريمون، من وثائق الأرشيف الخاص بالجزائر سجل إحصاء الحبوس (1252هـ / 1836-1837م).

- راندي ديغيلام، مدى حركية الأملاك الوقفية في السوق العقارية دراسة مقارنة بين دمشق والجزائر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي.

ناصر الدين سعيدوني، الأوقاف بفحص مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني دلالات اجتماعية ومؤشرات اقتصادية

- فضيلة تكور، رصيد الفترة العثمانية من وثائق الوقف بالأرشيف الوطني الجزائري.

مناقشات وتعقيبات.

الجلسة العلمية الثانية: «الوقف بمدينة الجزائر»

المتدخلون ومواضيع المداخلات:

علي تابليت، أوقاف سيدي عبد الرحمن الثعالبي بمدينة الجزائر.

- عائشة غطاس، حول الوثائق المتعلقة بأوقاف الحرمين بمدينة الجزائر.

- زكية زهرة، حول الأهمية التاريخية لأوقاف الأحباف بمدينة الجزائر من خلال ثلاثة نماذج من الوثائق

ملة القشاعي موساوي، أوقاف أهل الأندلس بمدينة الجزائر أثناء العهد العثماني

عمر عمر: حول أوقاف مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر «أوقاف مؤسسة سبل الخيرات من خلال المساجد الحنفية»

مناقشات وتعقيبات

اليوم الثاني الأربعاء 7 ربيع الأول 1422هـ الموافق لـ 30 ماي 2001

الجلسة العلمية الثالثة «الوقف والبنية الاجتماعية والتنظيم العمراني»

9 سا 30 - 12 سا 30

المتدخلون ومواضيع المداخلات

برانبر فرانفو: تحبيس الأملاك: كيف ولماذا؟ تكوين الأحباس لفائدة العائلات

فاطمة الزهراء قشي: مؤسسة الأوقاف في قسنطينة في العصر الحديث: مصادر وطروحات

إبراهيم بن يوسف: من أجل مقاربة عمرانية لمسألة الأوقاف

عدوية سعيدوني: الوقف ومسألة التنظيم العمراني في الجزائر من أجل استخدام الوقف في التهيئة العمرانية المعاصرة

نبيبة سعدي: مساهمة الأوقاف في كتابة التاريخ العمراني والاجتماعي والاقتصادي لحاضرة مدينة الجزائر في العهد العثماني (ق. 16م - 19م)

سامية شرفي: المحافظة على التراث الديني وصيانته من خلال وثائق الوقف: الجامع الأعظم بالجزائر نموذجا

مناقشات وتعقيبات

الجلسة العلمية الرابعة: «الوقف خارج مدينة الجزائر»

14 سا 30 - 17 سا 30

المتدخلون ومواضيع المداخلات

- محمد حوتية، أوقاف إقليم توات نموذج أوقاف قصر كوسان

رابح كنتور، وثائق أوقاف مدينة البليدة وفحصها (1792-1873م)

بوعقالة ودان، الأوقاف بالناحية الوهرانية أوقاف مليانة نموذجا

- زيدين قاسمي، الوقف بمنطقة القبائل من 1817 إلى 1878م.

مناقشات وتعقيبات.

الجلسة الختامية: 17سا 45 - 18 سا 45

- مناقشة عامة

حوصلة أعمال الندوة

- تقديم الاقتراحات، تحديد افاق العمل مستقبلا واختتام الندوة.

القسم العربي

المحور الأول

منطلقات وآفاق لدراسة مسألة الوقف

الأوقاف بفحص مدينة الجزائر: دلالات اجتماعية ومؤشرات اقتصادية

ناصر الدين سعيدوني

تشكل الأوقاف بفحص مدينة [illegible]
الأرض واستغلالها [illegible]
واقتصاديا [illegible]
الباحث إلى مدى [illegible] التعرف على [illegible] هذه الأوقاف [illegible] من
الوثائق المتوفرة التي هي في متناول [illegible]
وتقييدات أو نسخ [illegible] لها في شكل [illegible] تحتل
حيزا مهما من سجلات [illegible] في تقارير وتعقيب
الفرنسيين التي تعود إلى السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي.

على أن الانتفاع بهذه الوثائق يتطلب من الباحث قراءة [illegible]
الوثائق واستخلاص المعلومات التي تضبط في جداول وعرض
المعطيات التي نستنتج عنها في خطوط بيانية، سواء ما يتعلق منها
بنوعية الوقف وطبيعته ووضعية المنتفع بمردوده ووضع المتصرف
فيه، أو ما يعود إلى تطور مداخيله ونفقاته وتبدل شروطه وحيثياته
وفي هذا الإطار ينصب اهتمامنا على دراسة عينات محددة من

الملكيات (السندات والعقود) المختصة في الجهات المختلفة من فحص مدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر وحتى نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر ([illegible] هـ / [illegible] م)

إن تشعب الدلالات الاجتماعية وتعدد المؤشرات الاقتصادية لواقع الأوقاف بفحص مدينة الجزائر، تحصلنا عليها انطلاقا من دراسة وثائق الوقف المتوفرة وتحليل مضمونها، إثارة مسائل تتصل أساسا بالواقع الاجتماعي والاقتصادي ولعل أهمها قضية تكامل مدينة الجزائر مع فحصها، وإشكالية تسيير الملكية الوقفية وصلاحية المجلس العلمي، وإجراءات المعاوضة (الاستبدال) والكراء (العناء)

إن دراسة الأوقاف في هذا الإطار تمكننا من تحديد الوضع الاقتصادي السائد بفحص مدينة الجزائر سواء من حيث المعاملات أو مصادر الدخل أو وجوه الإنفاق. كما تمكننا من التعرف على التركيبة البشرية انطلاقا من الانتساب الطائفي والانتماء الحرفي ووضعية الأسرة ومكانة المرأة وتصرفات الهيئات المشرفة على الوقف (النظار، الوكلاء، القضاة، العدول) وكل ذلك يمكننا من معاينة التحولات ويسمح لنا بتجاوز بعض الآراء الشائعة التي تعتبر الوقف دعامة للنظام الإقطاعي أو صنفا مجمدا من الملكية. وهذا ما يؤكد لنا أن الوقف أحد مظاهر الحضارة العربية الإسلامية، فهو يستمد وجوده واستمراره من الأحكام الشرعية ومن تكافل الجماعة المحلية في الأعمال الخيرية استجابة لحاجة الفرد ولمصلحة الجماعة.

Les biens waqf dans les fohos d'Alger: significations sociales et indices économiques

Nacereddine SAIDOUNI

Le waqf dans les fohos d'Alger est un mode d'appropriation et d'exploitation du sol et des biens en général qui reflétait l'état social et économique caractéristique de l'Algérie à l'époque ottomane.

Le chercheur peut aborder le waqf à partir des documents disponibles dont la majorité est représentée par des documents de mahkamas (waqfiat ou copies). On en trouve aussi des résumés et des listes dans de nombreux registres de Beylik. Les rapports et inventaires français datant des débuts de la colonisation ne sont pas à négliger à cet effet.

Pour une exploitation efficiente de ces documents, il s'avère nécessaire de recourir à l'établissement de tableaux de synthèse et à une représentation expressive des données (graphes), ce qui permet de traduire de manière intelligible la nature des waqfs, le statut des bénéficiaires des revenus et des gestionnaires des biens, ainsi que l'évolution des revenus, des dépenses, des conditions et des contenus des contrats.

Dans ce cadre, notre intérêt s'est porté sur l'analyse d'un échantillon de jardins et exploitations agricoles constitués en waqf dans la région d'Alger (fohos) pendant une

[illegible] XVIIIe siècle et le premier tiers XIXe siècle ([illegible] 1250 / [illegible] 1834)

[illegible] des stratifications sociales et des indices [illegible]ques des waqfs

[illegible] d'Alger pose

- La problématique de la complémentarité entre la ville d'Alger et sa région.
- La question de l'appropriation des biens waqfs qui apparaît à travers les problèmes posés au Conseil [illegible]tique, particulièrement ceux liés à la Mouaouadha (change), au anâ (bail)
- La question de la conjoncture économique reflétée par les transactions, le niveau des revenus, les salaires, les dépenses
- Les questions sociales que sont celles de l'appartenance ethnique, de la famille, de la femme dans la société, et, enfin, le rôle de l'appareil gestionnaire des waqfs (nadhers, wakils, Cadis, Oudoul).

Ces problématiques fondamentales permettent de retracer les mutations de la société algéroise et de dépasser les opinions qui considèrent le waqf dans la région d'Alger comme une manifestation d'une organisation féodale de la société, au lieu d'y voir un aspect de la civilisation musulmane conciliant vie communautaire, bienfaisance, besoins individuels et organisation politique et administrative locale.

الأوقاف بفحص مدينة الجزائر: دلالات اجتماعية ومؤشرات اقتصادية

ناصر الدين سعيدوني

تشكل الأوقاف بفحص مدينة الجزائر(1) نوعا من أنواع حيازة الأرض وأسلوبا من أساليب استغلالها والانتفاع بها، كما تبرز وضعا اجتماعيا واقتصاديا ميز أوضاع الجزائر في العهد العثماني، وهذا ما يدفع الباحث إلى محاولة التعرف على واقع هذه الأوقاف انطلاقا من وثائق الوقف المتوفرة، والتي هي في مجملها وثائق محاكم في شكل أصول لوقفيات أو نسخ منقولة عنها، أو ملخصات لها ضمن قوائم تحتل حيزا مهما من سجلات الإدارة المركزية بمدينة الجزائر المعروفة بسجلات البايليك أو دفاتر بيت البايليك، بالإضافة إلى تقارير وتقاييد الفرنسيين التي تعود إلى السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي لجزائر(2)

إن الانتفاع بهذه الوثائق في التعرف على واقع الأوقاف بفحص مدينة الجزائر في العهد العثماني يتطلب من الباحث قراءة تلك الوثائق واستخلاص المعلومات التي تتضمنها في جداول وعرض المعطيات التي

تسمح منه في حفظ [illegible]

وصفته ووضعية المنتفع بحريته والتصرف [illegible]

تطور مراحله وعقده وتبدل شروطه وحبسه، وفي هذا الإطار سنحاول

اهتمامنا على دراسة عينات محددة من أصناف الأوقاف من [illegible]

ومزارع في جهات مختلفة من فحص مدينة الجزائر خلال القرن [illegible]

عشر الهجري (القرن الثامن عشر الميلادي) وحتى منتصف القرن [illegible]

عشر الهجري (نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر الميلادي) ونحدد

هذه الفترة بالسنوات، حسب وثائق الوقف، كما يلي [illegible]

(٥٨) [illegible] م

هذا وحتى يمكن لنا التعرف على واقع الأوقاف بفحص مدينة الجزائر والتمكن من استخلاص الدلالات الاجتماعية والمؤشرات الاقتصادية المتعلقة بها، يجدر بنا التعرض لأنواع هذه الأوقاف الخيرية (العامة) الأوقاف الأهلية (العائلية)، التي كانت تتوزع على العديد من المؤسسات الوقفية ذات الصبغة الخيرية والطابع الديني، نحصر منها سبع مؤسسات مكانة متميزة، وهي مؤسسة الحرمين الشريفين (مكة المكرمة والمدينة المنورة) التي تستحوذ على غالبية الأوقاف داخل وخارج مدينة الجزائر، تأتي بعدها مؤسسة الجامع الأعظم وتضم أغلب أوقاف المساجد المالكية، تليها من حيث الأهمية مؤسسة سبل الخيرات الخاصة بأوقاف المساجد الحنفية، ثم تأتي في مرتبة أقل منها مؤسسة سيدي عبد الرحمن الثعالبي وهي أهم مؤسسة وقفية للمرابطين (الأولياء) في مدينة الجزائر، بعدها تأتي مؤسسة أهل الأندلس والشرفاء (الأشراف) وبيت المال، ويلحق بهذه

المؤسسات الوقفية الرئيسية مؤسسات أخرى محدودة الأهمية من حيث عدد أوقافها، وهي جلها مؤسسات خيرية اجتماعية منها مؤسسة العيون (السواقي) والطرق (السبل) والأسرى والثكنات (القشتلات) والجند (الانكشارية)(٣)

يمكن التعرف على هذه المؤسسات داخل مدينة الجزائر وخارجها، بالرجوع إلى وثائق الوقف المحلية، كما يمكن حصر عدد أوقافها سواء منها الأهلية أو الخيرية(٤) بالرجوع إلى تلك الوثائق، وكذلك بالاستعانة بالتقارير الفرنسية للسنوات الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر، فبالاعتماد على هذه الوثائق أمكن التعرف على أوقاف مدينة الجزائر وحصرها عند استيلاء الفرنسيين عليها (١٨٣٠) وحصر عددها في ٢٧٦٦ وقفا، منها ١٧١٦ وقفا أهليا و١٠٣٠ وقف خيري، منها ١٤١١ تعود إلى مؤسسة الحرمين الشريفين و٣٦٠ إلى مؤسسة سبل الخيرات و١٠١ إلى مؤسسة أهل الأندلس(٥) أما مردود هذه الأوقاف حسب الاحصائيات الفرنسية فقد قدر بالنسبة لخمس مؤسسات وقفية لسنتي ١٨٣٠ و١٨٣٨ كالتالي(٥)

المؤسسة	١٨٣٠	١٨٣٨
مؤسسة الحرمين الشريفين	[illegible] فرنك	[illegible] فرنك
مؤسسة سبل الخيرات	[illegible] ف	[illegible] ف
مؤسسة أهل الأندلس	[illegible] ف	[illegible] ف
مؤسسة بيت المال	[illegible] ف	[illegible] ف
مؤسسة سيدي عبد الرحمن		[illegible] ف
مجموع المداخيل الوقفية	[illegible] ف	[illegible] ف

هذا وتشكل أوقاف فحص مدينة الجزائر لوحدها نسبة معتبرة سواء من حيث عددها أو مقدار مردودها، فقد ورد في إحدى سجلات البايلك المنقولة عن أصول الوثائق الوقفية والمسجلة بتاريخ 19 سبتمبر 1835م أن الضيعات (الأحواش) الموقوفة فقط على مؤسسة الحرمين الشريفين تبلغ 61 ضيعة كاملة، أما الحظوظ (الأحواش غير الكاملة) فهي 3 أنصاف و3 أرباع وثلثين و89 شطرا أو حظا أو منابا وثلثين وربع واحد و2 ثلاث أرباع وثمن واحد و4 أثمان و33 قطعة أرض (بلاد) وحظ واحد وربع حو وأربعة أزواج وثلث ساقية وفرد واحد وعقارين وزوجين و13 ملكية لم تعرف نوعيتها(7)

أما ألبير دوفو (Albert Devoulx) فقد قدر الأوقاف الريفية خارج مدينة الجزائر، اعتمادا على دفاتر وضعتها الإدارة الفرنسية تحت نظره، بـ 119 وقفا منها 57 منزلا (دارا) وحقول خضار (بحاير) وبساتين فواكه (جنات) و62 ضيعة أو أرضا زراعية (حوش ورقعة)(8). كما أن جانتي دوبوسي (Genty de Bussy) الذي كان يشرف على مصلحة الأملاك (الدومين) بمدينة الجزائر ووضع لها جداول إحصائية لحقها بكتابه الضخم «حول استقرار الفرنسيين بإيالة الجزائر والوسائل الكفيلة بذلك» (De l'établissement des Français dans la Régence d'Alger). ونظرا لدقة هذه الاحصائيات فإننا نستخلص منها ما يتعلق بفحص مدينة الجزائر في الجدول التالي(9):

المؤسسة الوقفية ونوعية الوقف التابع لها	عدد الأوقاف إجمالي	الأوقاف مستغلة مباشرة	مردود الأوقاف مستغلة مباشرة	عدد الأوقاف مستغلة بحكر (عقد)	مردود عدد الأوقاف مستغلة بحكر (عقد)	مردود إجمالي للأوقاف مستغلة
مؤسسة الحرمين الشريفين						
البساتين (الأحواش)	[illegible]	[illegible]		[illegible]		
الأراضي الفلاحية (رقعة)		[illegible]		[illegible]		
مؤسسة الجامع الأعظم (الأوقاف التابعة للجامع مباشرة)						
الضيعات	[illegible]	[illegible]	[illegible]		[illegible]	[illegible]
البساتين	[illegible]			[illegible]	[illegible]	[illegible]
الأراضي الفلاحية						
الأوقاف التابعة لفقراء الحرمين و[illegible]						
الضيعات	[illegible]		[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
البساتين						
الأراضي الفلاحية						
مؤسسة سبل الخيرات	[illegible]	[illegible]	[illegible]			[illegible]
الضيعات				[illegible]	[illegible]	[illegible]
البساتين				[illegible]	[illegible]	[illegible]
الأراضي الفلاحية						
مؤسسة سيدي عبد الرحمن الثعالبي	[illegible]	[illegible]	[illegible]			[illegible]
الضيعات	[illegible]	[illegible]	[illegible]			[illegible]
البساتين	[illegible]	[illegible]	[illegible]			[illegible]
الأراضي الفلاحية	[illegible]			[illegible]	[illegible]	[illegible]
رحى (مطاحن الحبوب)						

إن استخلاص الدلالات الاجتماعية والتعرف على مضمون الا...

الاقتصادية لأوقاف فحص مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني و...
السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي، ينصب منا في هذا البحث و...
جدولين بالأوقاف الزراعية بفحص مدينة الجزائر اعتمدنا على وثا...
الوقف. الأول يتضمن أوقاف الحرمين الشريفين و لجامع الأعظم، مع ذكر
أسمائها وأماكنها، والجدول الثاني يرصد تطور استغلال ثلاثة أوقاف
زراعية ابتداء من عام 1092هـ / 1681م وحتى سنة 1248هـ / 1832م مع
محاولة التعليق عليهما ومناقشة المعلومات التي يمكن أن تستخلص منه
مع إقرارنا مسبقا أن الاستنتاج النهائي لمثل هذه الجداول يتطلب إجرا...
إحصائية أولية شاملة ومركزة لمجمل وثائق أوقاف فحص مدينة الجزائر
كما يستلزم دراسة مطولة تتجاوز ما هو محدد في مداخلتنا، وهذا ...

يجعله منهل أن يكون الجدول التالي مصنفا لدراسة الشمل وبحث أعمق

أ. الجدول الأول: الأوقاف الزراعية بفحص مدينة الجزائر

I الأوقاف التي تعود إلى الحرمين الشريفين(11)

أ فحص باب عزون

1 جنة قصعة بنت مصطفى أعلى عين الأزرق

2 جنة بن كشكول أعلى عين الأزرق

3 جنة عبد القادر بن عمار بأعلى عين الأزرق

4 جنة الحاج الزروقي بأعلى عين الأزرق

5 جنة سيدي الكواش بعين السلطان

6 جنة سيدي محمد الحرار بعين السلطان

7 جنة ملاصقة بـ

8 جنة ملاصقة لجنة محمد الحرار بعين السلطان

9 رقعة بمنزل محمد بعين الربط

10 جنة جلالي بشقرارت بتلاوملي أعلى عين الربط

11 جنة بن ورة بشقرارت بتلاوملي أعلى عين الربط

12 جنة عثمان خوجة أعلى جنة الباشا بتلاوملي أعلى عين الربط

13 جنة مجاورة للسيفسر أعلى قنطرة الحامة (أقواس الحامة).

14. بحيرة بن عليلش بالحامة.

15. بحيرة مجاورة لها بالحامة.

16. بحيرة الجاردان بالحامة.

17 1/4 بحيرة بالحامة.

18 بحيرة الحفاف بالحامة.

19. حظ من جنة لبنت الزكيري بالقبة

20 جنة سيدي محمد بن مسعود بالقبة.

21 جنة شاجي بالوشايحية قرب خنيس.

22 جنة زهرة بنت سيدي محمد زوجة ابن الزبال في خنيس الوسطاني

23. جنة بربار يوسف أعلى وادي القلعي ببئر مراد رايس

24 جنة كبرى لابن ساعد بكرسي الجلوة

25 جنة منبطة ببئر السبيل بكرسي الجلوة

26 رقعة المقايسي أعلى حمام كرسي الجلوة.

27 جنة عيشة بنت الكواش بعوينات الدجاج.

28 جنة معمر الدباغ ببئر خادم.

29 جنة بنت بلعيد بن مكوزو ببئر خادم.

30 جنة سيدي محمد العطار بن رمان ببئر خادم

31 جنة مسعودة بنت أحمد الجيجلي بتيقصريين.

32 جنة الحاج مصطفى بن لداحي بتيفصرين

33 رفعة وجنة الريمون قرب واد تيفصرين

34 جنة ابن عامر عامر بتيفصرين

35 جنة الحاج علي السمار بالوشايحية

2. فحص الباب الجديد

36 رفعة خلف القصبة خارج الباب الجديد

37 رفعة رحاة الريح عند البرج الجديد قرب برج مولاي محمد (باشا)

38 جنة مجاورة لبرج مولاي محمد (باشا)

39 جنة الحاج خليل قرب برج مولاي محمد (باشا)

40 جنان العجورة قرب برج مولاي محمد (باشا)

41 جنة بالخندق العميق قرب برج مولاي محمد (باشا).

42 جنة الحاج رمضان بن المجوز الباشطبجي أعلى برج مولاي حسن (باشا)

43 1/2 جنة بالخندق العميق أسفل برج مولاي حسن (باشا).

44 جنة الحاج مراد بالخندق العميق قرب برج مولاي حسن (باشا)

45 جنة الطاهر بن الحاج مقدم العزارة بعين الزبوجة

46 حوش القائد رمضان بعين الزبوجة.

47 جنة بن الفارسية بعين الزبوجة

48. جنة بن موار اللوز بعين الرموجة

49. رقعة كابي بوزكان بواد البنيك قرب القطار

50. جنة زليخة قرب بئر العلجة

51. جنة مع رقعة لسالم الشيخ عثمان علي المدسي بني مسوس.

52. 3/2 جنة بعناصر بني مسوس.

53. جنة بنت الجيار ببني مسوس.

54. جنة إبراهيم شاوش بالشهدة ببني مسوس

55. غرس سعيد بن عليوة ببني مسوس.

56. جنة بعين الرمانة.

3. فحص باب الوادي.

57. رقعة خارج باب الوادي (تلفت وانقطع مردودها)

58. بحيرة بالمنية.

59. رقعة قرب وادي المغاسل.

60. بحيرة ملاصقة لها أعلاها

61. رقعة ملاصقة للفرن بوادي السد

62. جنينة برأس السد.

63. جنة النخلة لسليمان برأس أعلى السد.

64. جنة مسيلة أقصى الزغارة.

65. جنة محمد رايس بالزغارة.

66 جنة الحسين المهدي [illegible]

67 جنة الحاج محمد العربي الصغير [illegible]

68 جنة الحاج مصطفى [illegible] ببوزريعة

69 حمام تعرف بالعريرة ببوزريعة

70 جنة احمد الكواش ببوزريعة

71 جنة سيدي محمد الهوادي [illegible] عبد الله [illegible] ببوزريعة

72 جنة الحاج عمر العلامي بسيدي محمد [illegible] ببوزريعة

73 جنة سيدي محمد الكواش تعرف بالرقعة ([illegible]) [illegible] قرب موسى الدباغ

74 جنة ورقعة الطاهر بن [illegible] بمرسى الدبان

75 جنة بوبركان [illegible] بمرسى الدبان

4- أوقاف غير محددة الأماكن

76 جنة إبراهيم المزوار

77 جنة محمود الكواش

78 50 شجرة زيتون مستصوفه؟

79 جنة ابن الربال

II. الأوقاف التي تعود إلى الجامع الأعظم(11)

1. فحص باب عزون:

	مقدار عنائه (كرائها)
1. رقعة بعين الربط	[illegible] ريالا
2 جنة القبطان بتلاوملي	18
3. جنة ابن اسماعيل بالحامة	55
4 بحيرة ابن الرايس حمدان	25
5 بحيرة بن علال بالحامة	
6. بحيرة أولاد مهيج بالحامة	45
7. جنة عمر بن القاضي بالقبة	15
8 جنة الحراش	10
9 جنة ابن خيرة بتيقصريين	36
10. جنة بئر الدروج قرب كهف النسور	27

2. فحص الباب الجديد:

	مقدار عنائها (كرائها)
11 جنة بن عليوات ببني ربيعة	6 ريالات
12. جنة بغداد ببني ربيعة	11.5
13. جنة أولاد بوراس ببني ربيعة	36
14. جنة ببني ربيعة	45
15. جنة إبراهيم بن الحصار بوادي الرمان	30
16. جنة قائد الغرابة بوادي الرمان	18
17 رقعة بعين الزبوجة	2

18. جنة إبراهيم الحناط		[illegible]
19. جنة خروف بسطنبوس		[illegible]
20. جنة حومة المدسلي بالمريحة		
21. جنة إبراهيم الحيوط سي مسوس		٦٠
22. جنة الخندق العميق		١٨
23. جنة عبد الله الحيجلي بوادي الرمان		٨٠

3. فحص باب الوادي

	مقدار عناها (كراؤها)
24. رقعة بباب الوادي	٨٠ ريالا
25. رقعة بأحسن	١٤٥
26. رقعة الحرانة بأحسن	١٣٨
27. جنة بجدي قرب وادي القصب	١٠٠
28. 3/1 بحيرة خارج باب الوادي	٢٠
29. الرقعة الطويلة بأحسن	١٠٥
30. جنة العبري ببوزريعة	٣٦

4. أوقاف زراعية لم تحدد موقعها

	مقدار [illegible] (كراؤها)
31. بحيرة قبور المعوج	٣٢ ريالا
32. نصف بحيرة ابن أيوب	١٨
33. بحيرة الولية خديجة	٢١.٥
34. بحيرة السمارة	١٦
35. بحيرة أوزون	٣٦
36. بحيرة حسن بن إسماعيل	١٢
37. بحيرة شاوش	٦٠
38. بحيرة الصمار	٤٥
39. بحيرة بلحاج	٢٥
40. بحيرة حسن الخزناجي	٢.٥

ب- الجدول الذي يحدد استغلال أوقاف زرعية [illegible] المستفيد لوقف ومقدار [illegible] مدينة الجزائر من حيث

(كراء)

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	عثمان [illegible] [illegible]	[illegible]	[illegible] [illegible]
[illegible]	[illegible]	عثمان [illegible] [illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	عثمان امين الحارس	[illegible]	[illegible]

[illegible]	[illegible]	محمد بن [illegible]		[illegible]		[illegible]
				مصطفى [illegible] علي [illegible]		[illegible]
		علي بن الحاج مصطفى الصبحي		مصطفى [illegible]		
		علي بن الحاج مصطفى الصبحي		مصطفى [illegible] علي [illegible]		
						محمد خوجة [illegible]
		علي بن الحاج مصطفى		مصطفى بن خوجة		يوسف العطار
[illegible]	[illegible]	علي بن الحاج مصطفى		عثمان النجار		محمد القدر
		حسن باشا الصبحي		-		

[illegible]	[illegible]	مصطفى باشا الطبجي	[illegible]	عثمان [illegible]	[illegible]	محمد بن علي	[illegible]
1155	1742	مصطفى باشا الطبجي		محمد بن عمر	[illegible]	محمد بن علي	[illegible]
1158	1745	مصطفى باشا الطبجي	19	محمد بن عمر	18		
1159	1746	مصطفى باشا الطبجي	19	محمد بن عمر	18		
1163	1749	أحمد بن أحمد آغا	19	مصطفى القنداقجي	38	محمد بن خليفة الأمين	80
1166	1752	أحمد بن أحمد آغا	15	مصطفى القنداقجي	38	محمد بن خليفة الأمين	80
1167	1753	أحمد بن أحمد آغا	19	مصطفى القنداقجي	38		
1168	1754			مصطفى القنداقجي	38		
1175	1161	محمد بن مصطفى السباولي	19				
1176	1762	محمد بن مصطفى السباولي	15	الحاج محمد بن عمر	38	محمد بن أحمد الكواش	100

[illegible]	[illegible]	محمد بن مصطفى السدولي	19	الحاج محمد بن عمر	[illegible]	محمد بن احمد الكوش	[illegible]
[illegible]	[illegible]	علي محمد ومحمد بن عبد الرحمن أوحاق (156)	9	سيدي محمد بن السعيد	39	محمد بن هبة أمين النجارين	[illegible]
1188	1774	علي محمد ومحمد بن عبد الرحمن أوحاق (156)	19	سيدي محمد بن السعيد	38	محمد بن هبة أمين النجارين	80
1192	1778	محمد بن عبد الرحمن أوحاق (156) وأخوه	19			أحمد بن خليفة الأمين	80
1195	1780					أحمد بن خليفة الأمين	[illegible]
1197	1782			أحمد النجار	46		
1199	1784	حسن محمد أوجاق (108) وأخوه	19	سيدي محمد بن الحاج	38	أحمد بن خليفة الأمين	80
[illegible]	[illegible]	حسن بن مصطفى باشطبجي	19			أحمد بن خليفة الأمين	80
[illegible]	[illegible]			-		أحمد بن خليفة الأمين	80

إن قراءة متأنية ونظرة متفحصة للجدولين السابقين تسمح لنا بتسجيل ملاحظات عديدة تتعلق بالدلالات الاجتماعية والمؤشرات الاقتصادية، والتي يمكن حصرها وترتيبها في الاستنتاجات التالية

1- إن انتشار الأوقاف داخل وخارج مدينة الجزائر أثر بصفة مباشرة على البنية الاجتماعية وطريقة استغلال الأرض وحتى على نوعية حيازتها، وهذا ما يلاحظ من خلال تمكن جماعات الحضر المقيمة بمدينة الجزائر -من خلال امتلاكها للأرض وتحويل قسم كبير منها إلى أوقاف- من المحافظة على هيمنتها ومكانتها، بينما ظل الاخرون (البرانية) يعيشون في الفحص كعمال موسميين أو أجراء مؤقتين يعرفون عادة بجماعات البحارين(13) أما من حيث حيازة الأرض فإن إقبال المالكين للأراضي بالفحص على وقف ملكياتهم وقفا خيريا أو أهليا أدى إلى انكماش إن لم نقل اختفاء الملكيات المشاعة والقائمة على وحدة الجماعة وتماسكها، كما نتج هذا التوجه تقلص كبير في الملكيات الخاصة وكذلك في ملكيات الدولة (أراضي البايليك)، وهذا ما جعل الأوقاف الزراعية هي النمط الشائع بفحص مدينة الجزائر

2- إن الوقف بفحص مدينة الجزائر باعتباره الأسلوب الشائع في حيازة الأرض واستغلالها كان يشتمل على عدة أصناف من الأساليب في استغلال الأرض الزراعية، وردت بتسميات محلية في وثائق الوقف تؤكد ذلك، نذكر منها الحوش وهو بمثابة الضيعة أو المزرعة والدار وهي المنزل الريفي، والعلوي وهو المنزل ذو الطابق الأول، والجنينة وهي في العادة

[illegible]

وهي [illegible]

الأرض منه [illegible]

والنخيل وهي أجزاء [illegible]

السانية والرحى والفرن والحمام، وهي [illegible]

رقعة المنامي ورقعة خارج باب [illegible]

وربع بحيرة بالحمة(15)

وفي هذا الإطار كان يمكن الرجوع إلى دفاتر الأوقاف [illegible] على الأراضي الموقوفة [illegible] الزراعية. وقد أمكن لنا في دراستنا هذه [illegible] بفحص مدينة الجزائر بعضها عرف التحول [illegible] وبعضها الآخر غير معروف والقليل منها لا يزال مجهولا. الأمر الذي يتطلب مستقبلا رسم ملامح خريطة بأسماء الأماكن بفحص مدينة الجزائر في العهد العثماني(16)

3. إن الإجراءات المتعلقة بالوقف كانت في واقعها وجوهرها تعبير عن متطلبات المجتمع ومصلحة الجماعة وميول الأفراد. وهذا ما جعلها وإن التزمت أحكام الشرع، تتجاوز ما كان يراه فقهاء المالكية من إرجاع الشيء الموقوف إلى الغرض الذي أوقف عليه، أو ما أقره علماء الحنفية من وقف أهلي تشجيعا للوقف، إلى إحداث تغييرات في وضعية الأراضي الموقوفة، مما أدى إلى تحولات في وضعيتها سواء عن طريق الحقوق المتعلقة بخلو الجلسة (خلو المفتاح) أو المترتبة عن المعاوضة

[illegible]
(الاستبدال) و[illegible] [illegible]
أمثلة عن ذلك في العديد من وثائق الوقف ونذكر على سبيل المثال [illegible]
الذي أورده د. [illegible] [illegible]
الحرمين الشريفين مؤرخ في سنة [illegible]هـ ([illegible])

ويمكن ملاحظة التحولات التي عرفتها الأوقاف من خلال دراسة [illegible] للوثائق، وإن كان ذلك يعتبر عملا صعبا وغير متيسر بالنسبة لبعض الأوقاف نظرا لانقطاع التواتر الزمني للوثائق ولكثرة الثغرات الملاحظة بالنسبة لتعاقب المستغلين وعدم ذكر قيمة العناء في بعض الأحيان كما هو ملاحظ مثلا في الجدولين السابقين، على أن التعمق في البحث والتوسع في جوانبه قد يمكن الباحث من رصد التغييرات والتحولات التي عرفتها الأوقاف الزراعية والعقارية، الكفيلة بإعطاء صورة عن ديناميكية أسلوب استغلال الوقف والانتفاع بمردوده بغض النظر عن إيجابية أو سلبية تلك التحولات

4. إن الوقف بفحص مدينة الجزائر من حيث انتشاره وتنوع أصنافه وأهمية مداخيله، فرض وجود هيئة إدارية تشرف عليه وتسيره، تتكون من مجموعة من الموظفين الذين أصبحوا يشكلون شريحة اجتماعية تستمد صلاحياتها من الأحكام المتعلقة بالوقف والتي يعود النظر فيها إلى المجلس الشرعي (العلمي) الذي يعتبر الهيئة العليا التي تنظر فيما يهم الجماعة الإسلامية ويصبح رأيه ملزما بعد تسجيل محضر به بعد المداولة، مما يجعل حكم هذا المجلس غير قابل للنظر أو المراجعة سواء في مسائل

الاستبدال أو تغيير المستغل او ما يتصل بتحديد المستفيدين من الوقف وضبط قيمة عاناته(١٨)

كما أن استغلال الوقف سمح بتشكل شريحة اجتماعية ارتبطت حياته بالوقف عن طريق الانتفاع به واستغلاله والإشراف عليه والتصرف فيه واحداث ما يتطلبه من اصلاح عن طريق تولي خلو الجلسة ورغم حرص القائمين على الوقف على الالتزام بأحكام المجلس الشرعي في ذلك، والعمل على تطبيقها بصرامة إلا أن القارئ للوثائق يلاحظ العديد من الاختلالات إن لم تكن تجاوزات في تسيير الوقف أو استغلاله. ولعل هذا راجع إلى كون القائمين على الأوقاف لم تكن لهم مرتبات أو مبالغ مالية مقابل الوظائف التي يقومون بها. فقد ترك الأمر في ذلك في أغلب الأحيان لتقدير الناظر، مما أدى إلى تحويل جزء من مداخيل الوقف للأشخاص القائمين عليه.

5. إن الانتفاع بالوقف حسبما يستنتج من أسماء المستغلين له، رغم عرضه على المزاد العلني وخضوعه لأحكام المجلس الشرعي كما سبقت الاشارة إلى ذلك، كان في الغالب من نصيب أشخاص لهم مكانة اجتماعية أو رتبة عسكرية أو نفوذ إداري أو منزلة دينية أو دعم قبلي أو مهام وظيفية، ومما يلاحظ من قراءة وثائق الوقف بفحص مدينة الجزائر أن تولي استغلال الوقف كان من نصيب أشخاص جلهم من أصول تركية أو حضرية (أندلسيون وأشراف) وذوي مناصب مرموقة في السلك الديني أو الخدمات الاجتماعية. ولعل أوضح دليل على ذلك هو تلك الألقاب التي

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
القنداقجي، الجعبقجي، المقفولجي، البراسي، الزبال وغيرهم

إن الأوقاف بفحص مدينة الجزائر تعكس لنا واقع الحياة الروحية للسكان من خلال تحبيس أملاكهم على مؤسسات دينية ومقاصد خيرية. وتظهر لنا مدى اعتقاد العامة ببركة العديد من الأولياء (المرابطين) الذين انتشروا في الفحص وكان العديد منهم أوقافا زراعية(21)، فمن هؤلاء.

الأولياء الذين انتشرت أضرحتهم خارج مدينة الجزائر وكانوا محل تقدير وتكريم من قبل السكان أواخر العهد العثماني، نذكر من وردت أسماؤهم في وثائق الوقف، فقد كان يوجد خارج باب الوادي: سيدي عبد الرحمن، سيدي بختة، سيدي عمر التنسي، سيدي يعقوب، سيدي عبد القادر، سيدي سعدي، أما من كان منهم بنواحي الحامة وحيدرة ووادي القلعي والأبيار فهم سيدي محمد بن عبد الرحمن، سيدي مسعود، سيدي يحي الطيار، سيدي صاحب الطريق، سيدي مرزوق، سيدي بن عكون، ونضيف إليهم الموجودين بناحية بوزريعة والجهات المجاورة لها وهم سيدي يوسف، سيدي عبد الله الحمزي، سيدي مجبر، سيدي محمد بن مجدوبة، سيدي نعمان، سيدي بوالنور، هذا دون أن ننسى من كان معروفا منهم بالقادوس ووادي الرمان ودالي إبراهيم وتيقصريين وهم سيدي أحمد الزواوي المعروف بالغريب، سيدي أحمد بوكفيفة، سيدي مبارك بوادي الرمان، سيدي لكحل، سيدي المغزي وغيرهم(22)

8. إن الوقف سواء من حيث الأشخاص المؤسسين له والمستغلين والمنتفعين به يظهر لنا كيفية تصرف الأسر بأملاكهم ومعاملتهم لأولادهم الذكور منهم والإناث، فبالرجوع إلى وثائق الوقف يتبين لنا حرص العديد من الأسر على الإبقاء على استغلال وقفها وذلك بحصر الانتفاع بالوقف في الذكور دون الإناث حتى لا ينتقل الانتفاع إلى اخرين عن طريق أولاد البنات، كما تظهر لنا وثائق الوقف من جهة أخرى مكانة المرأة في مجتمع مدينة الجزائر العثمانية وما كانت تتمتع به من شخصية مالية ووضعية

اجتماعية مميزة، وهذا ما سمح للعديد من النساء بوقف أملاكهن، كما أن البعض منهن كن يحرص على الانتفاع بمردود أوقافهن، وهذا ما جعل العديد من الأوقاف تعرف بأسماء النساء اللاتي أنشأنها، مثل جنة فاطمة بنت مصطفى بأعلى عين الأزرق وجنة بنت الجبار ببني مسوس وجنة فهرية بأعلى عين الربط وجنة بنت الكواش بعوينات الدجاج وحظ من جنة لبنت الزكيري بالقبة وجنة بنت بلعيد بن مكوزوا ببئر خادم وجنة مسعودة بنت أحمد الجيجلي بتيقصريين وجنة زهرة بنت سيدي محمد زوجة ابن الزبال بخنيس الوسطاني وجنة عويشة بنت مصطفى ببئر الدروج وجنة عزيزة بنت علي بمرسى الذبان وجنة فاطمة بنت محمد قرب برج حسن باشا(23).

٩. إن الأسلوب المتبع في استغلال الأوقاف بفحص مدينة الجزائر اعتمادا على المعلومات التي تضمنتها وثائق الوقف يعتبر بالمعايير الاقتصادية الرأسمالية أسلوبا غير مجدي، بل هو طريقة منافية للمردودية الاقتصادية ولنمو الثروة وتطورها وحائلا دون انتقال الملكية إلى أيد منتجة ونشيطة. كما أن أحكام الاستغلال حسبما تنص عليها وثيقة الوقف غالبا ما كانت تؤدي إلى تفتيت الوقف لكثرة المستحقين له من أعقاب صاحبه، وبذلك يقل نصيب كل واحد منهم حتى يصبح مبلغا زهيدا يدفع المستحق له إلى إهماله وعدم الاعتناء به، هذا إن لم تحدث منازعات بين أفراد عائلة المستحقين للوقف حول تطبيق شروط الواقف من الاستحقاق والحرمان، أو تظهر مشاحنات بين المستحقين والنظار التي غالبا ما قد تؤدي إلى

إهمال الوقف وتعطل الانتفاع به، وهذا ما تؤكده العديد من نصوص وثائق الأوقاف.

على أن نظرة متفحصة تجعلنا نفهم انعكاسات الوقف على الاقتصاد والمجتمع التي فرضتها الحالة الاقتصادية والتنظيم الاجتماعي السائد آنذاك، ولا نذهب بعيدا في نقد الوقف ومحاولة إسقاط أوضاع أوربا آنذاك عليه كما ذهب إليه محمد محمد أمين في دراسته عن الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (1250 - 1517م)(24)، أو كما رأت بعض الكتاب الفرنسيين في القرن التاسع عشر في وصفهم الأوقاف بالجزائر بأنها ملكية ميتة تسير بأساليب جامدة(25)، أو كما نظر إليها بعض المؤرخين المعاصرين بأنها وسيلة للتهرب من الضرائب ودعامة للنظام الإقطاعي(26).

10) إن أغلب الأوقاف الزراعية بفحص مدينة الجزائر كانت تستغل عن طريق التأجير أو الكراء (العناء) وإعطاء حق الانتفاع برسم خلو الجلسة، وهي صيغة تقوم على الاستغلال الدائم مقابل مبلغ محدد سلفا (كراء سنوي دائم)، فتضمن بذلك حقوق المنتفع بالوقف وتكون في فائدة بائع خلو الجلسة أو متولي العناء وفي مصلحة متولي الجلسة (مشتري خلو الجلسة)(27)، على أن ذلك كان يتم على حساب الاستغلال الاقتصادي السليم، لأن هذا الأسلوب في الاستغلال كان يقوم على التأجير لمدة طويلة ولفترات متتالية، وهذا ما جعله في الواقع يكتسي صفة نظام التحكير الذي غالبا ما يتسبب في انخفاض قيمة الأرض المحكرة وما عليها من

مباني أو محصول زراعي، فمثل ذلك نعتبره مستقرا في كل عقود يدون العقد الأول بقيمة كراء (عادة) مرتفعة لكونه مرسى على من يقدم أعلى كراء، ثم بعد ذلك يعقد إلى حفص قيمة الكراء لتمكين مستغله من إحداث إصلاحات به، كما يتبين من نسخة رسم عقد محمد البنا لجنة بفحص بني مسوس المسحل في أواخر شعبان [illegible]هـ [illegible]م، التي خفض عناؤها من تسعين (٩٠) ريالا إلى ثلاثة وستين (٦٣) ريالا(٢٨)

[illegible] إن الأوقاف بفحص مدينة الجزائر كغيرها من الأوقاف في البلاد الجزائرية ظلت تؤدي وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي، وذلك لبقاء الجهاز الإداري للمؤسسة الوقفية قائمة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي الذي يبين بالفرنكات مداخيل الوقف بمدينة الجزائر وفحصها ابتداء من سنة ١٨٣٧ وحتى سنة 1842م(٢٩)

السنة	داخل مدينة الجزائر	في فحص مدينة الجزائر	المجموع
قبل 1837	[illegible]	18	12835
1837	10?82	980	11762
1838	[illegible]	8?2	1137
1839		1045	
1840		3241	-
1841	20?3?	1133	2?4?3
1842	33712	2082	35774

في الأوقاف بمدينة الجزائر وفحصها لم تلبث أن تعرضت للتصفية من طرف الإدارة الفرنسية التي رأت فيها أسلوبا مناهضا لمشروعها الاستعماري واعتبرتها إحدى العوامل الرئيسية في المحافظة على تماسك المجتمع الجزائري والإبقاء على إطاره التقليدي وتمكينه من مقاومة الخطط الاستعمارية الهادفة لتصفية إمكانياته الاقتصادية وأسسه الاجتماعية ومقوماته الثقافية والروحية، فسنت العديد من القوانين الرامية إلى الاستيلاء على الأوقاف سمحت للإدارة بتقليص عددها قبل أن يتم إلغاؤها بفعل أحكام قانون ٣٠ أكتوبر ١٨٥٨ وقانون عام ١٨٧٣م(٣٠)

بمثل هذه الاستنتاجات المتعلقة بأوقاف فحص مدينة الجزائر تتضح لنا أهمية دراسة وثائق الأوقاف، باعتبارها أحد المظاهر المؤثرة في أسلوب حياة السكان وطريقة عيشهم، وهذا ما انعكس على العلاقات الاجتماعية وعلى النشاط الاقتصادي والتعامل الإداري وحتى الميول النفسية والقناعات الروحية والثقافية للسكان، الأمر الذي يجعل من الأوقاف مرآة صادقة معبرة عن عبقرية الحضارة الإسلامية بالبلاد الجزائرية التي وفقت في تحقيق المنفعة للفرد ورعاية مصلحة الجماعة، فكانت بذلك وسيلة تكامل وانسجام في الوظائف والخدمات المسخرة لتلبية حاجات السكان ومتطلباتهم في إطار علاقات محددة وتعامل مضبوط ومسجل في عقود للأوقاف، وهذا ما يسمح للباحث الأكاديمي بكتابة تاريخ محلي يعبر عن واقع الحياة اليومية ويحدد معالم الوضع الاقتصادي وملامح التعامل الاجتماعي والتوجه الروحي السائد آنذاك في الجزائر العثمانية، انطلاقا من دراسة وتحليل وثائق الوقف المتوفرة في رفوف الأرشيف الوطني الجزائري.

الهوامش

[illegible]

1 [illegible]

2 [illegible]

3 فحص [illegible] الرملية الثنية، بومعزة، الحامة [illegible] الحسن حدرة باب الوادي [illegible] وادي السلك زعرة، بوسكور، وادي قريش، [illegible] عيون السخاخنة مرسى [illegible]

راجع

نصر الدين سعيدوني، الأوقاف العقارية بفحص مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني، ضمن كتاب «دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية»، بيروت، دار الغرب الإسلامي، [illegible]، ص ص [illegible]

Nacereddine SAIDOUNI, L'[illegible] rural à la fin de l'époque ottomane ([illegible]-1830), Beyrouth, Dar Al Gharb Al Islami, [illegible], pp. [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ناصر الدين سعيدوني ، الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي ، ضمن كتاب دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، نفس المصدر، ص ص [illegible]

Tableau de la situation des établissements [illegible] 1843 [illegible]

Albert DEVOULX [illegible]

Albert DEVOULX [illegible]

[illegible]

[illegible]

(4) الوقف الخيري أو العام هو ما أخذ فيه برأي المذهب المالكي بحيث تعود الفائدة منه إلى مرجعه أو الجهة التي يعود إليها. أما الوقف الأهلي أو العائلي أو الذري أو الخاص فهو ما اعتمد فيه على المذهب الحنفي الذي يسمح أن يتمتع بالوقف بمردود وقفه وعقبه من بعده من الذكور والإناث حسبما هو مسجل ومنصوص عليه في وثيقة تحبيس الوقف، وذلك ترغيبا في الوقف وتشجيعا عليه. وقد تضمنت عدة وقفيات فتاوى في شكل إجابات عن تساؤل حول جواز الوقف الأهلي والعمل به نظرا لكون غالبية الجزائريين على مذهب مالك بن أنس الذي يعمل بالوقف الخيري [illegible]. ولعل الفتوى التي تضمنتها إحدى وثائق الوقف في هذا الشأن أحسن مثال على ذلك. فقد ورد في الوثيقة التي تتعلق بتحبيس العربي بن عرنوط جميع داره ونصف حانة على الحرمين الشريفين سؤال عن جواز الانتفاع بمردودها، فكان الجواب يجوز له ما دام الحبوس على الوجه المذكور مع الاستدلال في ذلك على ما جاء في مجمع البحرين والبرهان والفتاوى الكبرى، وذلك ترغيبا للزيادة في الوقف. انظر

(10) الأرشيف الوطني [illegible]

علبة 20، دفتر [illegible]

علبة 21، دفتر [illegible]

علبة 21، دفتر [illegible]

علبة 22، دفتر [illegible]

علبة 22، دفتر [illegible]

علبة 22، دفتر 231([illegible]) [illegible]

علبة 22، دفتر 244([illegible])، [illegible]

علبة 22، دفتر 232([illegible])، [illegible]

علبة 23، دفتر 241(153)، [illegible]

علبة 23، دفتر 248(158)، [illegible]

علبة 23، دفتر 235(148)، 1123

علبة 23، دفتر 157(247)، 1149 1150

علبة 23، دفتر 241(152)، 1160

علبة 23، دفتر 250(160)، 1163-1167

علبة 23، دفتر 253(163)، 1085

علبة 23، دفتر 239(151)، 1086

علبة 23، دفتر 235(148)، 1123-1124

[illegible]

(12) نفس المصدر [illegible]

(13) نفس المصدر السجلة في [illegible]

(14) نفس المصادر السجلة في [illegible]

(15) انظر الهامش رقم 1

(16) Lucette VALENSI [illegible] pp [illegible]

(17) De M. WORMS [illegible] dans les pays [illegible] 1846 pp [illegible]

(18) المجلس الشرعي يعرف عادة بالمجلس العلمي وقد يطلق عليه المجلس الشريف، ينعقد كل خميس بالجامع الأعظم برئاسة المفتي الحنفي، ويضم عادة المفتيين الحنفي والمالكي وكذلك القاضيين الحنفي والمالكي بالاضافة إلى الشيخ الناظر وكاتبين يعرف كل واحد منهما بالباش عدل وشيخ البلد ووكيل بيت المال وبعض الأعيان مثل قائد العيون وأمين الطرق وبعض الشواش والنظار، وينظر في المظالم والقضايا الشرعية، ويعود إليه الأمر فيما

يتعلق بتعيين ناظر الأوقاف، وكذلك في كل المسائل المتعلقة بالأوقاف من حيث التسيير والمراقبة، وقد ألحق به الفرنسيون بعد الاحتلال موظفا فرنسيا للمراقبة سنة 1839 م ليتم الغاؤه فيما بعد. راجع

- عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، بيروت، 1980، الجزء الثالث، ص ص 511-512

... Notices sur la propriété d'Alger avant l'occupation française, in ...teur no 267, décembre 1836, pp. 2-3

(19) - نفس المصادر المسجلة في هامش رقم 10

(20) - نفس المصادر المسجلة في هامش رقم 10

(21) - أهمها أوقاف سيدي عبد الرحمن الثعالبي الذي كان يقوم عليها موظفون عدة (نحو ثلاثة أئمة وشواش وحرابين وقراء)، وقد قدر عددها ومدخولها بـ 8000 ريال بوجو ونفقاتها السنوية بـ 6500، حسبما نقله بربروقجي عن سجلات أوقاف هذا الولي، وكذلك سيدي محمد الشريف الزهار الذي كان له من الأوقاف في فحص الجزائر بستان بالأبيار واخر بمحمر خارج الباب الجديد يعود تاريخ وقفيته إلى عام 1182هـ/ 1769م، أنظر الأرشيف الوطني الجزائري، علبة 1-6، وثيقة 19 وعلبة 18، وثيقة 35 وعلبة 84-86، وثيقة 6. هذا دون أن ننسى أوقاف سيدي والي دادة بالفحص البالغ عددها تسعة أوقاف مردودها السنوي 401.5 ريال بوجو ونفقاتها 216.5 ريال بوجو، أنظر

Adrien BERBRUGGER, Algérie historique, pittoresque et monumentale, Paris, 1843, p. 34

(22) - Albert DEVOULX, Les édifices religieux..., op. cit., pp. 251-258

Nacereddine SAIDOUNI, L'Algérois rural..., op. cit., pp.

PELLISSIER de RAYNAUD, Annales algériennes, Alger, 1839, t. III, pp. 459-460

J.-E. AUMERAT, La propriété urbaine..., op. cit., p. 328

مما يلاحظ أنه كان يوجد داخل مدينة الجزائر العديد من الأولياء نذكر منهم سيدي هلال، سيدي علي الحفصي، سيدي شايب، سيدي الجودي، سيدي بن أيوب، سيدي حامد بن عبد الله، سيدي المرايشي، سيدي محمد الشريف الزهار، سيدي رمضان، سيدي والي دادة، سيدي منصور

(23) الأرشيف الوطني الجزائري، المحاكم الشرعية، أنظر فهرس رقم 10

[illegible]

(25) [illegible] ... ص [illegible]

(26) لويسكي [illegible] ... النقدم، [illegible] ص [illegible]

(27) للتعرف على الاجراءات [illegible] ... الجزاء أو حلو الجلسة [illegible]

MANGAY [illegible]

LARCHER [illegible] RECTENWALD [illegible]

MERCIER [illegible] Paris [illegible]

MILLIOT [illegible]

Dr M. WORMS [illegible]

J. POUYANNE [illegible] 1988 p. 231

A SCEMLA [illegible]

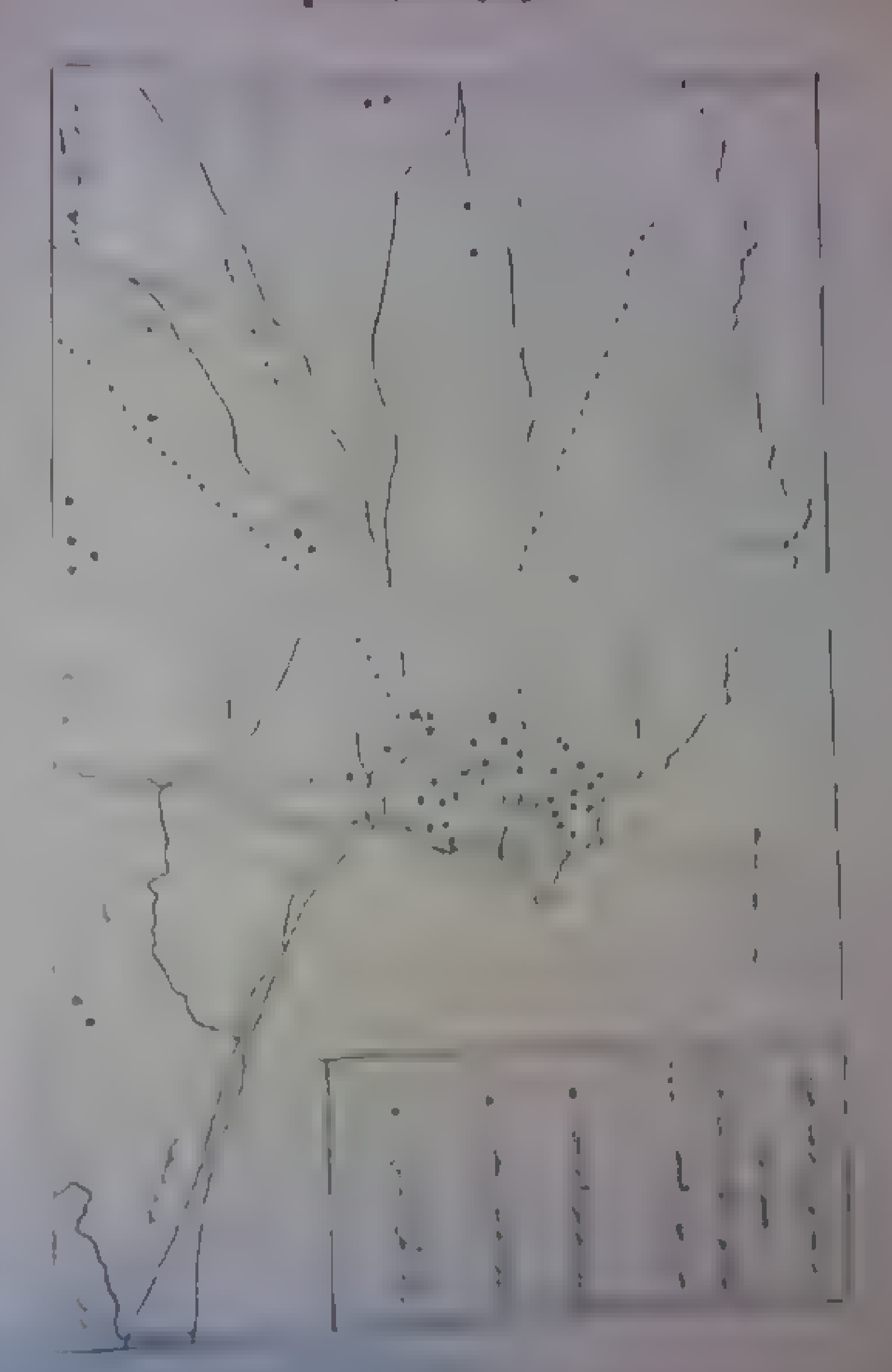
(28) - الأرشيف الوطني لحر نري المحاكم الشرعية علبة [illegible]، وثيقة [illegible]، نسخة رسم عناء بفحص بني مسوس

(29) - Tableau de la situation [illegible] et année 1842-1843 pp. [illegible]

(30) - J. TERRAS, Essai sur les biens habous en [illegible] Tunisie, Lyon 1899, p. 7

- ZEYS, Traité élémentaire de droit musulman, Alger, A. Jourdan, 1888, t. II, p. 69

خريطة توزع الوقف الخيري بفحص الجزائر اعتمادا على الأرشيف الجزائري



خريطة توزيع وقف الأمير [illegible]

رصيد الفترة العثمانية من وثائق الأوقاف بالأرشيف الوطني الجزائري

فضيلة تكور

لقد أصبحت الوثيقة الأرشيفية أساس تكوين الذاكرة الجماعية في المجتمعات الحديثة، لكونها توفر المادة الأولية لتنمية المجال المعرفي والثقافي وتطوير البحوث العلمية المتخصصة

وتثمينا لهذا الدور الحيوي الذي تلعبه الوثيقة الأرشيفية، عملت الجزائر المستقلة على إنشاء مركز الأرشيف الوطني الذي جعل من مهامه الأساسية تكثيف الجهود لحماية هذا الإرث الثقافي، ومن واجباته الأولى توفير الإمكانيات المادية والظروف الملائمة للباحثين

[illegible] أهمها ما [illegible] الفترة [illegible] الاقتصادي [illegible] موضوع الوقف [illegible]

تشتمل وثائق الأوقاف [illegible] على ثلاث مجموعات رئيسية تضم في مجملها [illegible] المجموعة الأولى خاصة بالوثائق الشرعية المعروفة بمجموعة [illegible] وهي عبارة عن عقود شرعية متعلقة بالأملاك المحبسة (الوقف) ووثائق أخرى خاصة بالأحكام القضائية المتعلقة بالأوقاف وعددها الإجمالي [illegible] المجموعتين الأخريين من رصيد الفترة العثمانية منها سجلات بيت المال ودفاتر البايلك وتشتمل على [illegible] دفترا، تتعلق مادتها بقضايا وإعلانات ووثائق بيت المال وتوزيع سبل الخيرات وضبط حالة الأملاك العقارية (الأراضي المحبسة على مختلف المؤسسات الخيرية)، مع تحديد مقدار عائداتها وكيفية التصرف فيها

Les documents du Waqf de l'époque ottomane dans les archives algériennes

Fadela TAKOUR

Le [illegible] d'archives est la base de [illegible] restitution de la mémoire collective dans les sociétés contemporaines car il fournit un matériau de première main pour le développement des connaissances et des travaux scientifiques spécialisés.

Consciente de l'importance des archives, l'Algérie indépendante s'est dotée d'un Centre national des archives qui intensifie les efforts de préservation de cette composante du patrimoine culturel et met en place des conditions adéquates pour les chercheurs.

Le Centre national des archives dispose de fonds riches et diversifiés datant de l'époque ottomane, utiles pour les recherches d'histoire sociale, économique, culturelle

رصيد الفترة العثمانية من وثائق الأوقاف بالأرشيف الوطني الجزائري

فضيلة تكور

مما لاشك فيه أن المجتمعات الحديثة قد أدركت أهمية الدور الحيوي الذي تلعبه الوثيقة الأرشيفية كمصدر أساسي في بناء وتطوير الذاكرة الجماعية، وفي تنمية المجال العلمي والمعرفي الذي تتطلبه البحوث العلمية. ونظرا لذلك قامت الدولة الجزائرية بإنشاء مركز الأرشيف الوطني وجعل من مهامه تكثيف الجهود لحماية الإرث المتبقي من ماضينا والإستفادة منه في تسيير شؤون الحاضر والتخطيط للمستقبل وهذا لا يتأتى إلا توفير وتسخير كل الإمكانيات المادية والمعنوية الممكنة لاستخلاص المادة الخام للباحثين

ومن بين الأرصدة الهامة التي يحتفظ بها الأرشيف الوطني ذات القيمة الاجتماعية، والاقتصادية والدينية، نجد رصيد الفترة العثمانية، والذي من خلاله يمكن إستخلاص معلومات هامة تعكس لنا الطابع الاجتماعي،

والنشاط الإقتصادي والتطور التاريخي للأمة الجزائرية، ومن بين أهم المواضيع التي تتضمنها هذه الوثائق نجد موضوع الأوقاف ونظرا للأهمية التي إكتسبتها الأوقاف في المجتمع الجزائري لا سيما في أواخر القرن الثامن عشر (١٨) وهذا ما سمح بالابقاء على تماسك الأسرة الجزائرية وحفظ ثرواتها من الضياع، وحفظ مقومات الأمة وفي مقدمتها الشعائر الدينية، لكن للأسف تعرضت هذه الظاهرة الحضارية إبان الإستعمار الفرنسي للتدمير، فقد خربت هذه الأوقاف وسخرت لخدمة أغراضه ومصالحه الخاصة، وحديثنا هذا جاء في نطاق التذكير حتى لا ننسى أنه هناك جزء هام من تراثنا القيم قد خرب واندرس وضاع من جراء الممارسة الإستعمارية، وهذا ما دفعنا اليوم إلى محاولة احياء هذه الثروة المفقودة وذلك بتجميع ما تفرق والبحث عما ضاع هنا وهناك قصد حصرها، وبذلك يمكن إسترجاع الجوهرة المفقودة «الوقف» إلى مكانها المطلوب في المجتمع بحفظها وتبليغها لجيل اليوم بأيسر السبل

وفي هذا الإطار يتوفر مركز الأرشيف الوطني على مجموعتين من الوثائق التي يتصل موضوعها بقضايا الأوقاف الإسلامية بمجموع يقدر بـ 13583 وحدة تتمثل في المجموعة الأولى تخص الوثائق الشرعية المعروفة بمجموعة ٪ والتي تتألف من ١٩١ علبة أغلبها عقود شرعية للأوقاف وأحكام قضائية مسجلة في هذا المجال ومن خلال هذه الوثائق يمكن إستخلاص المعلومات التالية

- طبيعة الوقف إذا كان أرضا زراعية أو ملكية عقارية بالمدينة

[illegible]

أما ما يمكن استخلاصه من معلومات عن هذه السجلات فيما يتعلق بالوقف، فبالإضافة إلى المعلومات الخاصة به نشير إلى

- اسم المحبس (الواقف)
- اسم المحبس عليه والمنتفع بالحبس
- اسم الموظف الوكيل الذي يتكفل برعاية الحبس

ونذكر على سبيل المثال الأوقاف الخاصة بالحرمين الشريفين التي تشتمل على ١٧٦ سجلا من مجموع ٥٨٣، وتتعلق بجميع أنواع الوقف.

مثل حوانيت، أراضي زراعية، جنات ،بساتين، بيوت . ويوجد أغلب أوقاف الحرمين هذه في المدن التالية الجزائر العاصمة، المدية، مليانة، شرشال، مستغانم، بليدة ، بالإضافة إلى أصناف الأوقاف المذكورة سابقا، هناك سجلات تحتوي على بيانات خاصة بكراء الأماكن الموقوفة والمصاريف المتعلقة بها

في الأخير حرصا منا على نقل هذه المعلومات إلى باحثينا الكرام وللمحافظة على هذا الموروث العلمي إرتأينا وضع أدوات بحث تسهل عملية إستخراج المعلومات اللازمة على شكل فهارس، ذلك حتى يتسنى لهم الإطلاع على هذه الوثائق. فهناك فهرسين لبيت المال والبايليك وفهرس ثالث خاص بالمحاكم الشرعية والذي يتكون من ثمانية أجزاء (كراريس)، بالإضافة إلى قوائم وكشافات توجه الباحث لاقتناء المعلومات اللازمة متمنيين أن تلبي هذه الفهارس رغبات باحثينا الكرام خاصة في مجال الأوقاف وما يتصل بها من أحكام وقضايا ومعاملات

ومن كل ما سبق يتضح لنا أن المعلومات التي يوفرها رصيد وثائق وقف الفترة العثمانية بالأرشيف الوطني الجزائري، تمكن الباحث من التعرف على واقع الحياة بالجزائر العثمانية وتجاوز المصادر التقليدية التي لا يمكن أن تعوض بأي حال من الأحوال المادة الخام التي يوفرها الرصيد الوثائقي للفترة العثمانية بمركز الأرشيف الوطني

المحور الثاني

الوقف والبنية الاجتماعية والتنظيم العمراني

مؤسسة الأوقاف في قسنطينة في العصر الحديث
مصادر وطروحات

فاطمة الزهراء قشي

تتناول مداخلتي مسألة وثائق مؤسسة الأوقاف بقسنطينة، من خلال عرض لمضمون ما اصطلح على تسميته «بسجل صالح باي» للأوقاف، والتي توجد نسخة مصورة منه بأرشيف ولاية قسنطينة

وبالرجوع إلى هذا السجل يمكن تصنيف وثائقه من حيث مضمونها إلى صنفين: الصنف الأول عبارة عن وثائق أوقاف

حبرية (عدمة) تعود على الجامع الأعظم بقسنطينة الذي اعتنى صالح باي به وعمل على ترميمه والصنف الثاني هو مجموعة من عقود أوقاف أهلية (ذرية) ترجع في مجملها إلى فترة حكم صالح باي (١٧٧١-١٧٩٢م)

إن دراسة وثائق الوقف هذه تمكن الباحث من تكوين فكرة عن مقتضيات صالح باي وتحديد معالم مشروعه العمراني بقسنطينة، هذا المشروع المتمثل في إنشاء عدة مؤسسات علمية ومحلية تجارية، سمحت بتشكيل مركز جديد لقسنطينة عرف بسوق الجمعة، قبل أن يعرف لاحقا بسوق العصر

انطلاقا من هذه الوثائق الوقفية، نحاول في مداخلتنا عرض إشكالية تقوم على قراءة تحليلية للسياسة العمرانية لصالح باي، وذلك في إطار ما أحدثه من تغيير في الخريطة العمرانية لقسنطينة، دون أن نهمل ما يتصل بها من دلالات رمزية للمعالم العمرانية للمدينة وهذا ما يدفعنا إلى طرح تساؤلات تتعلق بمدى إمكانية استغلال الوثائق الوقفية لصالح باي في قراءة للتركيبة الاجتماعية لمؤسسي الوقف والمستفيدين منه، مثل فئة نظار الأوقاف وما يرتبط بها من ظاهرة انتشار الأوقاف وتحديد وضعية الملاك وملامح الملكية المتعلقة بالوقف

Les waqfs de Constantine: sources et thèses

Fatma-Zohra GUECHI

Cette communication aborde les documents de l'institution du waqf dans la ville de Constantine, à travers la présentation du contenu de ce qu'il est convenu d'appeler « le registre de Salah Bey » dont une copie est conservée dans les archives de la Wilaya de Constantine.

Ce registre se compose de deux types de documents. Le premier groupe concerne les documents des waqfs dévolus à la Grande mosquée de Constantine construite par Salah Bey. Le deuxième est un ensemble de contrats de waqfs ahli (dhourri) datant du règne de Salah Bey (1771-1792).

Un premier inventaire de ces documents permet de se faire une idée sur les objectifs du projet urbain mené par ce Bey à Constantine et qui fut concrétisé par la

réalisation d'institutions d'enseignement et d'établissements commerciaux qui ont constitué le nouveau centre de Constantine connu sous le nom de Souk el Djemaa avant de prendre le nom de Souk el Açr.

A partir de ces documents de waqf, notre problématique repose sur une lecture de la politique urbaine de Salah Bey et les transformations qu'il opéra sur la structure urbaine de la ville ainsi que ses réalisations architecturales symboliques.

A cet égard, des questions s'imposent sur les possibilités qu'offre l'exploitation des documents des waqfs datant du règne de Salah Bey pour une identification de l'appartenance sociale des fondateurs de waqfs et leurs bénéficiaires, comme le Nadher el-waqf, et pour une évaluation de l'expansion du waqf et les caractéristiques des propriétaires qui s'y rattachent.



مؤسسة الأوقاف في قسنطينة في العصر الحديث مصادر وطروحات

فاطمة الزهراء قشي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة منتوري قسنطينة

المقدمة:

الأوقاف مؤسسة مركزية في البلاد الإسلامية وقد لعبت أدوارا متشعبة أثرت في الحياة الاجتماعية في المدن والأرياف وبحسب المعطيات المستقاة حول طبيعة الوقف ومداخيله وتعدد تلك الاختيارات يمكن توظيف مادة الأوقاف في دراسة العمران والمعالم العمرانية وحركة الملكية العقارية. كما تفيد في دراسة كمية ذات بعد ديموغرافي ولكن لفت انتباهنا في عقود أوقاف قسنطينة الكمية المعتبرة من الأعلام الجغرافية التي ترجع لفترة سابقة عن التحولات الاستعمارية وتحفظ بالتالي الأسماء السائدة آنذاك

أ. التعريف بالوثيقة:

تتوفر لدينا حول قسنطينة نوعان من وثائق الأوقاف

نوازل وفتاوى قسنطينية وهي مسائل الحبس (الوقف) المطروحة على الفقهاء، للإبداء الرأي والإفتاء في شأنها حسب أحكام المذهب المتبع والعرف السائد توجد نماذج من هذه المسائل في باب «الهبة والصدقة والوصايا والحبس» من كتاب النوازل لجامعه محمد بن عبد الكريم (الحفيد) الفكون(1) ويضم هذا الكتاب الذي لا يزال مخطوطا، مسائل مختلفة أجاب عنها علماء قسنطينة وعلى رأسهم الشيخ عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن يحي الفكون، الشهير بشيخ الإسلام، مع فتاوي للشيخ عمر الوزان وعدد من أفراد عائلته، كما يضم استفسارات موجهة إلى فقهاء تونس وفاس والقاهرة(2)

والكتاب في مجموعه يتألف من 588 صفحة ويشمل على ثمانية فصول تضم 350 نازلة ساهم في الإجابة عنها ثمانون فقيها، تتعلق كلها كما سبقت الاشارة بمسائل الهبة والصدقة والوصايا الحبس وقد أجاب العلماء على استفسارات حول إمكانية فسخ الحبس لأغراض سياسية أو عائلية، وحول محاولات التراجع عن بند أو إدخال شروط وهذا ما يجعلها مصدرا أساسيا في التعرف على الأجواء السياسية والمشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المؤسسون للوقف من جهة والمستفيدين منه من جهة ثانية

ومن هذه المسائل استفسار حول إمكانية التراجع عن بيع من طرف [illegible] وقام المستفيد الجديد [illegible] على [illegible]، في

الوقف الذي أثار الحاكم الجديد فسخ الوقف بحجة أنه حبس على حساب بيت المال. وهذا ما جعل الفقيه الذي وجه له السؤال لفصل في المسألة يفتي بالتراجع عن بيع ثم عرضه للمزاد العلني حسب شروط الوقف بتفويض من الأمير. وهو بعمله هذا فتح باب التراجع في مثل هذه المعاملات الصادرة عن أمير سابق مما يجعلها سابقة، لم تعرف به معاملة لمستفيد إلا ويتعرض لها القضاء.

وبجانب الأوقاف الأهلية هناك نوازل عدة تلفت انتباه الباحث ويتمثل جلها في محاولة الورثة المستفيدين فسخ الحبس أو تغيير بعض بنوده وهذه أيضا مسألة تكشف لنا عن الضغوط الاجتماعية التي تعيشها المعنيون. يلاحظ في هذا الشأن التراجع في الشهادة عن تأسيس الحبس نفسه أو المطالبة بالمذهب كما يتصوره المعني أو حسب المنصوص عليه في عقد التحبيس. فقد تكون المسألة رفضا للناظر القائم على شؤون الوقف.

تفيدنا مثل هذه المسائل في الجانب الاجتماعي والسياسي والفقهي وتسمح لنا برسم ملامح المجتمع في تفاعلاته مع مشاغل الحياة اليومية، إلا أن نص النوازل يرد عادة خال من الأعلام والمعالم إذ تسحب من نص السؤال حتى لا يعرف صاحبها من جهة وحتى تصبح الفتوى قضية نموذجية يمكن تعميم الرأي الشرعي في المسائل المماثلة. هذا وتتكامل عقود الوقف والنوازل حول الوقف لدراسة اجتماعية شاملة ولكن لا يمكن توظيف هذه الأخيرة في دراسة الأعلام الجغرافية التي أردنا التركيز عليها في هذه المداخلة.

وعليه سنركز في مداخلتنا على دفتر صالح باي للأوقاف الذي يعد خزانا ثريا يسطر من يرصد محتواه المتنوع وخاصة في مجال الاعلام والمعالم

2. وصف الوثيقة:

عقود الأوقاف التي نقدمها في هذا الصدد إلى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي وتحديدا إلى فترة حكم صالح باي (1771-1792) تتمثل باختصار في ورقات متفرقة عددها 73 صحفة وبها أكثر من 60 عقدا. توجد العقود الأصلية لهذه في حوزة عائلة ابن جلول، أما النسخة المصورة أو المنقولة منها فهي محفوظة بمصلحة الأرشيف لولاية قسنطينة. قام بنسخها وتقديمها للأرشيف الأستاذ المحامي ابن الطرشة وحسب تحليلنا لهذه العقود نرجح أن جلها ينسب إلى دفتر الأوقاف الذي أمر صالح باي بوضعه لجرد أملاك المحبوسة على المساجد والمؤسسات التعليمية والاجتماعية.

يبدو أن الملف الذي بين أيدينا ناقص إن لم يكن جزء من سجل ضاعت بعض أوراقه أو لم يحفظ كله. وهذا السجل واحد من بين مجموعة سجلات تضم أكثر من مائة دفتر، لكل مسجد دفتر خاص به، دونت فيه بأمر صالح باي قائمة الأملاك الموقوفة عليه وقد سبق للفرنسيين أن ذكروا هذا الأمر في دراساتهم وجردهم لأملاك المدينة بعد احتلالها.

لقد تناول مسألة هذه الأوقاف العديد من الباحثين فيما بعد(3)، وعلينا الآن مواصلة البحث عن باقي السجلات، على أمل العثور على بعضها عند

الخواص الذين مازالوا يحتفظون ببعض الوثائق العائلية من عقود ملكية وتركة وأوقاف.

يحتوي هذا الملف الذي رجعنا إليه على عقود أوقاف جلها خيري (عام) وبعضها أهلي (ذري)، وقد كان صالح باي وراء نصف عمليات تأسيس هذه الأوقاف، وقام بتأسيس النصف الثاني العديد من أعيان المدينة ومن بينهم وكيل بيت المال رضوان خوجة وناظر مسجد سيدي السعيني مصطفى قيصارلي. وكان الجامع الذي أحدث بنيانه السيد صالح باي بسوق الجمعة، هو المرجع الأول للأوقاف الخيرية والأخير في الأوقاف الأهلية. هذا وضم الملف بعض الاستثناءات إذ ذكر كل من الجامع الكبير بابطحا وجامع باب الوادي مرة واحدة كما وردت إشارة إلى أن مصطفى قيصارلي الذي بني سبالة (عين ماء) قرب جامع صالح باي/سيدي الكتاني إنه حرص على بقائها واستمرار مدها الدرين بمياه الشرب بوقف العديد من الأملاك عليها.

كما تمت كل هذه الوقفيات على المذهب الحنفي لما يضمن للمؤسس بالاستمرار على رعاية أوقافه واستفادة عقبه منها.

3. تساؤلات وكيفية توظيف المعطيات:

- عقود الأوقاف مصدر لدراسة عمرانية:

ما هي المسائل المطروحة للبحث؟ وكيف يمكن توظيف هذه المعطيات مدققة أحيانا والعامة أحيانا أخرى؟

[illegible]

[illegible] في تخطيط العمران ورسم سياسته

كما يمكننا هذا الملف بمراة الجغرافية الاجتماعية وتوزيع السكان والحرفيين حسب الأحياء، وبدراسه الممارسات السائدة في مجال الوقف بتحليل الأولويات في قائمة المستفيدين بين الأهلي والخيري وبين الأجيال وبين الذكور والإناث . وكذا دراسة الشروط الفرعية والمذهب المتبع.

- عقود الأوقاف مصدر لفهرس الأعلام الجغرافية

تزخر عقود الأوقاف ما ورد منها في دفتر صالح باي على وجه الخصوص، بالأسماء الجغرافية فضلا عن الأعلام البشرية. وإن اقتصرت

[illegible]

الماضي.

[illegible] وثائق الأوقاف [illegible]

الجغرافية من حيث الأصناف [illegible]

المصطلح أو [illegible]

فيما يخص [illegible]

قسنطينة.

وفيما يخص المجال الحضري [illegible] الأسماء [illegible] ورد في دفتر صالح باي للأوقاف أسماء معروفة وأخرى متداولة مما يسمح لنا بتصحيح التحريفات التي لحقتها بفعل [illegible] بالرجوع إلى قدم الأسماء المعروفة للتاريخ للمكان وربما أحسن ما يجب القيام به في هذا الشأن في المرحلة الأولى هو الرصد الكامل لكل الأسماء الواردة لوضع فهرس للأعلام سابق عن الاحتلال الفرنسي مما يعطي مرجعية متينة لعملية إعادة التسمية.

يمكن توظيف فهرس الأعلام الجغرافية في إنجاز قاموس عن التسمية وتأصيلها وموطن تداولها وتاريخ بروزها واندثارها قدر الإمكان. بحيث يمكن التوقف عند اختيار أسماء المواقع ومدلولاتها وكيفية استمرارها لأنها تبرز كيفية تفاعل الإنسان مع محيطه وكيف ترك بصمات ذاتية تشهد على الحدث من جهة وكذا الممارسة لتقوية الذاكرة الجماعية وتدعيم ارتباط الفرد بماضيه وحاضره.

تفيد الأعلام والرموز والمعالم والأسماء في استنطاق المخزون الحضاري ذلك أنها خلاصة حوار الإنسان مع وسطه وبيئته. إن دراسة المجال وتسمياته من خلال عقود الأوقاف والملكية تكتسي أهمية إضافية لما عاناه المجال الجزائري من تغيير تعسفي بإلباسه تسميات دخيلة فرضتها الهيمنة الاستعمارية خاصة، والتي تكرست في التعامل الرسمي ورسخت رموزها فوق اللوحات الجدارية والأزقة وإشارات المرور وفي مداخل المدن والقرى على مدى أكثر من قرن من الزمن، فاستدلت بها مصالح الإدارة والبريد وغيرها بل ورسخ بعضها في التداول اليومي بين السكان فاندثر فهرس الأسماء القديمة وتلاشت ملامحه ودلالاته.

إذا كانت الأحياء الرئيسية بمدينة قسنطينة العتيقة مازالت تعرف بمسمياتها الأصلية في التداول الشعبي مثل «رحبة الصوف» و«سوق العصر» أو «باب القنطرة» و«زنقة مقيس»، فإن مصطلح «لابريش»، على سبيل المثال لا الحصر، يعتبر دخيلا لأنه كلمة فرنسية قد حل محل «باب الوادي» الذي فقد بالتداول شحنة مدلوله اللغوي ورمزيته التاريخية إذ كان يقصد بكلمة «لابريش» الثغرة التي أحدثتها مدفعية جيش الاحتلال

[illegible] في [illegible] المدينة [illegible] [illegible] [illegible] في [illegible]

لقد أصبح الموقع بعد ذلك ساحة كبيرة [illegible] بين [illegible] [illegible]
حدود المدينة القديمة وبين توسعات [illegible] [illegible] [illegible]
عثماني

تبقى مثل هذه الأعلام شاهدة على تاريخ معالم [illegible]
المعمارية بفعل الزمن والإنسان وما ارتبط بهما من تغيرات [illegible]
النسيج العمراني بشق طرقات أوسع مثل الطريق الجديد [illegible]
مختلف الأبواب بالمساجد الرئيسية للمدينة بحيث [illegible]
أخرى عن مهامها بحجة الصالح العام ومتطلبات الإدارة الاستعمارية

لقد ضمت الوثائق أسماء المساجد والزوايا عشرات الأولياء رجالا
ونساء، ولم تخلد الذاكرة الجماعية مسيرات العديد منهم ويمكن متابعة
ذلك برصد المعلومات الواردة في عقود الأوقاف عبر القرون وتاريخ
لظهور هذا الاسم أو ذاك ومن ثم التأريخ لمعلم أو لعائلة [illegible]
اسمه وإن دراسة أولية تسمح لنا بملاحظة أن جل الأولياء [illegible]
أسماؤهم بالزوايا والمساجد في قسنطينة يعود تاريخهم إلى القرن
السادس والسابع عشر وحتى الثامن عشر، مما يبين أثر [illegible]
في هذا الباب وما يزيد في أمل العثور على معطيات كافية [illegible]
المدينة وأعلامها.

لقد قمت برصد كل أسماء الأماكن الواردة في عقود الوقف سنة
1840 والتي تميزت بذكر عنوان الإقامة لكل من المشهود والمصرح بوحدة

مما سمح باستخراج قائمة كبيرة ومتنوعة حجما تسميات عربية النحو والاشتقاق من الناحية اللغوية سواء من حيث المبنى والمصدر فكان جلها من أعلام المدينة ومعالمها ومظاهرها الطبوغرافية.

في قائمة التعريف بالأماكن نجد البطحا والمرج والبير (البئر) والدرب والدريبة والدروج والزلاقة والرراتحة والشط والنواد وغير ذلك من المدلولات على المنحدرات والمرتفعات فضلا عن الأسماء الوظيفية من سواق الغزل إلى فندق الزيت وكوشة الجص وتبقى أسماء الأعلام البشرية هي الأكثر تداولا في تعريف الأماكن إن الملكية ومنها الوقف مؤشر واسع للمكان. فجل الدور تنسب إلى أصحابها ومالكيها بل وتعد اكبرها أو أشهرها معالم للاستدلال وسط الأزقة الضيقة فهذه «دار الفكون بالبطحا» وتلك «دار بن جلول بسوق القصاعين» وأخرى بالتجارين وفضلا عن الدور فقد وجدنا «أفران بيرو» و«خربة سيدي السعيد البيري» و«حمام ابن سلطان» و«فندق ابن نويوة» و«جنان ابن عصمان»... وما يلفت الانتباه ويستوجب المقارنة مع ما كان دارجا في المدن الجزائرية الأخرى هو سيادة اللغة العربية في التسميات وغياب العبارات التركية وكذا البربرية من قاموس الأعلام الجغرافية داخل المدينة. (انظر الجدول)

هذا وبجانب لغة المصطلحات الموظفة للتدليل عن الأمكنة، نلاحظ الاكتفاء بإدخال صيغة التعريف على الوصف ليصبح علما. إذا ذكر «الدرب» أو «الشط» أو «الشارع» أو «البطحاء» أو «الموقف» فلا أحد ينتظر المزيد فهناك «شارع» واحد هو «شارع اليهود» و«بطحا» واحدة و«سويقة» واحدة في قسنطينة.. رغم أنها أسماء نكرة تعريفية للمكان

تعريف الموقع	المعلم واسم العلم
1 الدرمة	الدرمة
2 صحراء	الصحراء
3 حمام	حمام ابن عصمان
4 حمام	حمام ابن السلطان
5 حومة	حومة الشط
6 حومة	حومة الطبالة
7 حومة	حومة المدخل
8 حومة	حومة الموقف
9 حومة	حومة سيدي عبد المؤمن
10 حومة	حومة شارع اليهود
11 خربة	خربة سيدي السعيد
12 درب	لزبيري
13 دريبة	الدرب
	الدريبة

وليست أعلام لكن تفرد هذه المحلات جعلها أعلاما عمرانية ومعالم نستعمل للتعريف والاستدلال.

كما تفتح هذه الدراسة باب مراجعة فهرس الأعلام الجغرافية من حيث أصول الكلمات وخاصة تلك التي وصلتنا بالفرنسية وحاولنا نحن

الجزائريون يعرفونها [illegible] في [illegible]
أن [illegible]
ومعانيها [illegible] على تداول التسميات العربية
باللهجة العربية [illegible] البلاست والكروشو
والبولنسي) كما تكشف عن [illegible] في [illegible] وراء التفسيرات
السهلة وتكشف عن تناسي الأصول مع [illegible]

إلا أن [illegible] بالرجوع إلى وثائق الوقف. فقد عثرنا في أحد عقود الأوقاف على [illegible] وجود المصحح والمعلم وهي «عين أبي ضبل» الواقعة في الفحص وراء الوادي في اتجاه سيدي مبروك (الذي لم نعثر عنه كتسمية) غير بعيد عن سيدي بومرزوق وهو قرب منبع يمد المدينة بماء الشرب. في نفس السياق يمكن التذكير بتسمية برج السوس الذي تم تعريبه ببرج عسوس (Borj Assous) وهذا ما يؤكد لنا أن التفسير بالاشتقاق اللغوي قد يؤدي إلى انزلاق خطير إذا ما أهملنا المرجعية التاريخية، قد تصبح من قبيل النكتة مثل قول أحد البحاثة أن «قصر طينة» أصلا لتسمية قسنطينة قد نجاريه فنقول ربما أو ولما لا، لولا الدلائل التاريخية القاطعة المتناثرة في كل أنواع المصادر التي تربط تسمية المدينة بالإمبراطور قسطنطين الذي أعاد بناءها.

هل تنحصر وظيفة التسميات في «التوطين والتدليل» وهي أغراضها الأساسية؟ بالطبع لا، ولكن البحث فيما تبيح عنه مجال ينتظر الباحثين.

قد لا تنفرد عقود الأوقاف بهذه المعلومات حول الأسماء الجغرافية إذ تفيدنا كتب الرحالة أيضا بمعلومات في هذا الشأن لكن ميزة الأوقاف

أنها محدودة في الزمن والمكان وتعطي لنا أكبر عدد من التوضيحات الممكنة حول العقار الواحد مما يجعل الرصد الإجمالي ثري ومعبر.

إن الاهتمام بفهرس الأعلام وتسميات الجغرافية ومدلولاتها لا يبعدنا عن محتوى العقود التي تفيدنا في دراسة المؤسسة بكل أبعادها، ومنها لخريطة الاجتماعية داخل الأسوار وخارجها للملاك وغيرهم ودراسة ظاهرة الحبس وهل كانت سائدة أو بديلة عن الملكية للتحكم في قنوات التوارث والعمل على ضمان حد أدنى من الموارد للمحبس عليهم، وذلك لمقاومة ظروف المعيشة القاسية. ولهذا الغرض يمكن قياس نسبة الوقف الأهلي مقارنة بالوقف الخيري وكذا الصيغ المشتركة وما يعنيه هذا الاختيار أو ذاك في هذه الفترة من التاريخ أو تلك.

بأسئلة متعددة ومناهج متقاطعة انطلاقا من وثائق الوقف يمكن دراسة مجتمع المدينة والريف وكذا الآليات المؤثرة والمبادئ المؤطرة للسلوكات التي قطعت الأنظمة والأزمنة

خارج المدينة لا زالت دراسة الأسماء المتداولة ورصدها في بدايتها وتتطلب أساسا اجراء عملية جرد ورصد منتظمة ومتواصلة مع التركيز على المرحلة السابقة للاستعمار وما تلاه من تحولات قصد الفهم التاريخي والإفادة في وضع بنك المعلومات في مجال الأسماء الجغرافية والتأريخ لحضورها وتداولها وإهمالها أو اندثارها

... في إطار هذا العمل وغيره من تاريخ قسنطينة في العصر الحديث ... الاهتمام بالأوقاف باعتبارها مصدرا للبحث وموضوعا للدراسة ... محورية في مجتمعاتنا في القرون الماضية

الهوامش:

(1) – محمد بن الكريم الفكون، نوازل قسنطينة، مخطوط من 564 ص مكتبة عائلة المؤلف يوجد ميكروفيلم بأرشيف ولاية قسنطينة

(2) – فاطمة الزهراء قشي، الحياة الفكرية في قسنطينة خلال العهد العثماني مساهمة عائلة الفكون أو عرض «لكتاب النوازل»، المجلة التاريخية المغربية، تونس، عدد 57-58، جويلية 1990، ص 319-338

(3) – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985

قائمة المصادر والمراجع:

للإشارة وليس للحصر لأنني استفدت من قائمة طويلة من الدراسات بصفة غير مباشرة ولم أرجع في هذه المداخلة سوى إلى القليل منها فحسب

- نوازل قسنطينة محطوط، مكتبة خاصة لعائلة ابن الشيخ الفقون (سبقت الإشارة إليه)

- دفتر صالح باي للأوقاف نسخة مصورة محفوظة بمصلحة الأرشيف لولاية قسنطينة

- أوراق عائلية متفرقة حول الحبس والأوقاف ترجع للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر للميلاد، مصورة عن عقود أصلية محفوظة عند أصحابها (وهم أحفاد [illegible])

فاطمة الزهراء قشي قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من

[illegible]

[illegible]

- Jacques Berque [illegible] SNED [illegible]

- Randi Deguilhem [illegible] pouvoir socio-politique [illegible]

- André Raymond [illegible] Sindbad, 1985

- Abdelhamid Henia [illegible] à Tunis (XVIe-XIXe siècles) [illegible] Humaines et Sociales de Tunis, 1999

- Ainsi que tous les travaux [illegible] sur Constantine de Cherbonneau, Berbrugger, [illegible] etc

الوقف ومسألة التنظيم العمراني بالجزائر: من أجل استخدام الوقف في التهيئة العمرانية المعاصرة

معاوية سعيدوني

تتعرض هذه المداخلة إلى إمكانية إدماج الوقف باعتباره نوعا معترفا به من أنواع حيازة الأرض، في مجال التهيئة العمرانية الحديثة، انطلاقا من بعده التاريخي وأحكامه الشرعية وقوانين وإجراءات تسييره

فالانتشار الواسع للوقف بالجزائر في نهاية العهد العثماني، يدفع بالمهتمين بدراسة العمران إلى طرح إشكالية البحث في دور الوقف في تسيير وتنظيم النسيج العمراني في مدن اليوم وبهذا الصدد، يصبح من الضروري أخذ التطور العمراني المرتبط بالوقف بعين الاعتبار، سواء من حيث الإشكاليات التاريخية المتصلة بالوقف وانعكاسه على العمران، أو من حيث معالجة المسائل المعاصرة المتعلقة بالتنظيم العمراني، وذلك نظرا للاعتبارات التالية:

- لقد كان الوقف وسيلة تسيير للمصالح الحضرية، التي أصبحت اليوم تطرح مشاكل مستعصية فيما يخص توفيرها

[illegible] هذا الجانب من الأهمية بمكان

كما كان الوقف وسيلة فعالة لصيانة العديد من [illegible] التي تشكل أجزاء هامة من النسيج العمراني وهذا ما يدفع إلى دراسة الوقف بهدف إيجاد حلول ملائمة لإعادة تأهيل وصيانة أجزاء [illegible] من الأنسجة العمرانية القديمة والحديثة على حد سواء.

أخيرا، كان الوقف من حيث طبيعته التي لا تخضع للمعاملات التجارية (حصانة الوقف) وتعيق التصرف فيه بحرية عائقا للحركية العمرانية، وهذا ما قد يبدو للوهلة الأولى مناقضا لمبدأ التطور ومنافيا للحركية المتسارعة التي تعرفها مدننا. على أن الباحث في وضعية الوقف وأحكامه يمكن أن يقدم حلولا كفيلة بإدماج الوقف في استراتيجية عمرانية موجهة للمخططات والمشاريع الحضرية، وبذلك يمكن إيجاد منهج عملية للتعامل مع واقع الوقف تكفل المحافظة عليه وتجعله لا يتعارض مع الحركية العمرانية بل يساهم فيها

بفضل إجابات موفقة لهذه الإشكاليات الثلاث، يمكن للمخططين العمرانيين ومسيري المدن ان يدمجوا الوقف في مخططاتهم في حركية العمران، مما يجعل منه بحق أداة من أدوات ما اصطلح على تسميته اليوم بالتنمية (العمرانية) المستديمة التي تستمد أدواتها من مكونات التراث المحلي والرصيد الحضاري، والتي يمكن أن يشكل فيها الوقف حجر الزاوية

Waqf et urbanisme en Algerie
Pour une instrumentation du waqf dans l'amenagement urbain contemporain

Maouia SAIDOUNI

[illegible] politique [illegible] de [illegible] urbain, sur la [illegible]

L'exp[illegible] de l'époque [illegible] la ville, [illegible] urbanisme et de [illegible] des waqfs dans l'évolution [illegible] et [illegible] d'en tirer des enseignements non seulement pour [illegible] connaissance historique mais aussi pour orienter la politique urbaine contemporaine. En effet, des problématiques posées par le waqf dans l'espace urbain traditionnel, sont d'une actualité frappante dans l'approche de l'espace urbain contemporain. Il s'agit de trois problématiques à la fois historiques et actuelles.

Le waqf comme instrument de gestion des services urbains:
A travers du rôle des fondations du waqf dans la gestion de nombreux services urbains (alimentation en eau, enseignement, culte, assistance sociale...)

Le waqf comme outil de préservation du cadre bâti et de réhabilitation urbaine:
Les revenus importants des biens waqfs permettaient d'entretenir et donc de maintenir une grande partie du cadre bâti de la ville.

Le waqf comme frein à la dynamique et à la croissance urbaines:

[illegible] des activités et des formes d'urbanisation.

Il s'agirait ainsi [illegible] pour la mise en œuvre d'un développement [illegible] durable, soutenable, intégré, endogène, toutes ces notions galvaudées dans les discours dominants sans prise en charge par des instruments pratiques qui ne peuvent être puisés que dans l'héritage local et historique par opposition à des dogmes universalistes devenus inopérants.

الوقف ومسألة التخطيط العمراني بالجزائر من أجل استخدام الوقف في التهيئة العمرانية المعاصرة

معاوية سعيدوني

مقدمة.

يعتبر الوقف من [illegible] التي [illegible] الإسلامية [illegible] من الأدوات التي تسمح بوضع فعال من [illegible] العمراني والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للحضر

وسنتعرض في مداخلتنا هذه إلى إمكانية استخدام الوقف، كنوع معترف به من أنواع حيازة الأرض، في مجال التهيئة العمرانية الحديثة وما يتصل بها من استراتيجيات تحديد العقار واستغلاله لأهداف اجتماعية واقتصادية وتخطيطية مختلفة

تقاطع إشكليات الوقف التاريخية وإشكاليات المسألة العمرانية بالجزائر:

[illegible] المعاصرة [illegible] الوقف [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] لا [illegible] شيء [illegible] [illegible] [illegible] مع [illegible].

[illegible] يمكن أن [illegible] بالاستثمار الأمثل للوقف [illegible] [illegible] [illegible] ودوره الاجتماعي في تلبية حاجات [illegible] [illegible] ودوره الاقتصادي في الحفاظ على الثروة [illegible] [illegible] [illegible] في [illegible].

أما اليوم فإن إشكالية دور الوقف في التطور العمراني تفرض نفسها على الصعيد بالجزائر [illegible]، ليس من حيث المعرفة التاريخية فحسب، وإنما أيضا من حيث الدور الذي يمكن أن يلعبه الوقف في تسيير وتنظيم المدن وفي هذا الصدد، سأحاول أن أستهدف مقاطع الإشكاليات التاريخية المتصلة بالوقف، من جهة، والإشكاليات المعاصرة التي يطرحها التنظيم العمراني في الجزائر، من جهة أخرى، ويمكن أن نوجز هذا التقاطع في ثلاث إشكاليات رئيسية، هي إشكالية الخدمات الحضرية (Services urbains)، وإشكالية صيانة وحماية التراث والمحيط المادي (Entretien et préservation du cadre physique) وإشكالية الحركية أو الديناميكية العمرانية (Dynamique urbaine).

- أولا: دور الوقف في تسيير الخدمات الحضرية وإمكانية تفعيل هذا الدور:

فمن وجهة النظر التاريخية، يعتبر الوقف وسيلة تسيير فعالة للمصالح والخدمات التي تقوم عليها الحياة الحضرية. أما اليوم فهو من الآليات

التراثية التي يمكن تفعيلها لحل المشاكل المستعصية التي يطرحها تسيير المصالح الحضرية في المدن النامية، والذي يشكو من انعدام الفعالية وخاصة في ضوء تراجع دور الهيئات العامة والمصالح الحكومية نظرا لعجزها المالي والهيكلي عن القيام بهذا الدور انطلاقا من التوجه نحو اقتصاد السوق وغياب ديناميكية اقتصادية توفر المداخيل اللازمة للاضطلاع بالصالح العام. كما أن آلية مثل الوقف يمكن أن تسمح بتمويل إنجاز بعض المنشآت العامة التي لا تستطيع الدولة تمويلها وإنجازها، ويكون ذلك مقابل مزايا تساهم في تطوير الوقف والمحافظة عليه، ويكون دور المداخيل الوقفية في هذه الحالة كدور الرأسمال الخاص الذي يتجه أكثر فأكثر في الاقتصاديات الليبرالية نحو المساهمة في إنجاز منشآت عامة مقابل تسهيلات جبائية وغيرها تمنحها له السلطات العامة.

ولا يتوقف دور الوقف على المساهمة في المشاريع ذات المنفعة العامة، بل هناك من المتطلبات الاجتماعية الأساسية التي يمكن أن يساهم الوقف فيها، منها التعليم والسكن (على سبيل المثال المساهمة في السكن الاجتماعي أو في توفير السكن المؤقت في حالات الطوارئ)، بل حتى في مجال المساعدات الغذائية بالنسبة لشرائح من المجتمع تعيش ظروفا اقتصادية قاهرة

- ثانيا: دور الوقف في الحفاظ على التراث المادي وإمكانية تفعيل هذا الدور:

إذا كان الوقف من وجهة النظر التاريخية وسيلة توفر الإمكانيات

الضرورية لصيانة العديد من المباني تشكل جزء هاما من النسيج العمراني، فإنه لا يحق لنا أن نتجاهل دوره الممكن في لمساهمة في حل إشكالية بارزة في المدن المعاصرة ألا وهي إعادة تأهيل (Rehabilitation) وصيانة أجزاء من النسيج العمراني العتيق والحديث بهدف تخفيف العجز المالي والهيكلي الذي تعني منه عمليات صيانة التراث التريخي المعماري والعمراني، من جهة، والحالة المررية التي أصبحت عليها أحياء سكنية بكاملها لا يتعدى سنها في غالب الأحيان ثلاثين سنة ولكنها تعاني من تقادم متسارع لبنيتها بسبب غياب الصيانة ولأن عدد سكانها لا يتناسب غالبا وطاقة استيعابه. ومن جانب أخر لا يقل أهمية بالنسبة لمسيري المدن، تطرح إشكالية صيانة وتسيير المحيط الحضري بشكل عام والأماكن لعمومية (Espaces publics) والمساحات الخضراء (Espaces verts) بشكل خاص. ففي كل هذه الحالات المتصلة بصيانة التراث المادي بمختلف أوجهه، يمكن للمداخيل الوقفية، إذا ما أحسن تسييرها وصرفها، أن تلعب دورا لا يستهان به.

- ثالثا وأخيرا: الوقف والحركية العمرانية ووجوب التعامل معه لينتقل من عامل سلبي إلى عامل مساهم في التطور العمراني للمدن:

فالوقف يشكل بطبيعته «النظرية» عائقا للحركية العمرانية من حيث أنه يجمد الملكية والتصرف الحر فيها، حتى أنه يبدو للوهلة الأولى متعارضا مع التطور والحركية المتسارعة التي تعرفها مدننا اليوم. إلا أنه يمكن

تجاوز إشكالية التناقض بين طبيعة الوقف والحركيه العمرانية بالتفكير في إدماج الوقف في استراتيجياتنا العمرانية التي تعبر عنها المخططات التوجيهية (Plans directeurs) والمشاريع الحضرية (Projets urbains) وإيجاد مناهج للتعامل مع الوقف يكفل المحافظة عليه وتجعله لا يتعارض بل يساهم في تجسيد الحركية العمرانية، ويكون هذا الإدماج بتوجيه وترشيد استعمال الملكيات الوقفية بما يخدم المتطلبات الفعلية الخاصة بكل مجال حضري، كما سنبين لاحقا.

بإجابتهم على هذه الإشكاليات الثلاث يمكن للمخططين العمرانيين ومسيري المدن أن يدمجوا الوقف في مخططاتهم بل أن يساهموا في تشجيعه وتطويره ليصبح أداة من أدوات ما اصطلح على تسميته اليوم بالتنمية (العمرانية) المستديمة التي تستمد أدواتها من مكونات التراث المحلي والحضاري التي أثبتت فعاليتها تاريخيا كما هو حال الوقف.

* * *

بعد تطرقنا لمؤهلات (Potentiel) الوقف كآلية تتجاوب مع متطلبات العصر في مجال تسيير وتخطيط المجالات الحضرية من خلال إبراز الإشكاليات الأساسية التي تربط بين ماضي الوقف وحاضره الممكن، سنحاول التعرض للمعوقات الرئيسية التي تحول دون اضطلاع الوقف بدوره من خلال قراءة في طريقة تعاملنا اليوم مع مسألة الوقف وفي نفس الوقت سنحاول انطلاقا من هذه المعوقات استشراف بعض المنطلقات لتفعيل دور الوقف.

تعامل المخططين والمسيرين مع مسألة الوقف كما توضحها النصوص المعتمدة والمنهجيات المتبعة في التخطيط العمراني، يميزه أساسا جهل أو تجاهل لطبيعة الوقف وإمكانية دمجه في التسيير العقاري والتخطيط العمراني. ولهذا الوضع جذور تاريخية موضوعية، نذكر منها على الأقل الجمود بل التراجع والإلغاء الذي عرفه الوقف قبل الاستقلال بفضل السياسات الاستعمارية، وبعد الاستقلال كذلك حيث أن السياسات الحديثة الرادكالية المبنية على النموذج المركزي الاشتراكي الموجه للحركية الاجتماعية وقامت على نفي دور التراث المحلي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتبعا لكل ذلك فإن الأملاك الوقفية لم تعرف الحماية الكافية على مستوى الرسمي والخاص على حد سواء وغالبا ما تم الاستيلاء عليها، فأصبح وقف الأملاك استثمارا غير محبذ عموما لغياب الضمانات الكافية بالنسبة للملاك كل هذا أدى اليوم إلى جهل وتجاهل مسألة الوقف في مجالات حيوية في حياة المجتمع كالتسيير العقاري والتخطيط العمراني. وهذا ما نوجزه في النقاط التالية:

- أولا: الوقف والمسألة العقارية (Waqf et question foncière):

فيما يخص مسألة العقار، ينظر إلى الوقف من حيث تصنيفه كنوع من أنواع التملك على أنه نوع ثانوي وجامد من أنواع الملكية. ورغم أن الوقف من أنواع الملكية الثلاثة المعترف بها قانونا، وهي: الملكية العامة والملكية الخاصة والأوقاف فالقانون التوجيهي للعقار في الجزائر، المؤرخ في 18

[illegible]

سدس ([illegible]) لصالح الوقف في [illegible]

وتسيير الأملاك الوقفية [illegible] الأوقاف التي لا [illegible]

الأحوال التعامل مع الوقف من وجهة النظر [illegible] وهذا ما [illegible]

تهميش المكتب العمرانية الوقفية [illegible] النسيج العمراني بعد

إدماجها وتوحيدها مما يخدم التطور العمراني [illegible] من حيث [illegible]

وكيفية استعمال الأراضي والبنايات، ولا [illegible] إلا بالاعتبار من

اعتبار الوقف كتحبيس للعقار إلى اعتباره نوعا من أنواع حيازة العقار

يمكن أن تسطر له أهداف تخدم الصالح العام ([illegible]) وتساهم

في تلبية الاحتياجات الحضرية المحلية

- ثانيا: سياسة الوقف وعدم تماشيها مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة (Décalage entre la politique du waqf et les mutations socioéconomiques):

مما يلاحظ على السياسة الوقفية الحالية قيامها على مبدأ المركزية (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف)، الذي يجسده تطور تاريخي قائم على بسط الدولة المركزية الناشئة نفوذها على مؤسسات التنظيم الذاتي للمجتمع ومنها الوقف. وهنا أؤكد على أهمية البحث في تاريخ تعامل السلطة السياسية مع الوقف بالجزائر، ومن الأمثلة على هذا النوع من البحوث البحث الذي قامت به الأستاذة راندي دغيلام بالنسبة للوقف بسوريا بعد الاستقلال (1992).

[illegible]

... كما هو الحال [illegible]

... بقرار وزاري مشترك [illegible] (1999).

في هذا السياق وجب التفكير في [illegible] ضرورة تركيز [illegible] تسيير الوقف لحمايته من جهة، [illegible] لامركزية، من جهة أخرى، وقد يكون [illegible] تضمن تثمين مداخيل الوقف وتنميتها وتوجيهها [illegible]

كما أن ما يعاب على سياسة الوقف الحالية تجاهلها [illegible]

تكوين الأوقاف (constitution des waqfs [illegible]
تبين مزاياه المعنوية والمادية فيما يخص الجباية والضمانات المتعلقة بحق
الملكية، وتعتبر هذه النقطة الأخيرة أساسية في مجتمع لم يعد يقدر قيمة
الوقف وانعدمت ثقته في ضمانات المحافظة عليه لأسباب تاريخية
موضوعية ذكرنا بعضها انفا

- ثالثا: غياب مسألة الوقف في منهجية التخطيط العمراني وأدوات التعمير (Absence de la dimension du waqf dans les instruments d'aménagement urbain):

يقوم التخطيط العمراني بالجزائر اليوم أساسا على المخططات التوجيهية (Plans directeurs) التي يمكنها إدماج مسألة الوقف الغائبة حاليا على عدة مستويات بهدف تفعيل دور الوقف في التخطيط العمراني.

ففيما يخص تحليل المجال وتحديد آفاق التطور العمراني التي تشكل جزء هام من عمل مكاتب الدراسات التي تقوم بإنجاز المخططات التوجيهية، يمكن للمخططين إدماج الوقف (في حالة وجود ملكيات وقفية) ضمن ما يسمى بالدراسة الاقتصادية للمجال التي تشمل، من جهة، دراسة الملكية، حيث يجب توضيح عدد الملكيات الوقفية وتوزيعها على المجال ونوعيتها واستعمالها، عكس ما يحدث الآن حيث غالبا ما تقتصر الدراسة على تحديد الملكية العامة والخاصة بالرجوع إلى مصلحة الأملاك (Domaine)، فمعرفة وضعية الملكية الوقفية خطوة أولى أساسية لدمجها في التخطيط العمراني، كما يمكن إدماج الوقف في تقييم الحالة المالية للبلدية الذي ينجز في إطار الدراسة الاقتصادية كذلك، بحيث يمكن اعتبار

[illegible] من المعروف أن [illegible] التوجيهية تقوم بتحديد [illegible] الارتفاق ([illegible]) عبر مخطط خاص بها. ففي هذا المجال كذلك يمكن إدماج [illegible] الوقف كنوع من أنواع الارتفاق مرتبط [illegible] بالملكية، وذلك [illegible] على الأقل أولا حماية الأوقاف من التجاوزات التي قد تحدث في حقها من طرف الخواص أو حتى السلطات العامة، وثانيا توضيح مواقعها (من خلال المخطط) في المجال المحلي، كعقارات مبنية أو غير مبنية، بحيث يصبح دورها في تنظيم المجال ويمكن تبعا لذلك توجيه استعمالاتها بما يخدم التطور العمراني المبتغى.

على أن إدماج الأوقف في السياسات العمرانية من خلال المخططات التوجيهية ليس بالأمر الهين، فهو يستوجب تنسيقا جيدا بين المؤسسة القائمة على الأوقاف والسلطات المحلية ومكاتب الدراسات المكلفة بإنجاز الدراسات العمرانية. ومن جهة أخرى، فإن التجربة التاريخية تبين أن المواجهة بين متطلبات التطور والتخطيط العمراني، من جهة، والمحافظة على الأوقاف، من جهة أخرى، غالبا ما تنتهي لصالح متطلبات التطور

[illegible]

رابعا: عدم توفر معرفة دقيقة عن حالة الوقف بالجزائر اليوم

من البديهي القول بأنه لا يمكن [illegible] بالنسبة لحالة الوقف بدون معرفة [illegible] على الأرض.

ومن الصعوبات التي تواجه الباحث في مسألة الوقف ويمكن إدماجه في التخطيط العمراني عدم توفر إحصائيات دقيقة عن الأملاك الوقفية الحضرية ووضعيتها الحقيقية وموقعها من النسيج العمراني، مما لا يمكننا حتى تحديد نسبة الأملاك العقارية الوقفية ضمن الأملاك العقارية الحضرية عموما، وأكثر من ذلك عدم توفرنا على المعلومات التي تسمح بمعرفة تطور عدد الأملاك الوقفية زمنيا لاستنتاج وجود تطور إيجابي أو سلبي للوقف في مجتمعنا.

على أن مشكلة إحصاء الأملاك العقارية بالجزائر لا تخص الوقف فحسب، بل تتعدى ذلك إلى إحصاء العقار عموما، فرغم أن القانون التوجيهي للعقار يجبر البلديات على إجراء جرد عام للملكيات العقارية الواقعة بإقليمها في شكل سجل عقاري بلدي (Fichier foncier communal)، فإن الواقع المعقد لمشكلة العقار يضفي نوعا من الضبابية عليها. على أن تبني وزارة الشؤون الدينية والأوقاف لفكرة إحصاء

[illegible] الأملاك الوقفية يشكل خطوة ناجعة شرط [illegible] يصحح لرؤية وفحص النزاعات المتعلقة بالأوقاف بشكل عملي ونهائي [illegible] لا بتحديد وضعية الأوقاف من خلال وضع إحصاء عام للأوقاف يحدد عددها ونوعيتها وطرق استغلالها عبر كامل بلديات القطر، ومن الضروري أن يعاد النظر في هذا الإحصاء سنويا ليأخذ بعين الاعتبار التطورات التي تعرفها الأملاك الوقفية وبذلك يكون الإحصاء العام للوقف مكملا للسجل العقاري البلدي الذي تنجزه البلديات

فبدون أدوات من هذا النوع لا يمكن الكلام عن تفعيل لدور الأوقاف في تسيير مجالاتنا العمرانية

خلاصة: الوقف كأداة من أدوات التنمية المستديمة (Développement urbain durable):

إن البحث عن أدوات تكفل تنمية مستديمة للمجتمعات النامية بعدما سقط سراب التنمية الاقتصادية الشاملة بالمفهوم الذي كان سائدا في الستينيات والسبعينيات وحتى بداية الثمانينيات، يجب أن يمر عبر استكشاف ما يمكن أن يقدمه تراثنا المحلي من أنظمة يمكن تحديثها وجعلها تتماشى ومتطلبات العصر.

إن الوقف كأداة تراثية للتنمية المستديمة يمكن، إذا ما تم فهمه فهما مرنا متمشيا مع متطلبات العصر، أن يشكل وسيلة أكثر فعالية في التنمية الاجتماعية من الخطب الرنانة حول الصالح العام (Intérêt

général) ودور السلطة العمومية (Puissance publique) والحس المدني
(Civisme) وغيرها من الشعارات التي لا تجد لها صدى في المجتمع
لأنها كلمات وليست آليات فعالة لتطوير المجتمع والسماح له بحل مشاكله
كما هو حال الوقف

المراجع المعتمدة في البحث:

- قانون الأوقاف الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 91-10 المؤرخ في 27 أفريل 1991
- القانون التوجيهي للعقار، رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، لسنة 29، العدد 49

المرسوم التنفيذي رقم 98-381 المؤرخ في 1 ديسمبر 1998 المحدد لشروط إدارة الأملاك الوقفية وتسييرها وحمايتها وكيفيات ذلك

- قرار وزاري مشترك رقم 31 مؤرخ في 2 مارس 1999 المتضمن إنشاء صندوق مركزي للأوقاف

Randi DEGUILHEM, Le waqf en Syne indépendante, in Le waqf dans le monde musulman contemporain (XIXè-XXè siècles) fonctions sociales, économiques et politiques. Table ronde d'Istanbul (13-14 novembre 1992), sous la direction de Faruk Bi ici, Varia Turcica XXVI, Institut I ancais d'études anatoliennes Istanbul, 1994, pp. 123-144.

Stéphane YERASIMOS, Les waqfs dans l'aménagement urba n d'Istanbul

المحور الثالث

الوقف بمدينة الجزائر

حول أوقاف مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر

«أوقاف مؤسسة سبل الخيرات من خلال المساجد الحنفية»

عقيل نمير

يتمحور عرضنا هذا حول موضوع الوقف في مدينة الجزائر، ويقوم على أساس دراسة مقارنة لأربع مؤسسات وقفية، هي: مؤسسة الحرمين الشريفين، ومؤسسة الجامع الأعظم، ومؤسسة سبل الخيرات، ومؤسسة الأندلس. وهذا ما يجعل مداخلتنا تشتمل على أربع نقاط.

[illegible]

[illegible]

[illegible] إليه في النقطتين السابقتين

- والنقطة الرابعة والأخيرة تتناول وقف مؤسسة سبل الخيرات التي تتعلق بالجوامع الحنفية الثمانية بمدينة الجزائر

A propos des waqfs à Alger au XVIIIe siècle : L'institution de Soboul el Kairat à travers les waqfs des mosquées hanéfites*

Aqil NOMIER

[illegible]

[illegible]

Le [illegible] les biens waqf des [illegible] de waqfs mentionnés dans les deux [illegible].

Enfin, le quatrième [illegible] les biens waqf de la fondation Soboul el Kairat et ses huit mosquées.

(حول أوقاف مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر «أوقاف مؤسسة سبل الخيرات من خلال المساجد الحنفية»

عقيل نمير

إن موضوع مداخلتنا هذه، هو عبارة عن عرض سريع لأوقاف المؤسسات الوقفية الأربعة «مؤسسة الحرمين الشريفين، مؤسسة الجامع الأعظم، مؤسسة الأندلس، مؤسسة سبل الخيرات»، ولكن المحور الأساسي لهذه المداخلة يتمحور للحديث عن أوقاف مؤسسة سبل الخيرات وذلك انطلاقا من الوثائق التي تم الاطلاع عليها والموجودة أساسا بأرشيف إكس إن بروفنانس - فرنسا

وهذه المؤسسات هي

١ - مؤسسة الحرمين الخيرية

[illegible]

[illegible] محسوبين الوثائق.

[illegible]

٢ - مؤسسة الجمع الأعظم

[illegible] هذه المؤسسة [illegible] الثانية بعد مؤسسة الحرمين من حيث [illegible] وقد عرضت أوقاف هذه المؤسسة

3 - مؤسسة الأندلس:

استطعنا العثور على وثيقة تتحدث عن عقود أحباس مؤسسة الأ
حيث أحصينا 42 عقدا باسم هذه المؤسسة، مع ملاحظة أن أوقاف
المؤسسة قليلة في فحوص مدينة الجزائر. ولكن لاحظنا بأنه كان
أوقاف مشتركة بين هذه المؤسسة ومؤسسة الحرمين الشريفين ولا
في مجال أصناف الحوانيت وأجزائها وأحيانا في المخازن.

4 - مؤسسة سبل الخيرات بمدينة الجزائر خلال ا الثامن عشر:

هذه المؤسسة الوقفية خاصة بالأحناف، وقد كانت تشرف على
ثمانية مساجد حنفية وهذا ما نتوسع فيه في مداخلتنا انطلاقا من ال
التي اطلعنا عليها في أرشيف ما وراء البحار (إكس إن بروفانس
خلال عرض المساجد التي تشرف عليه والأوقاف التي تعود على
الجوامع.

هذا وقد تأسست هذه المؤسسة الخيرية من قبل شعبان باشا و
تعود إلى سنة 1073هـ / 1662م، وهي خاصة باتباع المذهب الح

مذهب الطبقة الحاكمة في الجزائر في تلك الفترة، حيث لا يخفى على أحد بأن المذهب السائد عن سكان الايالة الجزائرية هو المذهب المالكي، وإن هناك بعض الفروقات الادبية والتشريعية حول شروط الوقف وكيفيته بين هذين المذهبين ليس مجال هنا للحديث عنها وإنما نكتفي أن نشير إلى أن المذهب الحنفي كان أكثر ديناميكية من المذهب المالكي. ولهذا السبب وجدنا عبر الوثائق التي استطعنا دراستها في أرشيف ما وراء البحار -إكس إن بروفانس- بأن كثيرا من السكان المالكيين وضعوا أوقافهم حسب المذهب الحنفي ورأي أبي يوسف

لقد كانت المؤسسة سبل الخيرات مكلفة بإدارة وصيانة أملاك ثمانية مساجد حنفية، سنتناول أوقافها بالتفصيل انطلاقا من الوثائق الموجودة في الأرشيف، وهي المساجد

1 - الجامع الجديد.

2 - جامع صفر.

3 - جامع شعبان باشا

4 - جامع كجاواة.

5 - جامع حسن داي ذو ميزو مورطو.

6 - جامع القصبة.

7 - جامع دار القاضي.

8 - جامع الشبارلية.

هذا وقد كان يشرف على هذه المؤسسة الوقفية «سبل الخيرات» مجموعة من الموظفين، أهمهم

1 - ناظر أوقاف هذه المؤسسة.

2 - كاتب ينظم عقود هذه المؤسسة

3 - شاوش كان مكلف في السهر على أبنية هذه المؤسسة وتسهيل عمل وراحة (8) طلاب كان يقرؤن القرآن بجانب هذه المؤسسة

أما التعرف على أوقاف هذه المؤسسة الوقفية، فنرجع فيه إلى الدفتر رقم 306 الموجود على الميكروفيلم رقم 43 والذي استطعنا بالرجوع إليه احصاء 92 حانوت يعود لمؤسسة سبل الخيرات، غلتها السنوية الاجمالية تقدر بـ 4455 ريالا وهذا ما نعتبره مبلغا مرتفعا جدا بالنسبة لغلة الحوانيت الخاصة بمؤسسة الحرمين الشريفين، ولكن لم نستطع أن نعطي السبب الحقيقي لهذا المبلغ المرتفع مع العلم بأنه يوجد من هذه الحوانيت (92) ثمانية مستثمرة من قبل اليهود. «فإن هذا يدل على أنه لم يكن هناك تمييز في الوطنية بين يهودي ومسلم».

ولكن وكما هو معروف أن أغلبية الحوانيت المستثمرة من قبل اليهود كانت توجد في سوق الصاغة كما هو الحال في باقي المدن الكبرى العربية في العصر العثماني

ومما لفت انتباهنا في دراسة هذه الوثيقة هو أنه وجدنا وثيقة بتحبيس تتعلق بـ 21 حانوت أوقفها محمد باشا لصالح مؤسسة سبل الخيرات

ولكن من هو محمد باشا؟ وماذا كانت مهمته؟ هل هو باي والي شخصية كبيرة؟ لا نستطيع أن نجيب على هذا السؤال لأن المعلومات المتعلقة بهذا الخصوص لا تسمح لنا بذلك حيث ورد اسمه على الوثيقة فقط تحت اسم «محمد باشا» دون ذكر إذا كان واليا أم بايا. أما غلة هذه الحوانيت الاحدى والعشرون فتقدر سنويا بـ 881 ريالا وكلها تعود إلى سنة 1198-99 / 1784-1783م. والوثيقة التي درسناها هي الدفتر رقم 312 على الميكروفيلم رقم 44.

يضاف إلى ذلك أنه كان لمؤسسة سبل الخيرات أربعة مخازن فقط باسم هذه المؤسسة غلتها السنوية 156 ريال وجميع هذه المخازن في فنادق، واثنان منها كانا موجودين في فندق الزبن وهذا دليل وواقعي لأن كان يلحق بكل فندق مخازن، يستخدمها التجار الوافدين إلى المدينة لخزن بضائعهم، حيث يدل على أن غلة ايجار هذه المخازن يرجع لصالح مؤسسة الخيرات.

أما فيما يتعلق بالحمامات التي وجدناها مسجلة في الوثائق والتي كانت غلتها يرجع لصالح مؤسسة سبل الخيرات فهما حمامين غلتهم السنوية 165 ريالا، ووجود الحمام دليل على حالة السكان الاجتماعية الجيدة حيث كانت هذه الحمامات مستخدمة بكثرة وموجودة في جميع المدن العربية في العهد العثماني ولكن لا نستطيع أن نعطي دليل فيما إذا كانت هذه الحمامات مقتصرة على الطبقة البورجوازية في تلك الفترة أم كان بعض بسطاء الناس (العامة) يرتادون هذه الحمامات من وقت إلى آخر.

إن دراستنا لوثائق أوقاف سبل الخيرات تسمح لنا بالملاحظات التالية

1 - لم نجد أوقاف لأجزاء الحوانيت التي سبق أن أشرنا إليها بالنسبة لمؤسسة الحرمين الشريفين

2 - لم نتحقق من وجود أفران الخبز، ومطاحن الحبوب، وهنا نتساءل عن السبب في عدم وجود هذا الصنف من الأوقاف في الوثائق التي استطعنا دراستها؟ قد يرجع ذلك إلى خطأ في نقل المعلومات عندما نقل الأرشيف العثماني من الجزائر إلى فرنسا الذي تسبب في ضياع عدد كبير من الوثائق.

3 - بالمقابل لم نجد أوقاف مؤسسة سبل الخيرات خارج مدينة الجزائر «إلا من خلال أوقاف الجوامع التي كانت هذه المؤسسة تشرف عليها».

صحيح أن هذه الجوامع كانت تابعة لمؤسسة سبل الخيرات وكل منها له أوقافه الخاصة ولكن لم نجد أوقاف خاصة لهذه المؤسسة بصورة عامة كما تحدثنا عن أوقافها من الحوانيت والمخازن والحمامات. على أن السؤال يبقى مطروحا ويتطلب دراسات أعمق لأوقاف هذه المؤسسة الوقفية الحنفية.

أما الجوامع التابعة لسبل الخيرات، والتي سبقت الإشارة إليها فيمكن التعرف عليها فيما يلي:

1. الجامع الجديد

لقد كان هذا الجامع بمثابة المسجد الرئيسي للطبقة الحاكمة التركية في مدينة الجزائر وهذا ما يدفعنا إلى إعطاء لمحة تاريخية عن هذا الجامع في ثلاث نقاط

1 ـ أن بناء هذا المسجد يعود إلى سنة 1070هـ / [illegible]م أي بعد قرن من وصول الأتراك العثمانيين إلى مدينة الجزائر

2 ـ أن بناء هذا الجامع كان قد تم بناءه على أوامر حامية المدينة «الانكشارية» وصرف عليه من أموال مؤسسة سبل الخيرات هذه المؤسسة التي كانت تجمع وتدير جميع الجهات والعقب لمصلحة المؤسسات المكرسة للمذهب الحنفي

3 ـ أن هذا الجامع كان مخصص للطبقة العثمانية الحاكمة في مدينة الجزائر، ومن المحتمل أن هذه الطائفة شيدت هذا المسجد، من أجل إعطاء نفس أهمية الجامع العظيم المالكي الذي كان يخص السكان الأصليين لمدينة الجزائر والأوقاف التي وجدناها باسم هذا الجامع تثبت مدى الأهمية التي أعطيت لهذا المسجد من قبل الطبقة التركية الحاكمة لمدينة الجزائر

أوقاف الجامع الجديد:

فيما يخص أوقاف هذا المسجد نستطيع أن نقدمها من خلال وثيقتين صنفنا دراستها وتمكنا من خلالها اجمال هذه الأوقاف العائدة لهذا

[illegible]

السنوية نجد الأملاك مختلفة في [illegible]

الحوانيت وحرف بزك [illegible]

الحاكمة كان [illegible] في مستوى [illegible]

لمدينة الجزائر

أما فيما يتعلق بالعقود الحبس [illegible]

استطعنا أن نتحقق منها من خلال السجل رقم [illegible]

76 وهي

1 ـ 7 عقود لحوانيت باسم هذا الجامع.

2 ـ 4 دار

3 ـ 3 أجزاء من دار

4 ـ 3 علوي

5 ـ 1 غرفة

6 ـ 1 بيت

7 ـ اصطبل للخيل.

8 ـ 1 فندق

9 ـ 2 قهوة

داخل مدينة الجزائر

10 ـ 1 جنة خارج مدينة الجزائر

2 ـ جامع صفر:

بني هذا الجامع سنة 941هـ / 1534م من قبل مسيحي دخل في الاسلام وقد كان سابقا عبدا عند خير الدين برباروسة. وبعد اعتناقه الاسلام أخذ اسم القيد صفر بن عبد الله، ولكن لا نعرف اسمه الشخصي ولا اسم عائلته قبل اعتناقه الاسلام

وقد كان هذا الجامع من جوامع الخطبة «وهي الجوامع التي كانت تتم بها صلاه الجمعة» وهي دليل على أهمية هذه الجوامع وضخامتها المعمارية

أوقاف جامع صفر

نستطيع أن نقسم هذه الأوقاف إلى قسمين

1 - أوقاف هذا الجامع الموجودة على سجلاته

2 - أوقاف هذا الجامع المسجلة في سجل الجامع الأعظم وهي سبعة

نستطيع تقسيمها إلى 1 - أملاك داخل مدينة الجزائر

2 - أملاك خارج مدينة الجزائر

فالأملاك العقارية الموجودة على سجل هذا الجامع والموجودة داخل مدينة الجزائر فهي

1 - ثمانية عقود حانوت

2 - ثلاثة عقود لأجزاء حانوت

3 - دار واحدة

4 - اثنان أجزاء عن دار

5 - ثلاثة علويات

6 - بيتان

7 - كوشة

8 - مخزنين

أما أوقاف خارج المدينة الخاصة بجامع صفر فهي

9 - ثلاثة جنات

10 - 2 بلاد

[illegible]

أ - داخل مدينة الجزائر

1 - عشرة عقود [illegible]

2 - ثلاثة عقود [illegible]

3 - كوشة واحدة

4 - حوش واحد

5 - فرن واحد

ب - خارج مدينة الجزائر

1 - ثلاثة عقود جنات

2 - ثلاثة عقود لأجر جنات

3 - 3/4 عقد لبحيرة

4 - 3/4 عقد لرحى

إن هذه الأصناف المختلفة من الوقف دليل قاطع على أهمية هذا الجامع بالنسبة لمؤسسة أوقاف سبل الخيرات.

3 - جامع شعبان باشا:

بني هذا الجامع عند باب الجزيرة سنة 1105هـ / 1694م[illegible] وقد [illegible] يعتبر أحد مساجد الخطبة وهو دليل قاطع على أهميته

يعود انشاء هذا المسجد إلى الحاج شعبان باشا، هذا الداي اخت[illegible] حاكما للجزائر «دايا» سنة 1101هـ / 1689م وقد قتل سنة 1106 / [illegible] بالضبط بعد سنة من تشييده لهذا الجامع

هذا ونظرا لأهمية هذا الجامع، يجدر بنا إلى أن نشير إلى موظفيه فقد كان لهذا الجامع امام واحد وخطيب ورئيس مؤذنين وحزابين (قرا[ء] القرآن) وبعض الرجال المكلفين بتنظيف وشطف المسجد وإنارته والاعتناء بنباته (الشواش)

أوقاف جامع شعبان باشا:

لقد وجدنا سبعة عقود فقط باسم هذا الجامع على الرغم من أهميته. وهذه العقود تتعلق بـ:

1 – ثلاثة عقود لحانوت

2 – عقد واجد لجزء حانوت

3 – عقدين لمخزنين

4 – عقدين لدار

5 – عقد لجزء من دار

6 – عقد لعلوي

وقد لاحظنا بأن ثلاثة عقود منها عقد واحد [illegible] في [illegible]
التاسع عشر وزمنه الأخرى في أواخر القرن الثامن عشر. وقد كانت
غالبية هذه الأوقاف المسجلة في تلك العقود تقع بالقرب من [illegible]
حيث يوجد هذا المسجد. وهذه الظاهرة موجودة خاصة بدمشق والتي
علقت عليها الأستاذة راندي دغيلم بقولها: بأن هناك عدد حوانيت من
رقم 50 و53 موجودة في نفس المكان من سوق باب البريد في الشمال
الغربي لجامع الأمويين بمدينة دمشق.

4- جامع كجاواة (كتشاوة)

إن أول إشارة إلى هذا الجامع تعود إلى سنة 1021هـ/1612-1613م وهذا ما يجعلنا نؤرخ بها بناء هذا الجامع الذي حمل اسم المكان كجاواة وهي هضبة كانت ترعى عليها الماعز. ولكن في أواخر القرن الثامن عشر وعلى وجه التحديد سنة 1208هـ/1794م قام الباشا حسن باشا بإعادة بناء هذا البناء الديني وعمل على توسيعه بشكل ملفت للنظر.

هذا ولا نبالغ إذا قلنا بأن جميع أوقاف هذا المسجد تقريبا كانت مقدمة من قبل الداي الذي قام بإصلاحه وإعادة بنائه، وذلك لكون أغلبية عقود هذه الأوقاف تعود إلى لفترة ما بين (1208-1210هـ/1793-1795م).

أما بالنسبة لأوقاف هذا الجامع فمن خلال تفحصنا للميكروفيلم رقم 70 والـ Bobine رقم 20 توصلنا إلى أنه كان يوجد 37 عقدا باسم هذا

[illegible]

1 – [illegible]

2 – [illegible]

3 – [illegible]

4 – [illegible]

5 – [illegible]

6 – [illegible]

– عقد للقهوة

5 – جامع حسين داي

يعتبر هذا الجامع الكبير بمئذنته [illegible] وقبته الكبيرة، [illegible] الباشا الحاج حسين داي الايطالي الأصل والذي اعتنق الاسلام و صبح يحمل اسم ميزو مورطو الذي عرف به هذا الجامع الذي [illegible]، وأصبح الناس يعرفونه باسم جامع حسين داي أو جامع ميزو مورطو

أما أوقاف هذا الجامع فقد أمكن لنا التحقق من خلال الوثائق التي استطعنا دراستها في أرشيف إكس إن بروفانس من وجود 12 عقد وقف مسجلة باسم هذا الجامع، وهي تشمل الأوقاف التالية

1 – خمسة عقود لدار.

2 – عقدين لأجزاء من دار.

3 – عقد للكوشة.

[illegible]

[illegible]

هـ - جامع علي خوجة

[illegible] كان هذا الجامع من الجوامع المخصصة لإقامة صلاة الجمعة مما يدل على هيبته ومكانته لدى الطبقة الحاكمة، أما بناؤه فيعود إلى الباشا علي خوجة الذي انتهى من تشييده سنة [illegible] هـ/1750م.

لكن هذا الجامع أعيد بناؤه من قبل علي خوجة ومما يثبت ذلك وجود لوحة على واجهته تحقق منها ألبير دوفو (Devoulx) من خلال دراسته التاريخية للأبنية الدينية في مدينة الجزائر وهذا التحقق يدل خلال مضمون اللوحة أن بناء جامع علي خوجة يرجع إلى التاريخ الذي ذكرناه في [illegible]هـ/1750-51م.

أما ما يتعلق بأوقاف هذا الجامع فنستطيع التعرف عليها من خلال وثيقتين

1 - الأولى الدفتر رقم 202 الموجود على الميكروفيلم تحت رقم 35

2 - الثانية شريط (Bobine) 20 موجود على الميكروفيلم تحت رقم 70

لقد توصلنا من خلال تحليل الوثيقة الأولى من أنه يوجد 26 وقف باسم هذا الجامع داخل مدينة الجزائر وهي

1 - ثمانية دور

2 - ثلاثة أجزاء من دار

3 - ثمانية حوانيت

4 - نصف حانوت

5 - نصف فندق.

6 - كوشة.

7 - بيت

أما أوقاف هذا الجامع خارج مدينة الجزائر فهي لا تتجاوز 3/4 حوش، أما الغلة السنوية لمجموع هذه الأوقاف مجتمعة فهي: 542 ريال، وقد كان بينها ثلاث أوقاف مستثمرة من قبل اليهود.

أما الوثيقة الثانية وهي الشريط 20 الموجود على الميكروفيلم تحت رقم 70، فهي تسجل لهذا الجامع ستة عقود على شكل هبات موزعة كالتالي

1 - سبعة عقود لحانوت

2 - أربعة عقود لدار

3 - عقد لمخزن

٧- جامع دار القاضي

يقع هذا الجامع في حي باب الواد ويعود تأسيسه إلى مصطفى بن مصطفى أغا في أواسط شعبان 1209هـ / 1795م، وهذا ما ورد في العقد الذي أورده دوفو والذي يتحدث عن بناء هذ المسجد والذي يتضمن عقد حانوت مقدم من قبل المؤسس، لتصرف غلته على صيانة هذا المسجد والانفاق على موظفيه.

وحسب دوفو فإن تاريخ عقد هذا الحانوت هو نفس تاريخ بنائه. ولكن لم نجد بدورنا في أرشيف ما وراء البحار أي إشارة تؤكد ذلك، أو تشير إلى الأوقاف التي تعود إلى هذا الجامع. ولعل ذلك راجع إلى كون هذا الجامع كان من المساجد الصغيرة حيث لا يتمتع بأهميه المساجد التي عرضناها سابقا والمدارة من قبل مؤسسة سبل الخيرات مباشرة. ومما يؤكد رأينا هو أن هذا الجامع لم يكن سوى مسجد صغير لا يتطلب تخصيص أوقاف، وهذا ما جعل الانفاق عليه يعتمد على كرم وتضامن سكان الحي. أو أن هناك خطأ في نسخ وثائق الجزائر الأصلية حيث بقيت وثائق تخص عدة مؤسسات في مدينة الجزائر حيث لم تسمح لنا الظروف بالاطلاع عليها.

8 - جامع الشبارلية:

بني هذا الجامع سنة 1201هـ / 87-1786م من قبل الحاج محمد خوجة المصحي الكاتب بالديوان، وهو عبارة عن جامع صغير بمنارة مربعة مع زاوية تحوي على عدة غرف للطلاب الأتراك بالإضافة إلى

سبيل الماء «عين ماء»، وقاع حمام بارد (مكان للنظافة). هذا ولم نجد أوقافا باسم هذا الجامع من خلال الوثائق التي اطلعنا عليها حتى الآن

وبعد هذا العرض السريع لأوقاف المساجد الحنفية التابعة لمؤسسة «سبل الخيرات» يجدر بنا في آخر هذا العرض ملاحظة أن دراسة الوقف من الدراسات الهامة التي تسمح لنا ومن خلال تحليل وثائقها إلى معرفة طبيعة العلاقة التي كانت توجد بين الحاكم والمحكوم وعن بنية هذا المجتمع وانعكاس هذه البنية على الحياة السياسية في البلاد

وقد ظهر لنا من خلال دراسة مؤسسة أوقاف سبل الخيرات بأنها مؤسسة خاصة بالطبقة الحاكمة العثمانية، وهذا ما أوجد منافسة بين أفراد الشعب الجزائري والحكام العثمانيين في تلك الفترة ولو بطريقة غير مباشرة، وقد بدى ذلك واضحا من خلال بناء جامع ضخم يخص أفراد هذه الطبقة «الحاكمة» وحبس الأوقاف عليها ليقف على قدم المساواة من حيث الأهمية مع الجامع الأعظم، فمن خلال زيارة خاصة مع أحد أساتذة قسم التاريخ بالجزائر تبين لنا أن المسافة بين هذين المسجدين لا يتجاوز مائة متر، فالسؤال الذي يطرح نفسه والحالة هذه لماذا اختار العثمانيون هذا الموقع لبناء الجامع الجديد وعلى مسافة قصيرة جدا؟ ألم يوجد مكان آخر لهذه الطبقة الحاكمة لبناء جامعها الرئيسي..

وما يؤكد هذه الفكرة أيضا بأن جميع الأملاك المحبسة باسم الجامع الجديد مثله، كما مثل جميع المساجد الأخرى الحنفية، كانت موقوفة من قبل مؤسسيها أي من قبل العثمانيين أنفسهم ولم أجد أي وقف مقدم من الطبقة المحكومة الجزائرية

هذا [illegible] وجود حوالي [illegible]

[illegible] المكاتب [illegible] التي [illegible]

نسبة الحاكمة العثمانية [illegible] عدم عثورنا على [illegible]

جامع دار القاضي والسفارات [illegible]

إطار بحثنا المعد لنيل شهادة الدكتوراه هذا ولا [illegible] في هذه [illegible]

الإعراب عن أملي في أن [illegible] الأرشيف

الوطني الجزائري [illegible] أن البحث في

هذا الأرشيف شيء هام وضروري لتحديد [illegible] التاريخ المحلي

للجزائر

حول الوثائق المتعلقة بأوقاف الحرمين الشريفين بمدينة الجزائر

عائشة غطاس

[illegible] إلى [illegible] تخص بأوقاف الحرمين [illegible] بمدينة [illegible] الأرشيف الوطني الجزائري [illegible] من مجموعة وثائق المحاكم الشرعية ومن سجلات [illegible]

وحتى يتكون إعطاء فكرة محددة عن ذلك، فسوف نركز مداخلتنا على دراسة وثيقتين تتعلقان بأوقاف الحرمين. الأولى تخص كيفية توزيع عائدات الوقف وتشمل على قوائم بأسماء المستفيدين من الوقف، مع ذكر المبالغ المخصصة لهم، وتضم الوثيقة الثانية سجلين وضعا من طرف السلطات الاستعمارية في السنوات الأولى التي أعقبت الاحتلال، في إطار مسعى تلك السلطات إلى رصد شامل للعقارات الموقوفة لصالح الحرمين الشريفين داخل مدينة الجزائر.

إن مداخلتنا تطمح في إطار معالجة هاتين الوثيقتين إلى تعميق البحث في بعض القضايا أملا في التوصل إلى تحديد المعطيات المتعلقة بشتى مظاهر الحياة بمدينة الجزائر.

A propos des Archives relatives aux Waqfs des Haramayn dans la ville d'Alger

Aicha GHETTAS

Notre étude se propose de [illegible] un aperçu général sur les fonds des Archives al[illegible] relatives à la fondation des Lieux Saints (Mecque et M[illegible]).

Il s'agit notamment des documents de mahkama (actes enregistrés auprès du Cadi) et des registres du Beylik.

L'accent sera particulièrement mis sur deux documents. Le premier concerne la répartition des revenus des biens Habûs au profit des pauvres des lieux Saints (des listes nominatives des envois des revenus). Le second est constitué de deux registres établis par les autorités coloniales en vue du recensement des biens waqfs urbains de la ville d'Alger (bien immobiliers aqarat).

Une étude minutieuse de se fond permettra sans nul doute d'approfondir un certain nombre d'aspects de la ville loca et de répondre à diverses questions.

حول الوثائق المتعلقة بأوقاف الحرمين الشريفين بمدينة الجزائر

عائشة غطاس

يتعلق الأمر في مداخلتنا هذه برصيد الوثائق العائدة إلى الفترة العثمانية والمحفوظة بمركز الأرشيف الوطني ببئر الخادم وسيركز الحديث في هذه العجالة على طبيعة تلك الوثائق وعلى ما يمكن جنيه من معطيات، وذلك تماشيا مع الهدف المتوخى من الندوة

قبل وصف العينة التي وقع عليها الاختيار، لا بد من نبذة تاريخية عن مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين التي لم تكن خاصة بمدينة الجزائر، بل عرفتها مختلف الولايات العثمانية.

يظهر أن أصول هذه المؤسسة تعود إلى فترة متقدمة من تاريخ البلاد الاسلامية حيث ارتبطت نشأتها بتنظيم مؤسسة الوقف لصالح الحرم النبوي الشريف ولصالح آل البيت في المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة ثم حذت مناطق إسلامية أخرى حذوها(1) وقد استدعى

بلد باشا. مصلحة إدارة وتسيير هذه الأوقاف لتحصيل ما يجري منها من مداخيل إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة. ومع مرور الزمن أصبح ما يجبى من مداخيل أوقاف الحرمين الشريفين يوزع صدقة على الفقراء القاطنين بتلك الأماكن. وأصبح المرجح أن «الحرمين الشريفين» لا يوصل إليه سوى مبالغ مالية زهيدة(2).

ونظرا لأهمية تلك الأوقاف، فقد سهر على تسييرها عدد هام من الموظفين. وتبرز لنا الوثائق أن الإشراف عليها تقاسمه العنصران التركي والأندلسي بوجه خاص فمن بين الذين تولوا الإشراف عليها عام [illegible]، نذكر محمد آغا ابن حسن التركي وعلي آغا ابن محمود التركي والتاجرين الحاج علي كلاصو بن موسى الأندلسي والحاج محمد بن فاتح الأندلسي(3).

وكانت مداخيل الأملاك المحبسة تجمع وتضبط وتصفى جل الحسابات المتعلقة بها بالمجلس العلمي، بحضور اللجنة المشرفة على مؤسسة الحرمين، وكذا المفتيين المالكي والحنفي والقاضيين المالكي والحنفي، وبحضور شيخ البلد وأمين الأمناء، علاوة على ممثل مفوض من قبل الجيش ويتم ذلك كله تحت رعاية أعلى سلطة ممثلة في الباشا أو الداي.

ولا يستفيد فقراء المدينتين وحدهم بمداخيل تلك الأوقاف (الأحباس)، بل تقتطع منها مبالغ لتسديد رواتب الموظفين، وأخرى لصيانة العقارات الموقوفة إلى غير ذلك. وما يبقى من ذلك كله يوجه صدقة، سنويا إلى فقراء المدينتين، وهو ما يعرف «بالصرة»(4) التي كان يكلف أمين بيت المال

بحملها في موسم الحج مع أمير الركب الذي يترأس موكب الحج(6) ومن بين الذين ترأسوا موكب الحج نجد الشيخ الموهوب عام 1707م، والسيد بوطيبة اللمداني في فترة سابقة لعام 1758م كما نجد الحاج محمد بن الواحد بن سيدي الخلادي أحد أحفاد سيدي أحمد بن يوسف عام 1761م(7).

أولا: وثائق المحاكم الشرعية

وهي رصيد هام يضم ثلاثا وخمسين ومائة علبة. وتحوي العلبة الواحدة على أزيد من مئة وثيقة بل إن بعضها يضم ضعف ذلك ويفوق وهي تخص في معظمها مدينة الجزائر والمناطق المجاورة لها وبعض المدن الأخرى كالبليدة والمدية ومليانة.

وتغطي سجلات المحاكم الشرعية فترة زمنية طويلة تمتد من النصف الأول من القرن السادس عشر إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وتعود أقدم العقود إلى عام 1525م، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن العقود العائدة إلى العهد الأول نادرة(8).

1 - عقود التحبيس

تفيض وثائق المحكمة الشرعية برسوم التحبيس، وتشكل العقود الخاصة بمرجع الحرمين الشريفين، ضمنها، حيزا هاما، وقد ذكر ألبير دوفو الذي عكف على دراسة الوثائق الجزائرية العائدة إلى قبل 1830 مدة

... موقوفة الحبس استحوذت على ثلاث ... ربع الأملاك موقوفة بمدينة الجزائر(١)

هذا وحتى نأخذ فكرة عن محتوى وصيغة الوثيقة الوقفية، يجدر بنا عرض الصيغة المتعارف عليها والتي اتبعت في أغلب الوثائق، فبعد عبارة نحمد لله وتحديد طبيعة العقد يرد اسم المالك مباشرة ثم نوعية الملك أو العقار مع تحديد موقعه على النحو التالي

«الحمد لله هذه نسخة رسم تحبيس ينقل هنا للحاجة إليه نص أوله الحمد لله بعد أن استقر على ملك المعظم الاجل الخير الأشمل الناسك الأبر الحاج المعتمر السيد الحاج العربي أمين جماعة الجيجلية في التاريخ ابن شعبان المذكور في الرسم ... تملك جميع الجنة الكائنة بفحص الابار خارج باب الجديد ...»(١٠)

ثم يرد بعد ذلك ذكر المذهب المتبع في الوقف، وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن أغلب الواقفين اختاروا المذهب الحنفي (الوقف الذري) الذي يذكر في نص تحبيسه، الأطراف التي سمح لها المحبس بحق الانتفاع من ذرية وغيرهم وقد وجدنا في هذا الشأن من أدخل في الانتفاع من الحبس الأشخاص المعتوقين، ثم يحدد المرجع الذي يؤول إليه بعد انقضاء العقب الحرمين الشريفين، أو الجامع الأعظم. .

هذا وقد روعيت في الوثيقة دقة قصوى من حيث ذكر الحيثيات، كاسم المحبس أو الواقف ومهنته وتحديد الموقع (المكان) والأطراف المستفيدة منه والغرض وما إلى ذلك. ويتضمن فحوى عقد التحبيس معطيات متنوعة في

مجال الحياة الاجتماعية، من [illegible] العلاقات ضمن الأسرة الواحدة، لا سيما صلات المصاهرات. كما تكشف لنا هذه الوثائق عن مدى إسهام الأفراد في الحياة الاجتماعية [illegible] على المؤسسات الدينية والثقافية وعلى كيفية تسيير وقف مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين وصرف مداخيلها.

وإن قراءة متأنية في عقود التحبيس تسمح لنا بالتعرف على توزيع الملكية العقارية، وإجراءات انتقالها في الأسرة الواحدة، وكيفية توزيعها ضمن الشرائح الاجتماعية المختلفة سواء داخل مدينة الجزائر أم خارجها (أي بالمنطقة التي عرفت بالفحص)(44)

كما تعد مثل هذه القراءة أساسية لدراسة توزع الملكية العقارية داخل المدينة وخارجها وهذا ما يسمح أيضا بالتعرف على كثافة الأحياء السكنية والتجارية كما تتيح لنا تحديد ملامح طوبوغرافية المدينة وضبط معالمها ومرافقها الأمر الذي يسمح بتجاوز النقص الملاحظ في المادة التاريخية من حيث الخرائط والأوصاف الدقيقة للمعالم العمرانية لمدينة الجزائر

2 - المرافعات:

وفضلا عن عقود التحبيس التي تحتل حيزا هاما ضمن سلسلة سجلات المحاكم الشرعية، هناك المرافعات الموجهة إلى المجلس العلمي حول قضايا الوقف والتي من خلالها يمكن تسليط الضوء على مسألة تسيير مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين، والوقوف عند أسماء الأسر

[illegible]
[illegible]

٤ - وثائق عن توزيع عائدات أوقاف الحرمين على الفقراء

تضم سلسلة سجلات [illegible]
محاضر جلسات المجلس العلمي [illegible]
الحرمين(٤١) وذلك أن المجلس العلمي [illegible]
النظار على الأوقاف [illegible]
الباشا ومحضره [illegible]
المتوجهين إلى البقاع المقدسة [illegible] ركب الحج وهم الذين يوكل إليهم
مهمة حمل الصدقة وتوزيعها على فقراء الحرمين [illegible]
غياب أمير ركب الحج

لقد روعيت في كتابة قوائم المستفيدين من الصدقة دقة كبيرة، فالوثيقة الواحدة مقسمة إلى قسمين متساويين ومتشابهين في الشكل والمضمون تضم الوثيقة ثلاث خانات، خانة صغيرة، سجل فيها المبلغ بالأرقام ثم تليها خانة لتسجيل الإسم ثم خانة ثالثة لتسجيل المبلغ بالأحرف. ويبدو أن هذه القوائم كانت ترفق مع الصرة وركب الحج ثم يتم إرجاعها ثانية إلى الجزائر وللتأكد من وصول الأمانة فقد وضعت أو كتبت على الوثيقة بعض الملاحظات مع إشارات في شكل «ص» أو «خ» خلص أو عبارة عن علامة (//).

وتخبرنا هذه الوثيقة بالأطراف المستفيدة من مال الصدقة وتحصر الهيئة المشرفة على الحرم النبوي بعبارات ممجدة «لصاحب الحرم عظيم قدره» «ولأمير المدينة المطهرة ما قدره» «ولقاضي المدينة ما قدره» ولأئمة المذاهب الأربعة. ثم يليها بعد الأسماء.

وكشفت لنا قراءة أولية لهذه القوائم أن عددا من المستفيدين كان من أصل مغربي مثلما تظهره الأسماء التالية السيد إبراهيم بن عبد السوسي والحاج الجيلالي المستغانمي وأحمد ومحمد وفاطمة أولاد والحاج أحمد بن حسن الجيجلي وفاطمة بنت محمد رئيس الجزائري وخدوجة بنت محمد رئيس السمار الجزائري. بل يبدو أنهم شكلوا ما يمكن تسميته بجالية مغربية، إذ وجد شيخ المغاربة، ورئيس طائفة الجزائريين كما تخبرنا بأسماء العلماء الذين تولوا التدريس مثل العالم المدرس في مقام المالكي سيدي سعيد المغربي أواسط رجب من عام إثنين وستين ومائة وألف(13)

ثانيا: سجلات البايليك

تضم سلسلة البايليك دفاتر عديدة تخص قضايا الوقف من إحصاءات وحسابات وما إلى ذلك

وهناك سجلات تخص ما يتحصل عليه الوكلاء من كراء العقارات الموقوفة(14). ومن أقدم السجلات الخاصة بأوقاف الحرمين سجل يعود إلى عامي 1648-1649 مثلما جاء في فهرس مركز الأرشيف وورد ذكره على النحو التالي. «سجل يتضمن بيان كراء الأملاك الموقوفة على فقراء الحرمين».

[illegible] تعد في عهد [illegible] [illegible]

[illegible] الأهمية [illegible] [illegible] في عهد الاستعماري

[illegible] السلطات الاستعمارية على [illegible] هذه [illegible] وقد قام

بذلك مجموعة من موظفي الإدارة الجزائرية القديمة (قبل [illegible]) [illegible]

من وضع جرد عام لكل العقارات سواء داخل المدينة أم خارجها [illegible]

تعمل في نقلها إلا في حدود عام [illegible] ذلك لكون آخر تاريخ [illegible]

المنقولة هو 12[illegible]هـ / 18[illegible]م

ويضم السجل الأول [illegible] ورقة ويخص [illegible] حومة، ويشمل [illegible]

ويشمل السجل الثاني على [illegible] ولم يحرر إلا عقب عمليات التدمير التي أقدمت عليها السلطات الاستعمارية، إذ هناك نقص في تسمية المواقع حيث نجد تسميات جديدة مثل نهج 17، ونهج 19 [رقم] ولم نأخذها في الحسبان لأننا لم نتمكن من معرفة أسماء الحومات التي عرفت بها قبل 830م(16) ووقع اختيارنا على سجلين عبارة عن جرد وملخص للأملاك الموقوفة على الحرمين الشريفين داخل المدينة (intra - muros) وهما متممان لبعضهما البعض، ويعتبران على ما يبدو أهم وأشمل السجلات الخاصة بالمرجع المذكور.

يتضمن هذان السجلان معطيات في غاية الأهمية عن الشرائح الاجتماعية التي أسهمت في الوقف في مدينة الجزائر، وهذا ما يسمح لنا بالتعرف على المالكين وعلى الممتلكات.

وفي الأخير يجدر بنا أن نشير إلى أنه في غياب مدونة منسجمة لعقود الملكية فإن الإنطلاق من عقود التحبيس يعد في نظرنا أنجع طريقة للقيام

الهوامش:

(3) - نفسه

(4) - حول الموضوع، [illegible] SURRA. Encyclopédie de l'Islam [illegible]

(5) - سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزائر، ش.و.ن.ت، الجزء الأول، ص [illegible]

(6) - م.ش، نفسه.

[illegible]

(18) - [illegible] XVI-XX [illegible]

[illegible] Hasan et Sidi-Abdallah

Univ. de Paris [illegible]

الحرز مشور [illegible]

غطاس عائشة [illegible]

العثماني، المحمدية [illegible]

ناصر الدين سعيدوني [illegible]

دار الغرب الإسلامي [illegible]

وثيقة رقم

[illegible]

[illegible]

[illegible] 82 [illegible] 1769

26, 2 '9

[illegible]

[illegible] حصر الآن

[illegible] ووقف لله

[illegible] معنا في

[illegible] رضي الله تعالى عنه وبعد وفاته يرجع ذلك

[illegible] وعلى من سيولد له مدة عمره ان قدر

[illegible] وزوجته المذكورة كواحدة منهم [illegible]

[illegible] يرجع الحبس المذكور لاولاد المحبس السيد الحاج

[illegible] اولادهم واولاد اولادهم وعقبهم وعقب عقبهم ما تناسلوا وامتدت فروعهم

[illegible] ومن لم يخلف ذرية رجع نصيبه لمن عداه

[illegible] مع وجود [illegible] ولا الابناء مع وجود الاباء.

الحرمين الشريفين مكة والمدينة [illegible] فيرجع ذلك حبسا ووقفا على

الاوقاف الموقوفة عليهما. [illegible] وهو بالحالة المعتبرة شرعا [illegible] مصالح ذلك لسائر

من شهور عام [illegible] اواخر حجة الحرام

[illegible] عليه الصلاة والسلام محمد بن [illegible] وفقه الله بمنه

[illegible] حجة الحرام من شهور عام [illegible] وثمانين ومائة والف من هجرته عليه

الصلاة والسلام [illegible] وفقه الله بمنه

حول الأهمية التاريخية لأوقاف الأحناف بمدينة الجزائر من خلال ثلاثة نماذج من الوثائق

زكية زهرة

تعتبر مؤسسة سبل الخيرات من المؤسسات الوقفية الهامة بمدينة الجزائر في العهد العثماني فقد أخذت هذه المؤسسة الوقفية شكل هيئة خيرية مكلفة برعاية المسجد الحنفية بمدينة الجزائر، وذلك منذ نشأتها سنة 990هـ 1584م فوكل لها الإشراف على ثمانية مساجد حنفية بمدينة الجزائر، هي الجامع الجديد (1071هـ/ 1660م)، جامع صفر (940هـ/ 1534م)، جامع الشبارلية (1201هـ/ 1787م)، جامع دار القاضي (1212هـ/ 1798م)، جامع كتشاوة (قبل عام 1020هـ/ 1612م)، جامع شعبان خوجة (1106هـ/ 1694م)، جامعي القصبة الداخلي أو جامع الباي (1232هـ/ 1818م) والخارجي أو البراني (بني حوالي 1063هـ 1653م، وجدد سنة 1232هـ/ 1818م)

[illegible] مؤسسة سبل [illegible]

[illegible] الجزائر [illegible] عليهم من العناصر [illegible]

[illegible] الحضر [illegible]

[illegible] حمل مؤسسة سبل [illegible]

عليها هيئة إدارية مقرها بالجامع [illegible]

(كاتب وشاوش والحفظ بهم مجموعة من الحزابين (قراءة القرآن الكريم)

لقد اكتسبت مؤسسة سبل الخيرات مكانة خاصة في مدينة الجزائر مع تزايد أوقافها، فسجلت أوقافها في وثائق عديدة (وقفيات المحاكم الشرعية ودفاتر البايلك)، وظلت محافظة على أوقافها حتى السنوات الأولى للاحتلال. فقد قدر الفرنسيون عددها سنة 1836م بـ[illegible] وقفا منها [illegible] وقفية و[illegible] بمردود سنوي قيمته 16000 فرنك، ينفق منه كحرايات وصدقات مبلغ محدد بـ 14533 فرنك، وهذا ما وفر للمؤسسة فائض ماليا قيمته 1477 فرنك.

إن أهمية دراسة أوقاف سبل الخيرات تكمن في التعرف على البنية الاجتماعية والحالة الاقتصادية وعلاقة الإدارة المحلية بالسكان، فضلا على أن مؤسسة أوقاف سبل الخيرات في حد ذاتها تعرفنا على القدرة المالية للجماعة التركية التي فضلت أن تعيش كمجموعة متميزة حتى تحافظ على مكاسبها ومكانتها.

Les Waqfs de Soboul el-Khairat à Alger

Zakia ZAHRA

La fondation des waqfs de Soboul el Khairat à Alger a été l'une des plus importantes institutions à l'époque ottomane.

Depuis sa création en 999/1584, cette fondation pieuse était chargée de l'entretien et de la gestion des mosquées hanéfites de la ville qui étaient au nombre de huit: Djamaâ el-Djadid (1070/1660), Djamaâ Safir (940/1534), Djamaâ Chbarlia et sa zaouia (1201/1787), Djamaâ Dar el-Cadi (1212/1798), Djamaâ Ketchaoua (avant 1020/1612), Djamaâ Chaabane Khodja (1106/1694) et les deux mosquées de la Casbah: mosquée intérieure (Djamaâ el-Bey: 1232/1818) et la mosquée extérieure (1063/1653, restaurée en 1232/1818).

La relation étroite qu'entretenait la fondation des waqfs de Soboul el-Khaïrat avec les adeptes du rite hanéfite, dont la plupart étaient d'origine turque et détenaient par

[illegible]

La [illegible] des waqf de Sob[illegible] el Kh[illegible] [illegible] importante [illegible] Alger [illegible] dans des documents (waqfiat [illegible] de Beylik).

[illegible] ces biens furent pr[illegible] jusqu'au début de la colonisation française et ils furent évalués en 1836 à [illegible] waqfs dont 119 waqfiat et 21[illegible] [illegible] avec un revenu annuel de 16000 francs dont [illegible]4533 francs [illegible] dépensés à titre du fonctionnement et de la charité. Le surplus [illegible] s'élevait alors à 1177[illegible] francs.

L'étude des waqfs de Sobo[illegible]l el Khar[illegible]at permet de rendre compte de l'organisation sociale, de la situation économique, du mode d'administration locale et, enfin, de la puissance financière de la communauté turque qui a préféré préserver sa spécificité.

حول الأهمية التاريخية لأوقاف الأحناف بمدينة الجزائر من خلال ثلاثة نماذج من الوثائق

زكية زهرة

يتناول عرضنا ثلاثة نماذج من الوثائق الخاصة بأوقاف الأحناف بمدينة الجزائر، منها وثيقة تتعلق بأوقاف سبل الخيرات. وقد أردنا من هذا النوع ابراز مدى أهمية الأوقاف المرتبطة بأتباع المذهب الحنفي بمدينة الجزائر

فبغض النظر عن أوقاف المنتسبين للمذهب الحنفي، وغير المسجلة لفائدة مؤسسة سبل الخيرات فإن الأوقاف التي كانت تحت تصرف تلك المؤسسة أعطت أهمية خاصة لها. لذا يتوجب علينا قبل عرض الوثائق التعريف بمؤسسة سبل الخيرات. فمؤسسة سبل الخيرات تعتبر إحدى المؤسسات الوقفية الهامة بمدينة الجزائر إبان الفترة العثمانية(١)، ويعود تأسيسها حسب معظم المصادر، إلى شعبان خوجة (٩٩٩هـ/ ١٥٨١م)(2)

وسبل الخيرات تشرف وترعى المساجد الحنفية الثمانية بمدينة الجزائر وهي الجامع الجديد وجامع صفر وجامع دار القاضي وجامع الشبارلية، وجامع كتشاوة وجامع شعبان خوجة، وجامعا القصبة الداخلي والخارجي(3) ويعد مفتي المذهب الحنفي المشرف الأساسي على أوقاف سبل الخيرات، فيتولى الافتاء والأمامة ومقره الجامع الجديد وهو المسجد الرئيس لأتباع المذهب الحنفي بمدينة الجزائر(4).

ولما كانت أوقاف سبل الخيرات مرتبطة بالأشخاص المنتمين إلى المذهب الحنفي، وهم أقلية(5)، فإن عدد المساجد الحنفية بالجزائر محدودة، وإن كانت الأوقاف التابعة لمؤسسة سبل الخيرات المشرفة على غلب هذه المساجد كثيرة وذات مداخيل معتبرة، وذلك لكون أغلب الأحناف في مدينة الجزائر ذوي سلطة ونفوذ وثروة(6).

أهمية وثائق أوقاف الأحناف:

هذا وإن وثائق سبل الخيرات وغيرها من أوقاف الأحناف بمدينة الجزائر سواء منها ما وجد ضمن دفاتر البايليك (بكلك) وبيت المال والمحاكم الشرعية(7)، فهي بمختلف أصنافها تحتوي على معلومات تاريخية جد مهمة، فهي تعرفنا على الحياة الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية والادارية للجزائر إبان الفترة العثمانية، كما تطلعنا على واقع البنية الاجتماعية لمجتمع مدينة الجزائر في تلك الفترة خاصة ما يتصل بالأسر المنتمين إلى المذهب الحنفي.

ويمكن استخلاص المعلومات المتعلقة بذلك باستقراء الوثائق ومحاولة التعرف على:

1 - اسم الواقف (المحبس).

2 - أصله ونسبه.

3 - منصبه ومكانته الاجتماعية.

4 - قدرته المالية وامكانياته الخاصة.

5 - نوعية الوقف (صنفه وطبيعته).

6 - المنتفع من مردود الوقف.

7 - الهيكل الإداري لمؤسسة أوقاف سبل الخيرات -إن تعلق الأمر بأوقاف تابعة لهذه المؤسسة- ابتداء من اسم المفتي أو القاضي وانتهاء بالوكيل والشاوش والأشخاص القائمين على الخدمات الدينية والتعليمية.

ويمكن من خلال دراسة وثائق الأحناف انطلاقا من التساؤلات السابقة الوصول إلى معرفة واقع أوقاف الأحناف وتأثيرها على المجال الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري.

وقد نصل انطلاقا من تلك التساؤلات أيضا إلى معرفة أنواع الأوقاف شيوعا آنذاك فهل كانت الأوقاف المتعلقة بالأمور الزراعية كالبحاير (مفرده بحيرة) أم الأمور العقارية كالحوانت (مفرد حانوت) أم غيرها؟ ولماذا ركزت على أمر دون سواه؟

وهنا يجب التنبيه إلى الأهداف المتوخاة من الوقف، هل كان حقا عملا خيريا محضا أو محاولة للتهرب والتملص مما قد يتعرض له الأفراد آنذاك

مثل المصادرة. لا سيما وأن الاحصاءات التي أثبتها جانتي دي بوسي (GENTY DE BUSSY) تؤكد لنا أن جل أوقاف مؤسسة سبل الخيرات كانت من صنف المنازل ثم تليها الحوانت ثم الأراضي الزراعية(8). مع العلم بأن أوقاف سبل الخيرات وغيرها من المؤسسات الوقفية ظلت تؤدي دورها كاملا في الفترة الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر قبل أن تتعرض مع غيرها من الأوقاف إلى التصفية في منتصف القرن التاسع عشر.

نماذج من وثائق أوقاف الأحناف:

وللتقرب من الملموس واعطاء صورة أوضح لواقع الوثائق المتعلقة بأوقاف الأحناف، نتعرض بإيجاز لثلاث وثائق مع محاولة عرض مضمونها عرضا موجزا فيما يلي:

1. الوثيقة الأولى:

وقفية يعود تاريخها إلى أوائل شوال عام 1151هـ/ 1738م تتعلق بوقف السيد مصطفى خوجة بن حسن التركي، حبس ووقف بحيرة تقع بفحص تبس(9)، (فحص باب عزون) بشهادة القاضي الحنفي أبي عبد الله محمد افندي، على أن ينتفع الواقف من مردوده ثم من بعده ذريته وذرية ذريته، وكذا أئمة المذهب الحنفي وقراء القرآن الكريم بالجامع الأعظم(10)، وأن يصرف جزء من مردود هذا الوقف لترميم الجامع الأعظم

ومما يلاحظ أن هذه الوثيقة تتعلق بوقف أهلي مشترك بين مؤسسة سبل الخيرات ومؤسسة الجامع الأعظم، نتعرف من خلالها على صاحب الوقف والمنصب الذي كان يتولاه، والقاضي الحنفي الذي صادق على الوقف عام 1151هـ.

ومما يثير الانتباه في هذه الوثيقة أن صاحب الوقف بالرغم من انتمائه إلى المذهب الحنفي فإنه خص جزء من وقفه على أتباع المذهب المالكي وعلى مسجدهم الرئيسي «الجامع الأعظم»، وهذا ما يدل على الانسجام والتكامل الاجتماعي بين أتباع المذهبين الحنفي والمالكي في الجزائر.

2 - الوثيقة الثانية:

يعود تاريخ هذه الوثيقة إلى أواخر ربيع الأول من عام 1192هـ(11)، وهي تتعلق بوقف امرأة تدعى نفيسة(12) بنت يوسف، أوقفت جنة بحيدرة(13) (فحص باب عزون) على نفسها، لتنتفع بمردودها ويشاطرها فيه بعض أئمة المذهب الحنفي، وبعد وفاتها يعود مردود الجنة الموقوفة إلى زوجها المدعو مصطفى الانكشاري بولك باشي(14) بن حسين.

تعرفنا الوثيقة على عدة أمور مهمة، فبالإضافة إلى تسجيل إسم صاحبة الوقف ونوع الوقف ومكانه والمنتفعين من مردوده، فإن الوثيقة تؤكد لنا أن النساء أيضا كن يوقفن ما يملكن ويتصرفن في مردوده إن كان وقفا أهليا، حسب وصيتهن في الوثيقة، فهذه السيدة قد أبعدت زوجها من الانتفاع من مردود الوقف ما دامت على قيد الحياة، ضف إلى

هذا أن هذه الوثيقة تعرفنا أيضا على الرتب العسكرية المتواجدة في الجيش في الجزائر إبان هذه الفترة الزمنية من تاريخ الجزائر، مزوج صاحبة الحس عسكري وله مرتبة مهمة في الجيش.

3. الوثيقة الثالثة:

يعود تاريخ هذه الوثيقة إلى أواسط شهر رمضان من عام 1201هـ/1786-1787(15)، وهي خاصة بأوقاف جامع الشبارلية(16) التابع لمؤسسة سبل الخيرات، ويحتوي نص الوثيقة على عدة معلومات مهمة سنقتصر على ذكر البعض منها فقط، فهي تعرفنا على مؤسس الجامع وعلى الواقف وهو المسمى الحاج محمد خوجة «المقاصعجي»، الذي أسس مدرسة متكونة من خمس غرف لإيواء الطلبة والقائمين على التعليم، ويفهم من نص الوقفية أيضا أن هذا الجامع له أمام للإمامة والأذان، ومدرس للتعليم، وخمسة طلبة لقراءة الحزب، وشخص يتولى أمور النظافة بالجامع والمدرسة. ومما يلاحظ أن الوثيقة نصت على الأجرة المخصصة من الوقف للقائمين على شؤون التدريس وأعمال النظافة.

إن هذه الوقفية تدل على أن صاحب الوقف، وهو مؤسس الجامع وصاحب الوقف التابع له، إطار سامي في الدولة بالتعبير الحالي، فهو كاتب في القصر، مما يجعله من ذوي النفوذ والثروة، ولعل أوضح دليل على ذلك وضعه المتيسر الذي سمح له بتخصيص هذا الوقف. أما الوقف في حد ذاته فقد خصص للانفاق بالدرجة الأولى على التعليم، وهذا يدل

ومن كل ما سبق يتضح لنا أن دراسة تحليلية لوثائق أوقاف الأحناف وخاصة منها وثائق سبل الخيرات هي في الواقع بمثابة المنطلق الأساسي للتعرف على أوضاع فئات من المجتمع الجزائري إبان الفترة العثمانية وخاصة منها من كان منتسبا للمذهب الحنفي

الهوامش:

(1) عن الأعمال المنشورة عن الوقف في الجزائر أنظر

- DEVOULX Albert, Les édifices religieux de l'ancien Alger, Alger, Typographie Bastide, 1870

[illegible]

أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر [illegible]

[illegible] الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع [illegible]

ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، الفترة الحديثة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2001.

(2) DEVOULX A., Op. cit., p. [illegible]

GERARD BUSSON DE JANSSENS, Op. cit., p. [illegible]

(3) عن تاريخ هذه الجوامع أنظر

DEVOULX A., Op. cit. [illegible] in Revue [illegible]

[illegible] 1861

[illegible]

DOKALI R., Les mosquées de la période turque à Alger, Alger, SNED, 1974

(4) - أسس الجامع الجديد من طرف جماعة من الجيش الانكشاري (يكيجريس) على موقع مدرسة العثمانية عام 1070هـ، 1660م، أنظر

DEVOULX A., Les edifices... Op. cit., p. 140

(5) - لأن أغلبية سكان الجزائر على مذهب مالك بن أنس

(6) - GERARD BUSSON DE JANSSENS, Op. cit., p. 34

(7) ونقصد هنا الوثائق المحفوظة بالأرشيف الوطني الجزائري، بئر خادم، الجزائر

(8) - GENTY DE BUSSY, De l'établissement des Français dans la Régence d'Alger et des moyens d'en assurer la prospérité, Paris, Firmin Didot, 1839 (tableau no 65)

(9) انظر نص الوثيقة في: الأرشيف الوطني الجزائري، سلسلة المحاكم الشرعية، علبة 8-2، وثيقة رقم 13.

(10) - يعد الجامع الأعظم أو الكبير اقدم وأكبر جوامع مدينة الجزائر، ويعود تاريخ انشائه إلى عهد الدولة المرابطية. عن وقف هذا الجامع أنظر

DEVOULX A., Les edifices... Op. cit.

عبد الجليل التميمي، وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر، تونس، منشورات المجلة التاريخية المغربية، عدد 55، 1980.

(11) - أنظر نص الوثيقة في: الأرشيف الوطني الجزائري، سلسلة المحاكم الشرعية، علبة رقم 18-2، وثيقة رقم 50.

( ) [illegible] هذا الاسم [illegible] المتداولة والشائعة في تلك الفترة [illegible] [illegible] في مدينة الجزائر إلى [illegible] من القرن الماضي، فلم يعد له [illegible] مدينة الجزائر.

( ) [illegible] نفس الاسم ويعتبر حاليا من الأحياء الفاخرة [illegible] [illegible]

( ) [illegible] في الوثائق المدروسة استعمال بعض الكلمات ذات الأصل العثماني [illegible] [illegible] ولا [illegible] [illegible] الكلمة، ككلمة أفندي التي كتبت افاندي (الوثيقة الأولى) وكلمة [illegible] أو [illegible] باشي التي كتبت [illegible] باشي (الوثيقة الثامنة). وهذا يدل على أن محرر الوثيقة لم يكن له دراية كافية باللغة العثمانية، كما يدل أيضا على مستواه الثقافي.

( ) [illegible] الوثيقة في DEVOULX A., Les édifices..., Op. cit., pp. [illegible]

( ) [illegible] هذا [illegible] عام [illegible] هـ / [illegible] م، انظر عنه Ibid., pp. [illegible]

( ) [illegible] عامة في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية واهتمام الوقف به، انظر أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق.

[illegible] بعض [illegible] في مسيرة التعليم بالجزائر خلال العهد العثماني، بحوث المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة في العالم العثماني، بمناسبة الذكرى السبعمائة على قيام الدولة العثمانية، استانبول، [illegible] أفريل [illegible]، المجلد الأول، استانبول، 2000، ص ص [illegible]

ناصر الدين سعيدوني، «مؤسسة الزوايا في الجزائر العثمانية (نموذج بلاد القبائل)»، بحوث المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة، المرجع السابق، ص ص 41-87.

[illegible] زهرة، «المؤسسة التعليمية بمدينة الجزائر أثناء الفترة العثمانية» (دراسة حول الدور التعليمي للمساجد والزوايا والمدارس والكتاتيب)، بحوث المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة، المرجع السابق، ص ص [illegible]

FONCIN P., "L'instruction des indigènes en Algérie", in Revue Internationale de l'Enseignement, no 6, 1883.

EMERIT M., "L'état intellectuel de l'Algérie en 1830", in Revue des [illegible] de l'Académie des Sciences Morales et Politiques, 1954.

أوقاف أهل الأندلس بمدينة الجزائر أثناء العهد العثماني

فلة القشاعي موساوي

تشكل أوقاف الأندلسيين بمدينة الجزائر أثناء العهد العثماني إحدى المؤسسات الوقفية المتميزة، وهي مع تواضع عدد أوقافها وقلة مردودها وتناقص الأسر المنشئة لها، إلا أنها تبرز جانبا مهما من الحياة الاجتماعية بمدينة الجزائر، فهي تظهر لنا طبيعة البنية الاجتماعية لسكان المدينة من حيث أصولهم ووضعه الاجتماعي وقدرتهم الاقتصادية

لقد حافظت جماعة الأندلس على تماسكها وأصبح لها في موطنها الجديد مسجدا خاصا بها يعود بناؤه إلى سنة 1033هـ

[illegible]

[illegible]

وفي هذا الإطار [illegible]

[illegible]

إلى بعض [illegible]

والإحصائيات المستخلصة [illegible] جماعة الأندلس وبذلك يمكن لنا أن نتعرف عن كثب على حقيقة التركيبة الاجتماعية والوضعية الاقتصادية، وسنستطيع أن نرصد التأثيرات التي حصلت بها جماعة الأندلس والتي عملت على دمج أفراد هذه الطائفة في المجتمع المحلي كما تطمح مداخلتنا أن تصل إلى التعرف أكثر على القدرة الاقتصادية التي كانت تتمتع بها جماعة الأندلس والعلاقات الخاصة التي كانت تربطها بمختلف الجماعات التي يتشكل منها المجتمع المحلي لمدينة الجزائر العثمانية.

Les waqfs des Andalous à Alger

Fella EL-KACHAI-MOUSSAOUI

[illegible]

[illegible] francs.

Ces biens waqfs peuvent être approchés par le biais de leurs documents de waqf conservés par les registres de Beylik, de mahkamas et parfois même par des inventaires particuliers.

Les indications que nous pouvons en tirer, organisées selon des tableaux, des graphes et des statistiques, renseignent sur l'organisation sociale, la situation économique et les influences et mutations qu'a connues la communauté andalouse d'Alger dans son évolution vers l'intégration dans la société locale, sa force économique et le type de relations qu'elle entretenait avec les différents groupes humains composant la société algéroise.

أوقاف أهل الأندلس بمدينة الجزائر أثناء العهد العثماني

فلة القشاعي موساوي

تتطرق هذه الدراسة إلى أوقاف الأندلسيين بمدينة الجزائر أثناء العهد العثماني، وذلك من خلال وثائق الأرشيف الجزائري، حيث تضع هذه الوثائق، في متناول المؤرخ أو بالأحرى الباحث والمتطلع، مجموعة هامة من المعلومات التاريخية التي تطرح بدورها إشكالية البنية الاجتماعية لمدينة الجزائر، وما يرتبط بها من نوعية النشاط الاقتصادي وخصوصية الممارسة الثقافية والحياة الدينية، وذلك أثناء الفترة الممتدة من القرن السابع عشر وحتى الربع الأول من القرن التاسع عشر

ولعل استغلال الأرشيف في مثل هذا الموضوع وإن كان عملية شاقة وصعبة، إلا أنه يشكل منهجا صحيحا ودقيقا لجمع المادة الأولى والضرورية والأساسية لإنجاز أي بحث أكاديمي، فاستغلال وثائق الأرشيف، يمكن الباحث من العثور على معلومات قيمة تمكنه من الوصول

... معطيات تاريخية، مهمة قد يستحيل عليه العثور عليها من خلال ... مصادر ومراجع تقليدية سهلة التناول وقريبة المنال

هذا بالإضافة إلى أن الأرشيفات تمكننا من طرح إشكاليات مختلفة ... وجهة نظر جديدة، وإعادة اعتبار مراجعة وتحوير ما تعودنا الرجوع ... من معلومات تاريخية تقليدية

في هذا الإطار، تكتسي الوثائق الخاصة بأوقاف الأندلسيين بمدينة الجزائر، والمودعة بالأرشيف الوطني الجزائري أهمية خاصة وذلك نظرا لما ... به من معطيات حول الواقع الاجتماعي والاقتصادي لطائفة الأندلسيين بمدينة الجزائر، فالأوقاف التي كانت تسيرها أو تشرف عليها ... مردودها يخصص للإنفاق على المكلفين بالتعليم والشعائر الدينية، بالإضافة إلى ما كان يرصد لسد حاجيات أبناء السبيل والفقراء والمعوزين

إن ما تجدر الإشارة إليه في هذ الصدد، هو كون الجالية الأندلسية ... تتمتع دون غيرها من الجاليات الأخرى بأوقاف يصرف مردودها ... أفرادها، ويفسر ذلك بالظروف التي عاشتها الجالية الأندلسية ... الجزائر، بعد أن تعرضت للاضطهاد بالأندلس، حيث ارتبط وجودها ... الواجهات الساحلية للبلاد الجزائرية، حيث هيكلت نفسها وفقا للنمط الاجتماعي التي كانت عليه في موطنها الأصلي، ونظمت نشاطها الروحي، الثقافي والاقتصادي، حسب ما تعودت عليه بالأندلس.

لقد أصبحت المجموعات الأندلسية تمتلك على ثروات هائلة، نتيجة تحالفها مع المسيرين العثمانيين وحصولها على الإمتيازات المترتبة عن

ذلك من خلال نشاطاتها الصناعية والتجارية والتي مكنتها من تحصيص الأوقاف للإنفاق على الفقراء من أفرادها، كما وقفت بعض أملاكها عن الحرمين الشريفين تعبيرا على ارتباطها الروحي بالأماكن المقدسة بالحجاز.

ولعل ما يهمنا في مداخلتنا، هو الوثائق الخاصة بنشاط الجالية الأندلسية، المحتفظ بها على مستوى مؤسسة الأرشيف الوطني الجزائري وهي سجلات أو دفاتر البايليك، بالإضافة إلى مجموعة الوثائق الشرعية وهي عبارة عن أوراق ولفافات تضم تسجيل عقود، عمليات بيع وشراء وتحرير تركات وفصل منازعات وإصدار فتاوي وتعيينات في الوظائف الرسمية وتسيير أملاك اليتامى، بالإضافة إلى مراسلات وفصل دعوات وتسجيل وكالات، وإقرار الوصايا وأحكام مخالعة تطليق وتقسيم عقار وغيرها.

هذا، وتحيطنا هذه الوثائق علما بمدى تنوّع الأملاك المحبوسة، حيث كانت تشمل بعض الحمامات بالإضافة إلى العيون والكوشات والمخازن والأسواق والحوانت، إضافة إلى خلو طحطاحات بالريالات أو الدنانير الذهبية، وبالتالي تضم هذه الأرشيف، مبالغ الكراء، الشراء أو الخلو، مع ملاحظة «خلص الفاضل القابض ..».

هذا وتعود بعض وثائق أوقاف أهل الأندلس إلى نهاية القرن السادس عشر، كما تدل على ذلك وثيقة شراء حانوت وتحبيسه من طرف أندلسي يدعى الطويل محمد الحداد.

إن الإشكال المطروح هنا: متى تم الاهتمام بأرشيف أوقاف الأندلسيين بالجزائر؟

تعود أول مبادرة في تصنيف وترتيب عقود أوقاف الأندلسيين، تعود، كرونولوجيا إلى Devoulx الذي وضعها في المرتبة الرابعة من حيث مبناها، عدد أوقافها ودخلها الذي قدره آنذاك بـ 4000 فرنك

(أنظر Edifices Religieux de l'Ancien Alger", In Rev. Afr. (Annee 1868)

وفي هذا المجال يجب الإشارة بجهد كل من أستاذنا الفاضل عبد الجليل التميمي، الذي كرس وقتا طويلا للتعرف والتعريف بهذه الأرشيف الخاصة بالوقف، وكذلك أستاذنا الكريم، ناصر الدين سعيدوني الذي تصفح وثائق 111 علبة من مجموع 152، وأجرى جردا لكل الوثائق الخاصة بنشاط الجالية الأندلسية في الأرياف والحواضر

إن طرح مثل هذه الإشكالية، يعتبر مبادرة متواضعة جدا لمحاولة تحديد دور الأوقاف الأندلسيين بالجزائر، عسى أن يكون ذلك دافعا للباحثين للتعمق أكثر في هذا الموضوع، وحتى نعطي للقارئ فكرة عن وثائق وقف الأندلسيين، فإننا نثبت هنا إحدى الوثائق التي عملنا عليها والتي مكننا من الاطلاع عليها الأستاذ ناصر الدين سعيدوني.

أوقاف سيدي عبد الرحمان الثعالبي

[illegible]

[illegible]

[illegible] سيدي عبد الرحمان [illegible]
الثعالبي [illegible] الجزائر، وهذا [illegible]
[illegible] بداي الجزائر، [illegible] إلى [illegible] ضريحه وتشييد
مسجد وزاوية بجواره [illegible] وقف كثيرة، قدر
عددها عند احتلال الفرنسيين لمدينة الجزائر ([illegible]م) بـ ٨٢ وقفا
ذات دخل سنوي يصل إلى [illegible] فرنك، وهذا ما تطلب إنشاء

[illegible]

إن دراسة وتحليل وثائق أوقاف [illegible] الموجودة في سجلات [illegible] [illegible] الجزائري أو التوزيع على [illegible] تمكن الباحث من التعرف على [illegible] الجزائر وانعكاسها على الحياة [illegible]

إن مداخلتنا تهدف انطلاقا من المعلومات المستخلصة من وثائق أوقاف سيدي عبد الرحمن الثعالبي إلى تحديد موقف الإدارة المحلية من المرابطين والفقهاء، وتأثير هؤلاء على الجماعات الحضرية والريفية، دون أن نهمل مسألة التضامن الاجتماعي في الوسط الحضري والريفي ومناقشة قضية التصوف والاعتقاد بالكرامة، لكون هذه القضية مرتبطة بمكانة ومنزلة المرابطين ولها انعكاس مباشر على الأوقاف الخاصة بهم.

Les waqfs de Sidi Abderrahmane Ethaâlybi

[illegible]

Notre intervention présente les waqfs de Sidi Abderrahmane Ethaâlybi comme exemple illustrant le mieux la place des waqfs de [illegible] dans la ville d'Alger à l'époque ottomane dont le nombre s'élevait, d'après l'estimation [illegible] du début de la colonisation, à dix-huit à l'intérieur de la ville et un à l'extérieur.

Sidi Abderrahmane Ethaâlybi ([illegible]) était, de loin, le plus important de ces walis et il est considéré comme le saint-patron de la ville. Ainsi, le Dey Hadj Ahmed restaura son tombeau et construisit, dans son périmètre, une mosquée et une Zaouia qui ne tardèrent pas à bénéficier de nombreux biens waqf évalués, par les Français, en 1830, à 82 biens dont le revenu atteignait 6000 francs. Pour gérer et préserver ces biens, une fondation fut créée et était composée d'un nadher (dheïkh el-hadra), d'un

[illegible] bien waqfs [illegible] conservés dans les [illegible] des archives [illegible] dans ces inventaires [illegible] au [illegible] dans la [illegible] la vie sociale et [illegible]

Notre [illegible] à partir des [illegible] des waqfs de Sidi [illegible] déterminer la relation entre l'administration [illegible] et les marabouts et faqihs, ainsi que l'influence de ces derniers sur les communautés citadines et rurales, sans négliger des dimentsions importantes du rôle des waqfs des walis telles que la solidarité sociale dans la ville et son environnement rural ou encore la question du soufisme et les croyances liées au statut particulier des marabouts.

المحور الرابع

الوقف خارج مدينة الجزائر

وثائق أوقاف مدينة البليدة وفحصها (1792-1873م)

رابح كنتور

تتناول مداخلتنا هذه وضعية الأوقاف بمدينة البليدة وفحصها ما بين 1792 و1873م، وذلك من خلال التعريف بالمصادر المتعلقة بهذه الأوقف، والتي هي في الأساس تتكون من وثائق المحاكم الشرعية (المعروفة بمجموعة Z) وسجلات البايليك، مع بعض الكتابات المعاصرة أو المتأخرة المتعلقة بالوقف بالبليدة وناحيتها في تلك الفترة.

إن المادة التاريخية المتعلقة بأوقاف البليدة وفحصها كفيلة في نظرنا بتمكين الباحث من التعرف على واقع الوقف وانعكاساته على مختلف أوجه الحياة، وبذلك يمكنه رسم معالم الواقع

الاجتماعي والثقافي وحتى النشاط الاقتصادي والإجراءات الإدرية بالبليدة وجهاتها. على أن ذلك يتطلب رصد المعلومات التي تضمنها وثائق الوقف هذه في جداول وقوائم حسب أصحاب الوقف والمستغلين له والمنتفعين به والمشرفين عليه.

إن هذه المعومات التي توفرها وثائق الوقف والدلالات التي قد تستنتج منه اعتمادا على تحليلها واستخلاص المعطيات منها، نعتبرها الوسيلة الملائمة لرسم صورة واقعية دقيقة لتعامل الناس في حياتهم اليومية وطبيعة العلاقات الاجتماعية والنشاطات المترتبة عنها.

إن موضوع هذه المداخلة يندرج في إطار تحضير رسالة جامعية نأمل أن نصل فيها إلى نتائج تمكننا من كتابة تاريخ محلي يتجاوز العموميات ولا يقتصر، كما هو شائع، على الأحداث المعروفة، وبذلك يفتح لنا الباب لمواصلة البحث في مجال الوقف بمختلف مظاهره وجوانب الحياة المتصلة به.

Les waqfs de Blida et de son fahs (1792-1873)

Rabah KENTOUR

N[illegible] dans cette [illegible] la situation des waqfs dans la [illegible] de B[illegible] et son fahs entre 1792 et 1873 à travers [illegible] des sources d'archives différentes. Il s'agit essentiellement de documents des tribunaux (El Mahkama) [illegible] sous le sigle Z et de documents des [illegible] de B[illegible] ainsi que des écrits d'époque consacrés aux waqfs de Blida.

Les matériaux historiques relatifs aux waqfs de Blida et son fahs sont suffisants pour permettre au chercheur pour connaitre la situation des waqfs et leur impact sur les différents aspects de la vie de la société locale. Cela passe par l'établissement de tableaux et de listes des fondateurs des waqfs, des exploitants, des bénéficiaires et des gestionnaires. Ces instruments permettent de faire des analyses et de tirer des enseignements sur les waqfs, utiles pour dessiner les contours de la vie sociale, culturelle, économique et administrative locale à Blida et ses environs.

L'écriture de la riche histoire locale de Blida, dont les documents du waqf sont les principaux instruments, nous permettra de dépasser les généralités, les aspects connus et les clichés répandus pour une connaissance historique accordant une large place à la vie quotidienne des personnes et leurs relations qu il entretenaient entre eux.

وثائق أوقاف مدينة البليدة وفحصها (1792-1873م)

رابح كنتور

تتكون الوثائق الخاصة بأوقاف البليدة من:

1 - سجلات المحاكم الشرعية:

تحتوي على عقود البيع والشراء والتحبيس ابتداء من نهاية القرن الثامن عشر وحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهي تتعلق بقضايا الوقف داخل البليدة وفحصها، وهذا ما يسمح لنا بالتعرف على الملكية العقارية المنتشرة بالبليدة وفحصها، وهي في أغلبها أوقاف للمؤسسات الدينية والتربوية والاجتماعية المحلية، على أن الجزء الأهم منها يعود إلى مؤسسة الحرمين الشريفين. هذا وتتميز هذه الوثائق بانعدام التنظيم والتسلسل الزمني، بالإضافة إلى كون البعض منها يخلو من أي تاريخ يحدد الفترة الزمنية التي يعود إليها.

٤ - سجلات البايليك

[illegible] سجلات [illegible] عددها ما [illegible] مدينة البليدة وهي [illegible] داخل المدينة وخارجها خلال القرنين [illegible] عشر ( )

[illegible] جدولين اعتمادا على سجلات المحاكم الشرعية [illegible] التي [illegible] عليها الجدول الأول خاص بعقود البيع والشراء التي [illegible] بعض الأملاك بالبلدة وخارجها، قبل وقفها والجدول الثاني [illegible] للنساء.

أ - الجدول الأول:

عقود بيع وشراء أملاك عقارية وزراعية قبل وقفها (تحبيسها) (اعتمادا على وثائق المحاكم الشرعية)

رقم الوثيقة	تاريخها	البائع	الشاري	موضوع الوثيقة	قيمة العناء	متولي العناء	اسم القاضي (الناضر)
علبة 104 105 وثيقة 93-97	أواسط ذو القعدة الحرام 207هـ 1792م	مصطفى بن حسن بن دالي الانكشاري		شراء بحيرة خارج البليدة	1273 ريال دراهم صغار		
علبة 104 105 وثيقة 61 93	أوائل ربيع 1 231هـ 1816م	المكرم الحاج احمدني	المكرم محمد بن حسين خوجة	شراء جنة خارج البليدة	1600 ريال دراهم صغار		
علبة 104-105 وثيقه 70 104	أوائل صفر 225هـ 1810م	اشتراك بين حسين بن بحرية وسي محمد المراري الحاج محمد	المكرم حسين بن بحرية	شراء بحرة بتراب تيميزار بالبليدة	5 دنانير سلطانية ذهب		
علبة 104 105 وثيقة 101 75	أوائل ربيع 1 235هـ 1820م	الربيعي الانكشاري	المكرم محمد بن أحسن خوجة	شراء جنة خارج السيدة	1200 ريال دراهم صغار		

رقم الوثيقة	تاريخها	الشاري	البائع	موضوع الوثيقة	قيمة العقار	متولي العقار	اسم القاضي (الناظر)
علبة 104-105 وثيقة 82 137	أوائل رجب 1213هـ1798م	مصطفى بن محمد الصغير	المكرم الحاج بن يوسف بودرغومة	شراء جنة بفحص البوارس بالبليدة	400 ريال دراهم صغار		
علبة 104-105 وثيقة 84 140	أوائل جمادى 1 1234 1819م	مبارك بن بلقاسم بن عمر الصالحي	بلعطار الحداد	شراء بحرية بفحص تزمورت بالبليدة	700 ريال دراهم صغار		
علبة 104-105 وثيقة 87-144	أواسط رجب 1230هـ 1815م	ابراهيم بن المجلوب النجار	المكرم محمد بن تبيت النجار	شراء جنة خارج البليدة	1600 ريال دراهم صغار		

رقم وثيقة	تاريخها	المحبس	المحبس عليه	موضوع الوثيقة	قيمة العناء	متولي العناء	اسم القاضي (الناظر)
[illegible]	أواخر محرم [illegible]هـ [illegible]م	سي مصطفى بن القاصي	للمكرم محمد بن القرانة الدوكي الذي حبسها على نفسه ثم على العقب ثم على جامع بن سعدون بالبلدة	بيع نصف الجنه خارج البليدة بفحص لمعدن	مائة دينار كلها عينا سلطانية	—	—
[illegible]	أواسط شعبان [illegible]هـ [illegible]م	المكرم الحاج محمد بن العرنة الحوكي	حبس على نفسه ثم على العقب ثم على جامع بن سعدون بالبليدة	تحبيس سقف من الجنة	200 دينار عينا سلطانية		

رقم الوثيقة	تاريخها	المحبس	المحبس عليه	موضوع الوثيقة	قيمة [illegible]	[illegible]	[illegible]
علبة 1/41 وثيقة 32 [illegible]	1200 هـ [illegible] م	عبد القادر [illegible]	[illegible]	[illegible]			
علبة [illegible] وثيقة [illegible] صفحة [illegible]	[illegible] هـ [illegible] م		[illegible]	[illegible]	[illegible]		[illegible]
علبة 107 وثيقة 11 [illegible]	أوائل جمادى [illegible] هـ [illegible] م	[illegible] مصطفى [illegible]	[illegible]	[illegible]			

رقم الوثيقة	تاريخها	المحبس	المحبس عليه	موضوع الوثيقة	قيمة الكراء	متولي الكراء	اسم القاضي (الناظر)
علبة 106 وثيقة 59 126	أوائل رجب 1210هـ 1795م	الحاج مصطفى بن قادري	محبس على نفسه ثم العقب ثم الحرمين الشريفين	محبس محصرة أسفل باب الزاوية بالبلدة			
علبة 102 103 وثيقة 54	أواسط ربيع II 1234هـ 1819م	مسعود بن أحمد	محبس على الوالده رحمه ربه	محبس الماء الهابط من وادي من غره لمدة ثلاثة أيام في الأسبوع لسقي محامر حرزونه			أحمد العدل موسى بن لحج سعيد بن أولاد نعمش
علبة 102-103 وثيقة 51 92 ف	أوائل رجب 1217هـ 1803م	عبد الله بن الحاج أبي القاسم	محبس على نفسه ثم على العقب ثم على المسجد	محبس المحصرة الكائنة خارج البلدة			

رقم الوثيقة	تاريخها	المحبس	المحبس عليه	موضوع الوثيقة	قيمة العناء	متولي العناء	اسم القاضي (المفتي)
علبة 104 105 وثيقة 95-127	أوائل 223اهـ 1808م	المكرم محمد عبد الله الصمد	سي محمد بن المالك ثم أعقابه	أجنحه محبسة بحمص لبليده	200 ريال دراهم صغار		
علبة 104 105 وثيقة 36-11	أواخر رمضان 2.9 اهـ 1804م	حليمة بنت قاسم ابن الروشي	الحرمين الشريفين	تحبيس حبة داخل البليدة			[illegible]
علبة 104-105 وثيقة 114 30	أوائل رجب 122 هـ 1804م	الوليه خيرة بنت أحمد بن عيسى	على نفسها ثم العقب ثم الحرمين الشريفين	تحبيس ملابسها بحوش لتوت بالبليدة			
علبة 104-105 وثيقة 126 91	أواسط ربيع ا 207اهـ 1792م	قويدر بن المربي	على نفسه ثم العقب على الحرمين الشريفين	تحبيس قطعة أرض محررة في البليده			
علبة 106 وثيقة 60 135	أواخر رمضان 1212 هـ 1797م	اشتراك أولاد لحاج محمد	باعوا بحيرة أسهم للقايد	تحبيس بحيرة خارج البليدة	[illegible]		

رقم الوثيقة	تاريخها	المحبس	المحبس عليه	موضوع الوثيقة	قيمة العناء	متولي العناء	اسم القاضي (الناصر)
		بن الشرقي وهم محمد أحمد محمد الصغير- الزهرة وأمهم الولية طومة بنت محمد المرموشي	حبس الذي حبسها على نفسه ثم على العقب ثم على فقراء الحرمين الشريفين		زهما سلطانية		
علبة 106 وثيقة 75 173	أواسط شعبان 1213هـ 1798م	محمد بن رزيقة المرادي	محبس على نفسه ثم العقب ثم الحرمين	محبس [illegible] قرب [illegible]			
علبة 106 وثيقة 46-119	أوائل جمادى ا 1210هـ 1795م	المكرم الحاج ابراهيم باي ناحية	على نفسه ثم العقب ثم الحرمين	محبس ملكه من البلاد موضع بن حلال			

رقم الوثيقة	تاريخها	المحبس	المحبس عليه	موضوع الوثيقة	قيمة العناء	متولي العناء	اسم القاضي (الناظر)
		البيطري					
علبة 106، وثيقة 49-106	أوائل جمادى II 1245هـ 1830م	محمد بن مزانة الحوكي	تحبيس على نفسه ثم على عقبه ثم على جامع بن سعدون بالبليدة	تحبس جميع داره مع الجنة خارج البليدة			
علبة 106 وثيقة 90-104	أوائل محرم 1220هـ 1805م	يمونه بنت عبد الرحمن	على نفسها ثم على العقب وبعد ذلك على مكة والمدينة	تحبس جميع الدار بزنقة باب الزاوية بالبليدة			
علبة 106 وثيقة 43	يناير ١٢٦٠هـ 1845م	محمد بن ابراهيم قاضي المالكية	تحبيس على الجامع الأعظم بالبليدة	تحبيس أملاك البليدة ودار بالجزائر			

رقم الوثيقة	تاريخها	المحبس	المحبس عليه	موضوع الوثيقة	قيمة العناء	متولي العناء	اسم القاضي (الناضر)
علبة 35 سجل 366 صفحة 37	أواخر صفر 1211هـ 1796م	أمنة بنت الجيلالي الشرشالي	تحبيس على نفسها ثم على العقب ثم على المسجد الأعظم بالبليدة	تحبيس الجنة التي على ملكها			
علبة 35 صفحة 59	رجب 1218هـ 1803م	المكرم أحمد بن محمد الحاج	تحبيس على نفسه ثم على العقب ثم على المسجد الأعظم بالبليدة	تحبيس دار داخل البليدة			
علبة 35 سجل 465 صفحة 67	أواخر رجب 1227هـ 1812م	حسن بن قارة علي الانكشاري	تحبيس على نفسه ثم العقب، ثم النصف على	تحبيس بحيرة أسفل باب السبت بالبليدة			

رقم الوثيقة	تاريخها	المحبس	المحبس عليه	موضوع الوثيقة	قيمة العناء	متولي العناء	اسم شاهد (الناسخ)
علبة 38 سجل 360- 459 صفحة 9	أوائل 1222هـ 1807م	المحسنين هم العربي بن قارة ابراهيم سيد ابراهيم – اس الزينوبي سيدى مصطفى شاوش – سي محمد	الجامع الأعظم بالبلده والنصف الاخر لجامع تحبيس على مكة والمدينة	تحبيس بحيرة داخل البلدة وخارجها 20 بحيرة بالبلده 01 بحيره بالبليده 01 بحيره خارج البليده 01 بحيرة			

رقم وثيقة	تاريخها	المحبس	المحبس عليه	موضوع الوثيقة	قيمة العناء	متولي العناء	اسم القاضي (الناظر)
		بن رمضان سيدي محمد بن عبد القادر بن عود سيد الحاج		خارج البليدة 15 بحيرة باب السبت بالبليدة			
عدد سجل صفحة			تحبيس حوانيت (كراء)	تحبيس حوانيت (كراء)	671 ريال كل سنة		
عدد سجل صفحة			تحبيس على مكة والمدينة	تحبيس ديار (كراء)	3136 ريال كل سنة		

الجدول الثاني

وقف النساء للعبدة وفحصها (معتمدا على سجلات [illegible])

رقم الوثيقة	تاريخها	المحبس	المحبس عليه	موضوع الوثيقة	[illegible]	[illegible]	[illegible]
110	1157 هـ	الولية [illegible]	[illegible]	[illegible]			
110	[illegible] هـ	[illegible]	[illegible]	[illegible]			
111	[illegible] هـ	[illegible]	على [illegible] ثم على [illegible] ثم على [illegible]	[illegible]			

رقم الوثيقة	تاريخها	المحبس	المحبس عليه	موضوع الوثيقة	قيمة العناء	متولي العناء	اسم القاضي (الناضر)
111	1186 هـ	الولية فاطمة بنت لحاج محمد المعراوي	على نفسها ثم على ذريتها وأعقابهم ثم على الحرمين لشريفين	ثلاث بيوت من دارها الكاينة عند باب السور بالبلدة			
112	1184هـ	الولية عائشة بنت الحاج حسين	على نفسها ثم على الحرمين الشريفين	جميع الدار المعروفة بدار الحاج محمد الحفاف بالبلدة			
113	1182هـ	الولية مريم بيت سليمان	على نفسها ثم على الحرمين	جميع الدار الكاينة بحومة العرايش فوق العين الشهيرة بدار بابا علي			

رقم الوثيقة	تاريخها	المحبس	المحبس عليه	موضوع الوثيقة	قيمة العناء / متولي العناء	اسم القاضي (الناصر)
				بالبليدة		
115	1222هـ 1807 م	الولية يمونة بنت عبد الرحمان	على نفسها ثم على الحرمين الشريفين	جميع الدار والمحبرة الكاينتين بالبليد		
122	بدون تاريخ	الولية أمنة بنت الهاشمي	على نفسها ثم على الحرمين الشريفين	تحبس جميع الجنة الكاينة بفحص العشر خارج البليدة المعروفة بجنة القايد محمد بن عزوز		
123	بدون تاريخ	الولية خديجة بنت عبد		تحبيس بيع الجنة الكاينة		

رقم الوثيقة	تاريخها	المحبس	المحبس عليه	موضوع الوثيقة	قيمة [illegible]	متولي [illegible]	اسم القاضي ([illegible])
		الرحمن	[illegible]	[illegible]			
127	بدون تاريخ	حليمة بنت يحي	على نفسها ثم على أعقابها	[illegible]			
127	بدون تاريخ	الولية حليمة بنت الحاج أحمد	على نفسه[illegible] ثم على [illegible]	[illegible]			
127	بدون تاريخ	الحاجة عائشة بنت الحداد	على نفسها ثم على	[illegible]			

رقم الوثيقة	تاريخها	المحبس	المحبس عليه	موضوع الوثيقة	قيمة العناء	متولي العناء	اسم القاضي (الناضر)
				بالبلدة			
١٢	بدون تاريخ	الولية يمونة بنت ابراهيم	على نفسها ثم على أحفادها	تحبيس جميع أراضيها في الحوش الكاين بوادي شفة خارج البليدة			

حتى يمكن فهم مضمون الجدولين السابقين والانتفاع بمضمونهما يجدر بنا تسجيل الملاحظات التالية

أ - **الوقف الخيري (العام):** وهو تلك الأملاك والعقارات التي حبست على وجوه البر، سواء كان على أشخاص معينين كالفقراء والمساكين والعجزة، مثل ما جاء في علبة 35، سجل 459، صفحة 67 «تحبيس بحاير وديار وأحواش وجنات داخل البليدة وخارجها على فقراء الحرمين الشريفين»(2) أو كان على جهة من جهات البر العامة كالمساجد والمدارس.

ب - **الوقف الأهلي (الخاص):** وهو تلك الأملاك والعقارات المحبسة على الواقف ثم على أولاده وأحفادهم وبعد انقضاء العقب على المؤسسات الدينية كالحرمين الشريفين، مثل «قام المكرم الحاج ابراهيم بتحبيس بحيرة قرب البليدة، في أواسط جمادى I 1210هـ / 1795م على نفسه ثم على العقب ثم على الحرمين الشريفين»(3).

3 - مقاصد الوقف:

تتنوع مقاصد الوقف بالبليدة وفحصها، فبعضها محبس على الفقراء والمحتاجين المحليين، والبعض الآخر مخصص للمؤسسات الدينية والمرافق الاجتماعية المحلية كترميم المساجد (الجامع الأعظم بالبليدة، جامع القهوة بالبليدة) والكثير منها يعود على فقراء الحرمين الشريفين أو على الحرمين الشريفين

4 - الجوانب الاقتصادية الاجتماعية والثقافية للوقف:

نحاول في مداخلتنا حول أوقاف البليدة، إظهار الوقوف كعامل مؤثر في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية بالبليدة وفحصها عند استقرار الأندلسيين وارتباطهم بالزراعة في سهل متيجة الخصيب حتى السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي.

فبالنسبة للحياة الاقتصادية يمكن لنا الاطلاع على أسماء الملكيات والدكاكين والأحواش والبحاير والديار التي تعود إلى مؤسسات الوقف، كما تسمح لنا وثائق الوقف أيضا بأخذ صورة واضحة عن انتشار ملكيات الموقوفة ومقارنتها بالملكيات الخاصة والعامة وكل قضايا التعامل المتعلقة بالوقف مثل تولي العناء (كراء) لبعض المحلات التجارية أو الأراضي الزراعية وهذا ما يساعدنا على معرفة مكانة العائلات صاحبة الوقف، وكيفية توزيع مدخولات الوقف بين المنتفعين به والمستغلين له، ثم أخذ فكرة واضحة عن طبيعة النقود وطريقة استعمالها واختلاف أصنافها.

أما ما يخص الحياة الاجتماعية فوثائق الوقف تمكننا من معرفة ألقاب أصحاب الوقف وتحديد انتمائهم الطائفي ووضعهم الاجتماعي، ودافع تحبيسهم على المرافق العامة كالعيون والطرق ورعاية أماكن العبادة. في حين يمكن معرفة الحياة الثقافية والدينية بالاطلاع على أسماء المساجد مثل مسجد سيدي الكبير بالبليدة الذي يعود إلى الولي الصالح الأندلسي

«سيدي أحمد الكبير» وبعض المساجد الأخرى، منها مسجد القهوة، المسجد الأعظم الموجودين داخل مدينة البليدة، هذا دون أن تغفل دور المجلس العلمي في المجال الديني والتعليمي والقضائي وفي الإشراف على الوظائف الخاصة بالمدارس والمساجد والزوايا.

الخاتمة:

تعتبر وثائق الوقف بمثابة تراث وطني ومصدر أساسي لا يمكن الاستغناء عنه للتعرف على الميدان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والفكري والديني للبليدة في العهد العثماني، فلا يمكن لنا التقليل من أهمية قضايا الوقف، إذ تعد المنطلق الأساسي لدراسة التحولات الاجتماعية والاقتصادية داخل البليدة وفحصها.

إن دراسة التاريخ المحلي وكتابته يفرض علينا العودة إلى وثائق الأرشيف الخاصة بالوقف حتى نتمكن من تغطية كل ملامح الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني، فبدون ذلك تبقى دراستنا مبتورة من أهم مصدر يساعدنا على الوقوف على الأسباب التي أدت إلى عدم انتقال الثروات والمحافظة على البنية الاجتماعية والمستوى الاقتصادي الذي عرف ركودا في أواخر العهد العثماني في الجزائر بصفة عامة.

[illegible] وثائق الأرشيف الخاصة بالوقف، لا ينبغي الاكتفاء بها في [illegible] التاريخ المحلي، بل ينبغي [illegible] إضافة دفاتر الأسر والعائلات وتقاييد [illegible] مثل [illegible]

كما ينبغي الرجوع كذلك إلى بعض الوثائق الرسمية مثل الجريدة الرسمية لحكومة الجزائر (A.G.G) لعامي 1863 و1866 Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie فضلا عن دراسات بعض المؤرخين الفرنسيين المحدثين الذين تناولوا موضوع الوقف في الجزائر بطريقة شاملة مثل إميرت (Emerit)... كما ينبغي الرجوع كذلك إلى ما سجله كل من نقيب الأشراف الشريف الزهار وحمدان خوجة والمفتي القسنطيني وابن العنابي وغيرهم.

إن وثائق الأرشيف الخاصة بالوقف في البليدة بإمكانها أن تعطينا صورة واضحة وتساعدنا على كتابة تاريخنا المحلي، لأنها تقف على حقائق تاريخية صادقة بحجج وأدلة مقنعة تجعلنا نتعامل مع المادة التاريخية بكل صدق واطمئنان.

الهوامش:

سعيدوني ناصر الدين، مدونة المدن الجزائرية، ج 1، مادة البليدة، عمل غير مطبوع في طريقه إلى النشر

سجلات المحاكم الشرعية (المعروفة بمجموعة [illegible])، مركز الأرشيف الجزائري)

وثائق المحاكم الشرعية، علبة [illegible]، سجل [illegible]، الأرشيف الجزائري، ص 67.

وثائق المحاكم الشرعية، المصدر نفسه، علبة 106، وثيقة [illegible].

الأوقاف بالناحية الوهرانية: أوقاف مليانة نموذجا

ودان بوغفالة

تقوم مداخلتنا على عرض واقع الوقف بالناحية الوهرانية انطلاقا من الأوقاف الخاصة بمليانة وفحصها باعتبارها نموذجا لباقي مدن الناحية الغربية من البلاد الجزائرية (تلمسان، وهران، معسكر، مازونة، ندرومة، مستغانم)، وذلك بالرجوع إلى وثائق الوقف المحلية واستخلاص ما تتضمنه من معلومات وما تشتمل عليه من دلالات، سواء ما يتعلق منها بأصحاب الوقف والمنتفعين به والمستغلين له والمشرفين عليه أو ما يتصل بالجهات التي يعود إليها الوقف.

ونعتمد في ذلك على وثائق المحاكم الشرعية وسجلات البايليك ووثائق الأوقاف الخاصة بالأفراد والزوايا والتقاييد الشخصية، التي

يعرف أداة مهمة في استعمال المعلومات وتوضيح بعض القضايا المهمة والجوانب الدريجية المتعلقة بها (الإسطوريعرافية). وذلك أملا في التعرف أكثر على التركيبة الاجتماعية والبيئة العمرانية والذهنية والميول الثقافية والتوجهات الروحية بمليانة ومحصها. لأن ذلك كفيل برسم صورة عن المجتمع المحلي وتحديد مستواه المعيشي ودوافع حيازة العقارات واستغلالها واكتساب الثروة والمكانة بين أفراده

إن مداخلتنا هذه التي تعالج أوقاف مليانة، تندرج ضمن بحث أوسع يشكل إطارا لرسالة جامعية تطمح لأن تعرف فيها بواقع الأوقاف بالناحية الغربية للجزائر وتحديد ما يتصل به من علاقات اجتماعية وحياة أسرية وشروط تعامل الفرد مع وسطه ومجتمعه المحلي وعلاقته بالإدارة المحلية، وذلك في إطار ما توفره الأوقاف من خدمات تعليمية ومعيشية وروحية.

Les waqfs dans la région oranaise: exemple des waqfs à Miliana

Oudan BOUGHOUFALA

Cette communication est [illegible] à la question du waqf dans la région oranaise à travers l'exemple des waqfs de Miliana et [illegible] représentant des waqfs dans les autres régions de la région de l'ouest (Tlemcen, Oran, Mascara, Mazouna, Nedroma, Mostaganem)

Notre approche repose sur le recours aux documents locaux du waqfs et les indications et significations que nous pouvons en tirer sur les fondateurs des waqfs, les bénéficiaires, les exploitants, les gestionnaires et les institutions.

Les documents utilisés sont ceux des tribunaux (Mahkamas), des registres de Beylik, les waqfs des individus et zaouias, les inventaires et écrits établis par

الأوقاف بالناحية الوهرانية: أوقاف مليانة نموذجا

ودان بوغفالة

يقدم هذا المقال امكانية البحث في وثائق ومصادر الوقف المحلية والخاصة بالناحية الوهرانية (بايلك الغرب)، وهو الوقف الذي كان يسجل من طرف القضاء المالكي أو الحنفي، وذلك بغض النظر عن الوقف الشفوي الذي كان متعارفا عليه وجاريا به العمل.

ويدور مضمون هذه الوثائق الوقفية حول ما اعتادت أن تتضمنه صكوك الوقف، من صيغة مشروطة وأسماء الواقفين وأرباب الاستحقاق أو المنتفعين بالوقف، وطبيعة الأوقاف ومواقعها ومداخيلها والوكلاء عليها ونفقاتها. مع العلم بأن هذه الأوقاف تتواجد في عدة جهات، منها الأرشيف الوطني الجزائري (سجلات بيت المال، دفاتر البايليك، عقود المحاكم الشرعية)؛ والمكتبة الوطنية الجزائرية، ومحفوظات الزوايا والعائلات خاصة في المدن التاريخية، مثل ندرومة، تلمسان، وهران

معسكر، مستغانم، مازونة، ومليانة. مع الإشارة إلى أن لغة هذه الوثائق الرسمية عموما هي اللغة العربية المشوبة بالدارجة، والمكتوبة بخط مقروء أحيانا وصعب القراءة أحيانا أخرى

هذا وتمثل الكتابات المعروفة في الجزائر عموما، وفي بايلك الغرب على وجه الخصوص المصدر التاريخي الذي نفهم من خلاله هذه الأوقاف، سواء منها الكتابات ذات الطابع التسجيلي (لاسطوريوغرافيا)، أو ذات الطابع الفقهى مثل النوازل الفقهية (كتب النوازل المحلية أو الوافدة والمتدولة محليا)، وهي تعتبر في أساسها مصادر مكملة ومفسرة للوثائق الأرشيفية. كما تعتبر أيضا تقاييد الفرنسيين حول الأوقاف ومنذ بداية الاحتلال هي الأخرى أيضا ذات أهمية.

أن الهدف من هذه الدراسة -من خلال نموذج مليانة- هو الإشارة إلى الدور الذي لعبته الأوقاف في تنظيم العلاقات الأسرية والاجتماعية، وفي تلبية حاجيات الأفراد والجماعات بما أسسته من مرافق وبما قدمته من خدمات تعليمية ومعاشية وتعبدية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن الإشارة كذلك إلى أهمية هذه الأحباس في الكشف عن النسيج العمراني لأهم مدن الغرب الجزائري، وعن المستوى الذي بلغه المجتمع من الثقافة والتدين. ثم علاقة ذلك بالادارة العثمانية، وبظروف الإقليم الأمنية والسياسة (تمرد القبائل، أمن الطرقات، ثورة الطرق الصوفية، الوجود الاسباني في وهران... إلخ).

كما تظهر أهمية هذه الأوقاف نصا في التعرف بالمصادر والأرياف في ظل الوقف، وعلاقة هذا الأخير بالثروة العامة وتسمية العقارات (القطاع الزراعي القوى الانتاجية، المحاصيل) وتنشيط التجارة ثم تأثير ذلك على تحصيل الضرائب والحركة العامة وعلى الاستهلاك والانتاجية والدخل هذا وتعرفنا الوثائق كذلك ببعض العملات المتداولة انذاك

أوقاف مليانة:

شهدت مليانة على غرار غيرها من المدن الجزائرية ظاهرة الوقف، وهي الظاهرة الدينية التي يمكن من خلال ما يتوفر من وثائقها قراءة مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والروحية لسكان المنطقة، حيث تتضمن هذه الوثائق مادة تاريخية ذات أهمية تمس مختلف جوانب الحياة، وفي هذا الإطار يرى الباحث فاروق مردام باي (Farouk Mardam-Bey) أن عقود لوقف عموما هي وثائق تاريخية، والوقف في حد ذاته هو ظاهرة اقتصادية واجتماعية

مضمون الوثائق:

يحتوي الأرشيف الوطني الجزائري على وثائق وقفية تخص مليانة، وتتوزع سجلاتها على علب (ملفات) سلسلة بيت المال وبيت البايليك

...ب المحاكم الشرعية وهذه الأخيرة تضم العدد الأكبر منها
بخصوص سجلات سلسلة بيت البايلك وسجلات سلسلة بيت المال وبيت
...بيت احصاء الأوقاف في مليانة عموما وتسجيل مداخيلها ومصاريفها
...بيوت والغرف والمخازن)، وعلى سبيل المثال نجد أن أغلب الأوقاف
مسجلة بهذه الصيغة أوقاف الحرمين الشريفين على وجه الخصوص([illegible])
هذا زمام الأملاك الموقوفة على الحرمين الشريفين داخل مليانة وخارجها
نقلت من نسخة منقولة من وثيقة دفتر أوقاف مليانة في سنة 1222 ونومر
458 الدفتر المنقول منه، كما نقلنا من دفترين المتضمنين غلة الأوقاف
المذكورين نومر 467 الأول ونومر 468 الثاني (1).

أما سجلات المحاكم الشرعية فهي عبارة عن عقود وقفية أصلية أو منسوخة. تتضمن أحباسا متنوعة داخل وخارج مليانة تتعلق ببعض المحلات التجارية (الحوانيت). والعقارات المبنية (الديار) التي هي في الأساس مساكن تتكون من عدة غرف صالحة للإقامة عن طريق الكراء. ويتعلق البعض الآخر من هذه الأحباس بالعقارات الفلاحية وأنواعها (قطعة أرض، بحيرة، جنينة).

فإذا أخذنا مثالا عن مضمون سجلات المحاكم، فسنجد الوثيقة الوقفية بهذه السجلات تشتمل على صيغة مميزة يتحدد من خلالها الواقف، وهو في الغالب من جماعة الأعيان المعروفين بالبلد كالعلماء والأشراف وعائلاتهم، وكمثال على ذلك نثبت نص إحدى الوثائق.

«... هذه نسخة رسم تحبيس... حبس الشيخ العالم المحقق البركة أبو عبد الله محمد بن المنعم المرحوم أي الحسن علي الخروبي الطرابلسي جميع الدار الكاينة ببلد مليانة...(5)»، أو مثلما هو يتجلى كذلك في النص التالي:

«الحمد لله، هذه نسخة رسم تحبيس ينقل هنا للحاجة إليه والتوثق بأصله، ولخوف ضياعه، نصه أوله الحمد لله، بعد أن استقر على ملك المعظم الأجل الزكي الأكمل الناسك الأبر المعتمر السيد الحاج محمد أمير ركب الحاج في التاريخ بن المرحوم السيد الخزندي نجل الشيخ البركة المستغاث به في حالة السكون والحركة سيدي أحمد بن يوسف.. جميع البلاد الكاينة بوطن بوحلوان خارج قرية مليانة.. حضر الآن بحضر شهيديه... السيد الحاج محمد المالك المذكور وأشهدهما على نفسه أنه حبّس ووقف لله تعالى البلاد المذكورة...»(6).

وقد يكون الواقف من رجال الإدارة العثمانية كالأغوات والبايات، ومثال ذلك ما نصت عليه هذه الوثيقة. «الحمد لله بعد أن استقر على ملك المعظم الأرفع فخر العالي والقواد من فضله أقطار النواجي والبلاد السيد ابراهيم باي الغرب جميع البلاد المعروفة بزقاقة .. من وطن شلف من عمالة محروسة مليانة.. أشهد الآن المكرم السيد ابراهيم باي الملك المذكور أنه حبس ووقف لله تعالى جميع شطر البلاد المذكورة...»(7).

بحسب طبيعة بحسب الموقوف عليهم (المستفيدون) وهم إما على ثلاثة

أصناف: أو على ذرية حبس بعد أن يحبس المحبس لنفسه أحيانا

المستفيدة في ذريته يتعين الوقف على الزوجة و أبناء الأحباء من الذكور

والبنات والذين سيولدون في المستقبل وبعدهم ينتقل إلى الأحفاد وأحفاد

الأحفاد وأحفاد الأحفاد، على أن ينشأ الجميع على الديانة الإسلامية، وفي

النهاية يتوقف الاستغلال ليستقر عند وقف الحرمين الشريفين بمكة والمدينة

كما تنص الوقفيات نصا على إصلاح الوقف لتظل المنافع قائمة ويظل

الوقف مستمرا، وعلى عدم التحرز على معسر الوقف أو التصرف فيه على

غير ما يريد الواقف. فمن يسعى في تبديل ذلك أو تغييره فالله حسيبه

وسائله يوم الوقوف بين يديه، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب

ينقلبون (8) هذا وتنتهي الوقفية بثبت الشهود بأسمائهم المشهورة

مؤرخة بالتاريخ الهجري من شهر وسنة

إن أقدم وثيقة تتعلق بالوقف في مليانة أمكن الرجوع إليها في وثائق

الأرشيف الوطني الجزائري، تعود إلى أواخر النصف الأول من القرن

السادس عشر الميلادي، فهي مسجلة بتاريخ شهر رمضان عام خمسة

وخمسين وتسعمائة (955هـ) (نوفمبر سنة 1548م)(9) أما أحدث وثيقة

أمكن الاطلاع عليها فهي مؤرخة في 18 محرم 1274هـ (شهر سبتمبر

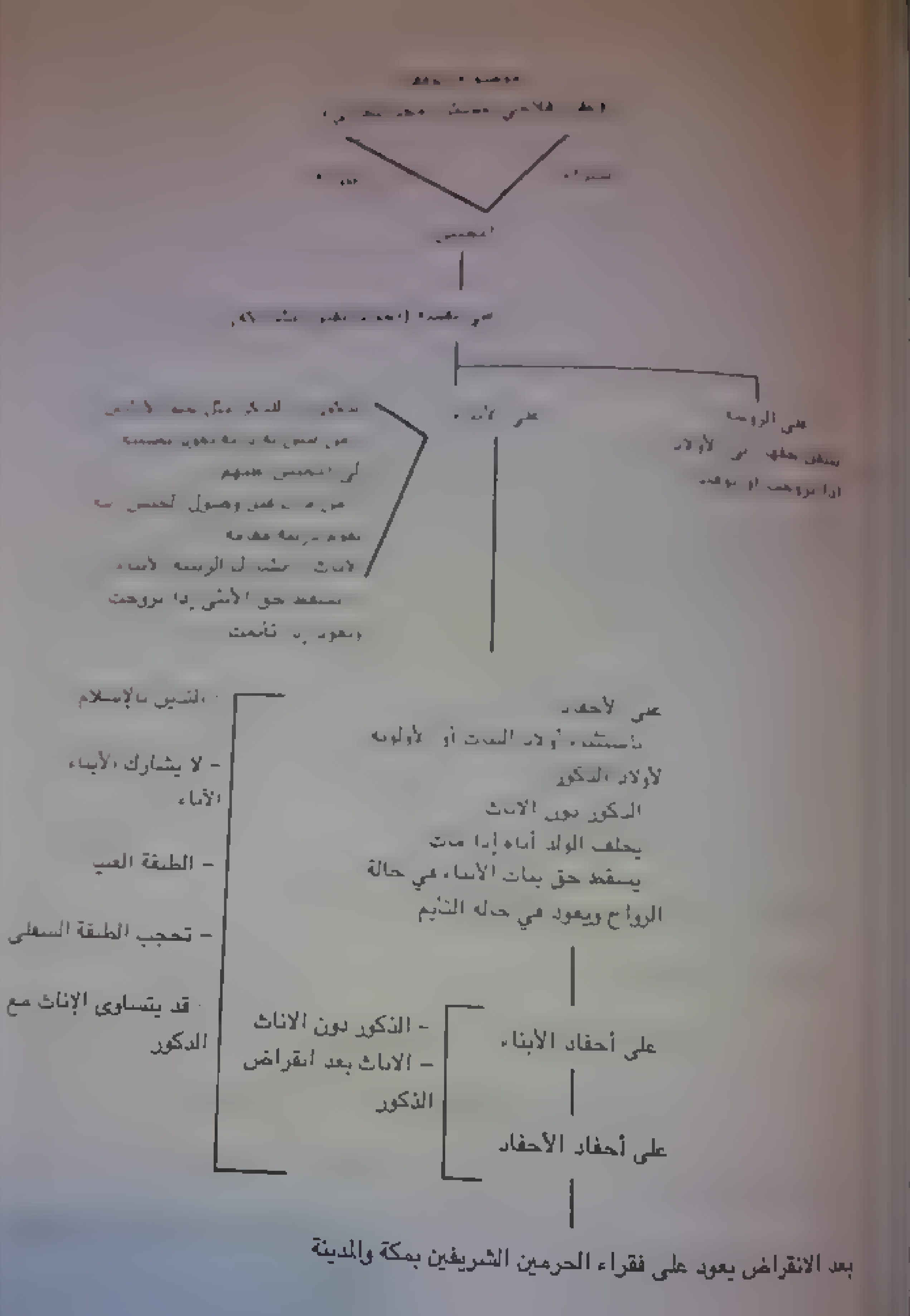
عام 1857م)(10). بينما يعود تاريخ أغلب الوثائق إلى القرن الثامن عشر

الميلادي (حوالي 60 وثيقة)

[illegible]

«مخطط عام عن بعض أحوال انتقال الوقف في مليانة»

(انظر صفحة 215)



يسقط حق بنات الأبناء في حالة
الزواج ويعود في حاله التأيم
- لا يشارك الأبناء الآباء
- تحجب الطبقة السفلى
قد يتساوى الإناث مع الذكور
- الذكور دون الاناث
- الاناث بعد انقراض الذكور
على أحفاد الأبناء
على أحفاد الأحفاد
بعد الانقراض يعود على فقراء الحرمين الشريفين بمكة والمدينة

آفاق البحث

أ- على المستوى الاجتماعي

[illegible]

[illegible] يشار إليهم عند تحديد موقع موضوع الوقف.

كما أن أرباب الاستحقاق المنتفعين الذين خصهم الوقف فهم أفراد الأسرة القائمة، أولا الزوجة وهي أم الأولاد وقد تكون في بعض الأحيان قد سبق لها الزواج ولها ربائب(12)، وهو ما يستدعي متابعة موضوع تعدد الزوجات ومناقشة مسألة الزواج والرغبة في الإنجاب فالأبناء الذين تذكرهم وثيقة الوقف التاريخية لا يزيد عددهم في أقصى الحالات حسب بعض السجلات عن أربعة أو خمسة على الأكثر، ثم ماذا يعني أن يتوفى الشخص عن ابن وحيد ينفرد بالميراث؟(13) وماذا يعني أن يتدرج الوقف على أجيال قبل انقراض العقب ليستقر عند وقف الحرمين الشريفين أو عند غيره؟ إن هذه القضية وقضية دراسة متوسط العمر والوضعية

مستمرة وتأثير الوفاة المفاجئة والوفاة عن [illegible]

الأوبئة والثورات الداخلية، تطرحان التساؤل بالحاح [illegible] التحسس بعد

من عدة الوثائق الوقفية

وإن ظاهرة المفاضلة في المنح من مداخيل الأحباس على أساس قاعدة الميراث في بعض الأحوال وتصرفه عن مضمونه في أحوال أخرى، ثم المفاضلة ما بين الذكور والإناث وما بين أولادهم، تعتبر من الظواهر الاجتماعية الجديرة بالتوقف عندها، لإبراز الأثر الفقهي منها والحقيقة الدينية والتعدين الاجتماعي والاقتصادي والإطار الاستباقي

ومما تقدمه لنا وثائق الوقف كذلك من معلومات يتصل أيضا بالعناصر السكانية التي تتشكل منها البنية الاجتماعية للبلدة، من حيث التركيب الإثني للسكان (العرب، الأترك، الكراغلة، الأندلسيين) وهجرة بعضهم من مختلف المدن والجهات واستيطانهم بالمنطقة وتملكهم للعقارات المبنية والفلاحية، ومن حيث التقسيم الطبقي داخل المجتمع (طبقة العلماء والفقهاء والقضاة، طبقة الأشراف، طبقة العوام)(14)

لقد دافع حمدان خوجة عن الأوقاف، وكان واعيا بالدور الاجتماعي الذي كانت تقوم به المؤسسات الوقفية في مجال التعليم والتكافل الاجتماعي(15)، وهذا ما تعبر عنه الوثائق المتعلقة بالوقف على العموم، إذ جاء في إحدى الوقفيات ما نصه: «.. ويؤثر أهل الحاجة منهم بقدر حاجته دون غيرهم، وإن ركب أحد من عقب الذكور وعقب البنات دين لا يقدر على

أدائه فإنه يؤدي عنه الدين المذكور من غلة الحبس المذكور فيه ...
وفيما يتعلق بحماية المرأة كزوجة وكبنت فقد عبر أحد القضاة عن رغبة الواقف وكتب يقول«... وزوجه الولية حليمة.. لها ربع غلة الحبس المذكور... ومن تزوجت من البنات المذكورات سقط حقها من الحبس المذكور فإن تأيمت رجع إليها.. »(17).

إن استقراء واستنطاق الوثائق تمكننا أيضا من معرفة دواعي تحديد العمران وتوسيعه (الهجرة والنزوح، تحسن المستوى المعيشي، المداخيل) والتعرف على طبيعة النسيج العمراني للمدينة وترتيبه، وذلك بإحصاء أهم الأحياء السكنية المكونة لها ومواقع المحلات والأسواق والمقاهي والمساجد والأضرحة والفنادق والمطاحن. وتمكننا وثائق الوقف من الإجابة عن السؤال التالي: هل كانت مليانة مدينة مجهزة بالمرافق الضرورية المعروفة آنذاك، وبها أحياء تتكون من مساكن فردية (الدار)؟ أم كانت فقط مجرد تجمع للأحياء والسكنات الجماعية (الحوش)، ونقطة اتصال للضواحي (الفحص)؟(18) ومما يزيد في شهية البحث عن إجابة كافية مقنعة لهذا السؤال هو وصف «القرية» الذي ورد في بعض السجلات(19).

ب - على المستوى الاقتصادي

إن وثائق الوقف تستعرض المداخيل والمصاريف المتعلقة بالأوقاف كما تعطي لنا أرقاما هامة مع تحديد أسماء العملات المتداولة المحلية والأجنبية(20)، فضلا على أن وثائق الوقف تعرفنا على وضع الملكية

وسه بها عن طريق البيع مع تحديد ثمنها في بعض الأحيان هذا وتكمن

همية التعرف على نوع العملة وكيفية صرفها وحجم تداولها في تقدير

مدى حيوية النشاط الاقتصادي بالمدينة وحركة النقود فيها، وعلاقة ذلك

بالثقة في التعامل وبالإدخار والمقايضة، وانفتاح التجارة على العالم

الخارجي، ومكانة العملة المحلية وسيادتها(21). ورسم الحدود العامة

الدنيا والقصوى للقدرة الشرائية ورصد تطور الأسعار.

كما أن بعض المعطيات المتفرقة بوثائق الوقف والمرتبطة بالأشخاص تظهر لنا أهم النشاطات الاقتصادية، من زراعة وحرف مهنية وتبادل تجاري. وهذا ما يساعد على تقدير الثروة لدى الفئات المالكة، ويكشف لنا عن بعض ميكانيزمات استغلال العقار والثروة المائية وطرق التخزين «المطامير»(22)، ويبرز لنا العلاقة الاقتصادية ما بين المدينة وأطرافها (Les foubourgs) وما بين المدينة والريف (Le fahs). فالعقارات اعتمادا على وثائق الوقف منها ما هو صالحا للحراثة بطبيعته «البلاد المعدة للحراثة»، وما هو عبارة عن حقول بها أشجار مثمرة «أجنة وبحاير» وهذا ما كانت تنص عليه الوقفيات وتسمي الأماكن التي يتوزع فيها النوع وتحدد موقعها.

وتتطرق بعض الوثائق أيضا إلى عدد من الصناعات بطريقة أو بأخرى، وتأتي في مقدمتها الصناعة الغذائية ممثلة في أفران الخبز «الكوشة» المنتشرة بالأحياء، وفي مطاحن الحبوب ومعاصر الزيتون.

وفي الأخير، تبقى إشكالية البحث فيما يتعلق بالتصدر بطرح التساؤل التالي: إذا كانت الأوقاف في مليانة وفي غيرها من مدن الجزائرية قد حققت بعض النتائج الإيجابية على الصعيد الاجتماعي، فهل استطاعت أن تحقق مثل ذلك على الصعيد الاقتصادي؟ وإلى أي مدى ساهمت في تحريك الاقتصاد وتفعيل قطاعاته في الوقت الذي كانت فيه المدن بأوروبا تتجه إلى ممارسة الزراعة على أساس الربح ووفرة الإنتاج والاستثمار، وتسعى إلى تطوير الصناعة(23)

الهوامش:

(1) - كانت الناحية الوهرانية ببايلك الغرب تشمل مليانة في أقصى حدودها الشرقية، وهذا عندما كان المجال الجغرافي للناحية يمتد من المملكة المغربية غربا إلى بايليك التيطري ودار السلطان شرقا ومن البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى مشارف الصحراء جنوبا وتغير هذا المجال بالزيادة والنقصان خلال فترة الحكم العثماني وأثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر كذلك حيث كانت مليانة وضواحيها تابعة لبايلك الغرب عندما كانت عاصمته مازونة (1563-1701 م)، وأصبحت تابعة لدار السلطان بعد ذلك خلال القرن الثاني عشر للهجرة (18م)، ثم عادت مرة أخرى إلى بايلك الغرب في أوائل القرن الثالث عشر للهجرة (19م)، وضمها في الأخير الاستعمار إلى عمالة الجزائر

تتمتع مليانة بموقع استراتيجي هام، ولعل هذا تسبب في عدم استقرار انتمائها الاداري، كما جعلها هذا الموقع أيضا ولفترة طويلة من التاريخ تستقطب اهتمام الرحالة الذين خلدوها في كتاباتهم، فضلا عن أن هذا الموقع سمح لها أن تصبح مركزا تجاريا ونقطة اتصال ما بين حواضر المغرب الأوسط (قسنطينة، بجاية، الجزائر، وهران، تلمسان)، فهي تبعد عن مدينة وهران بحوالي 310 كلم وتقترب من مدينة الجزائر بحوالي 120 كلم، صنفها حمدان خوجة في كتابه «المرآة» ضمن المدن الواقعة في الجهة الغربية من الجزائر

[illegible]

... عن طريق الأمر ... [illegible]

... يكون قصد من الوقف في الحاكم ... [illegible]

... مدة ارتشيفه ثوبة كما هو الحال ... [illegible]

(1) انظر على سبيل المثال

- سلسلة بيت البيليك/ العلبة رقم ... / السجل رقم

- العلبة رقم ... / السجل رقم ...

- سلسلة بيت البايلك/ العلبة رقم ... / السجل رقم ...

- العلبة رقم ... / السجل رقم ...

(4) سلسلة بيت المال وبيت البايلك/ العلبة رقم ... / السجل رقم

(5) - سجلات المحاكم الشرعية/ العلبة رقم ... / السجل رقم ...

(6) - سجلات المحاكم الشرعية/ العلبة رقم ... / السجل رقم ...

(7) - سجلات المحاكم الشرعية/ العلبة رقم ... / السجل رقم ...

انظر أيضا تحبيس دار باي تيطري ... في

س م ش/ع 34 / س ...

(8) - س م ش/ع 34 / س ...

(9) - انظر س م ش/ع 27-1 / س 45

(10) - انظر س م ش/ع 114-115 / س ...

(11) - راجع الملحق رقم 16 عند

Gerard Busson de Janssens, Contribution à l'étude des Habous publics algériens. G.G.A. 1950, p. 224

(12) - لها أولاد من زوج آخر

(13) - س م ش/ع 34 / س 18.

(14) - تذكر بعض السجلات عبارة «زقاق العمة».

(15) - Hamdan, op. cit., pp. 230-236.

(16) س م ش/ع [illegible] / ص [illegible]

(17) س م ش/ع [illegible] ص [illegible]

(18) عن معنى مصطلح «الدار» ومصطلح «الحوش» عند السوريين [illegible] الوجود العثماني وبعد ذلك، انظر مقال الأستاذ [illegible]

[illegible] de l'habitat en Syrie aux [illegible] XVIIIe [illegible]

(19) س م ش/ع 20 1 / ص [illegible]

(20) سلسلة بيت البايلك

ع 90-106 /ص 187

ع 3-7 249 /ص 28

(21) - عن موضوع العملة، انظر

ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830) الجزائر، 1979، ص ص 189-224.

(22) - س م ش/ع 34 / ص 9

(23) ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، العهد العثماني، سلسلة الجزائر في تاريخ «4»، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 89

الوقف بمنطقة القبائل من 1817 إلى 1878م

زيدين قاسمي

عرفت منطقة القبائل كغيرها من المناطق الجزائرية انتشار ظاهرة الوقف بالريف وبالتجمعات السكانية (القرى) على حد سواء، ونظرا لتحكم الزوايا وتأثيرها في مختلف مجالات الحياة ببلاد القبائل فقد ارتبطت أغلب الأوقاف بها

على أن الباحث في وضعية أوقاف الزوايا بمنطقة القبائل يواجه صعوبات لقلة المعلومات وندرة المصادر التي نتجت عن ضياع الوثائق، فضلا عن كون عملية الوقف، وإن كانت لفائدة الزوايا، كثيرا ما كانت تتم من أفراد الجماعة بصفة شفوية وبدون تسجيل للعقد، وهذا ما يلاحظ خاصة أواخر العهد العثماني لانتشار الفتن وشيوع الاضطرابات

هذا بالإضافة إلى أن الملكيات الموقوفة غالبا ما كان يصرح القائمون عليه في فترة الاحتلال الفرنسي بأنها ملكيات خاصة وذلك تهربا من القوانين الإدارية الفرنسية التي كانت تسعى لوضع يدها على الملكيات الموقوفة وبيعها في المزاد أو إدراجها ضمن الملكيت التبعة للمصلحة العقارية (الدومين).

مع أخذ هذه العصوبات بعين الاعتبار، فإننا نحاول في هذه المداخلة أن نحدد وضعية الأوقاف في بلاد القبائل وخاصة منها أوقاف الزوايا، وأن نظهر مدى تأثيرها على المجتمع المحلي، حيث كانت الأوقاف وسيلة فعالة في أداء الزوايا للوظائف التعليمية والروحية والاجتماعية والاقتصادية التي تطلبه منها المجتمع المحلي والتي نتج عنه سد حاجات السكان في تلك المنطقة والمحافظة على تماسكهم وتوازنهم.

Les waqfs en Kabylie de 1817 à 1870

Zidine KACIMI

Le waqf ou habous est un phénomène très répandu en Algérie, à l'instar des autres pays musulmans. Cette tradition était ancrée aussi bien dans les régions rurales que dans les villes, notamment durant le 18è siècle et le début du 19è, pour diverses raisons. En Kabylie, la procédure du waqf était intimement liée aux nombreuses zaouïas implantées dans la région et qui jouaient un rôle primordial dans les divers aspects de la vie sociale locale.

Ceci dit, le chercheur dans le domaine du waqf en Kabylie est confronté au manque d'information et à la rareté des sources historiques dus à la perte de fonds de zaouïas. Par ailleurs, l'acte de constitution de waqfs était généralement un acte conclu entre les membres de la communauté qui prenait une forme orale et qui n'était

[illegible] c'était le cas dans les villes à la fin de l'époque ottomane. Aussi de nombreux biens waqfs étaient présentés, au devant de la colonisation française, comme des propriétés privées par crainte de l'application des procédures administratives visant l'abolition des waqfs, leur mise en vente ou leur rattachement au portefeuille foncier du service des Domaines.

Cette communication est une présentation des difficultés auxquelles le chercheur est confronté dans l'étude de la situation des waqfs, notamment ceux des zaouïas qui assuraient un rôle primordial dans la société locale dans les domaines de l'enseignement, du culte, de l'organisation socioéconomique. Elles préservaient ainsi la cohésion et l'équilibre de la communauté et lui assuraient ses besoins vitaux.

الوقف بمنطقة القبائل من 1817 إلى 1878م

زيدين قاسمي

لقد انتشرت الأوقاف ببلاد القبائل منذ القرن السابع الهجري، الثالث عشر الميلادي، وتوسعت أكثر في أواخر العهد العثماني، وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بظاهرة الزوايا التي تعج بها هذه المنطقة ولقد لعبت هذه الزوايا، عن طريق أوقافها، دورا رياديا في المجتمع وذلك في مختلف المجالات، لذا حضيت باحترام السكان الذين جعلوا منها محورا أساسيا في حياتهم اليومية، وسخروا لها أعز ما يملكون من أجل إستمرارية وجودها ونشاطها.

وسنتطرق في عرضنا هذا إلى المشكلات التي واجهتنا وبحثنا هذا مع تركيزنا على ذكر الوثائق الوقفية، قبل أن نستعرض في الأخير نموذجا ببلاد القبائل، وقد وقع اختيارنا على زاوية سيدي عبد الرحمن اليلولي.

I - مشكلات البحث في ظاهرة الوقف في منطقة القبائل

إن الباحث في وضعية الوقف بمنطقة القبائل يواجه صعوبات [illegible] تلخصها فيما يلي

- ندرة المصادر وقلة المعلومات التي تناولت الوقف في هذه [illegible] رغم كون هذه الأخيرة تعج بعدد من الزوايا والمعاهد (1) [illegible] منها نصيبا محترما من الأملاك الوقفية وقد نتج هذا العامل عن [illegible] الوثائق في بعض الأحيان

أ - إن عملية التحبيس، غالبا ما كانت تتم بصفة شفهية دون تسجيل للعقد، وقد تفشت هذه الظاهرة، لاسيما في أواخر العهد العثماني، وهذا الأمر يمنعنا من المعرفة الحقيقية لوضعية الوقف في تلك الفترة الزمنية الذي ساد فيها الاضطراب واضطر الأشخاص إلى تحبيس أملاكهم حتى يحافظوا عليها

ب - إن الملكيات الموقوفة، غالبا ما اعتبرت في العهد الإستعماري ملكيات خاصة، فنتيجة للسياسة الإستعمارية، كانت هذه الملكيات تسجل على أسماء أشخاص ثقاة ذوو علاقة بالمؤسسات الدينية ذاتها متعهدون باستغلالها لصالح الأوقاف وقد أسفر عن ذلك وقوع الملكية الوقفية في ثلاث حالات أساسية:

ب1 - الأملاك الوقفية المعترف بها والمسجلة لصالح مؤسسة دينية.

ب2 - الملكية الوقفية، التي توارثها بعض الأشخاص عن ابائهم

واستبدادهم، فاعتبروا الأصحاب الشرعيين لاستغلالها، وهذا ما جعلها عرضة لتصرفهم

ب- الأوقاف التي تحولت إلى ملكية خاصة منذ عهد الاحتلال، بعد أن تم تسجيلها رسميا بأسماء الذين أصبحوا مالكين لها(2).

وتعتبر الحالتان الأخيرتان من أكبر العراقيل التي تواجه الباحث في الوقف في بلاد القبائل.

ج- إن إدارة الإحتلال الفرنسي بالجزائر لم ترحم ممتلكات الأوقاف، إذ شنت ضدها حملة واسعة عبر سلسلة من القوانين والقرارات التي استهدفتها قصد الاستحواذ عليها، ومن بين تلك القوانين التي مست الوقف منطقة القبائل بشكل أوسع نجد قانون 16 جوان 1851م الذي حدد في مادته الثانية ملكية الدولة التي تتكون من العقارات التي تؤخذ من سبيل ومن الممتلكات الأخرى مجتمعة في الدومين بقرار أمر صادر قبل هذا التاريخ(3). هذا علاوة على قانون 23 ديسمبر 1875، في مادتيه الأولى والثانية، حيث اعتبر هذا القانون أن مداخيل الأوقاف بمختلف أنواعها تعود لخزينة الدولة(4).

إضافة إلى ذلك، فإن الإستعمار الفرنسي قصد تحريك بعض الزوايا [illegible]

بوبغلة الذي جعل من الزاويتين منطلقا لجهاده، وكذلك زاويتي صدوق وأيت اسماعيل -الرحمانية- بعد ثورة الحداد والمقراني.

بواسطة هذه القوانين استطاعت الإدارة الاستعمارية تحويل مساحات واسعة من الأراضي وعددا كبيرا من المباني إلى ملكيات خاصة أو إلى ملكيات الدومين دون أن يسجل أصلها الوقفي.

د - لقد تعرضت الملكيات الوقفية في كثير من الأحيان إلى التصفية عن طريق بيع في المزاد العلني الذي أشرفت عليه الإدارة الاستعمارية، وبذلك تحولت هذه الأوقاف إلى أيدي الخواص الذين توراثوها، وفي هذا الصدد، تثبت عقود البيع بالمزاد العلني الذي نظم في مدينة عزازقة عام 1925(5)، أن ممتلكات وقفية تابعة لمؤسسات دينية قد وقعت في أيدي مالكين جدد بعد أن تم بيعها شأن قطعتي أرض إحداهما تابعة لزاوية سيدي أحمد بن إدريس، والأخرى لزاوية سيدي عبد الرحمن اليلولي المعروفتان بشهازيرث الحباس -نسبة إلى الحبوس- وثحريقت نطالبة(6).

هذا ولا بد من التنويه هنا بموقف مسيري هذه المؤسسات الدينية من هذا الإجراء الاستعماري، إذ لجأ هؤلاء إلى تزكية بعض الأشخاص الثقاة، والمعروفين بصفتهم «شركاء الحبوس» لشراء بعض ملكيات الأوقاف بأسمائهم لحمايتها من الوقوع في أيدي أجنبية.

إن الدور الريادي الذي لعبته أوقاف الزوايا والمعمرات خلال القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) شمل جل المجالات فكانت

ظاهرة روحية خدمت المجال العقيدي وغطت الحاجات الاجتماعية، فكان الوقف بمثابة شركة خير تكفلت بالمعوزين والفقراء وأبناء السبيل، وبذلك حافظت على البنية الاجتماعية للمجتمع، والوقف، فوق كل هذا، خدمت المؤسسة التعليمية، بدفع أجر المشايخ وإيواء الطلبة بعرض التمدرس والتعلم(7).

2 - أثر هذه المشكلات في تحديد دور الوقف بمنطقة القبائل:

إن المشكلات التي تواجه الباحث في الوقف في بلاد القبائل تزداد أثرها عندما نرغب في تحديد علاقة الأوقاف بمجالات الحياة المختلفة على وجه الدقة.

فغياب السجلات الرسمية، أو الدفاتر التي تخصص لتقييد المداخيل والنفقات، لا يسهل عمية التعرف على حجم هذه الموارد وأنواعها المختلفه (كحجم العائدات النقدية، أو العائدات في شكل المنتوجات الزراعية...). كما أن هذ النقص، لا يساعدنا على إماطة اللثام عن قيمة النفقات وكيفية إستغلال عوائد الوقف بصفة دقيقة أو منتظمة. أضف إلى ذلك أنه يصعب في ظل غياب الوثائق الأصلية السجلات مثلا- تحديد عدد أو نسبة الفقراء والمحتاجين الذين جعلوا من الزوايا مأوى لهم، لا سيما وأن هذه الأخيرة كانت لا تخلو من الطفيليين والسخفاء الذين يقتاتون يوميا

منها(8).

إن نقص الوثائق حول الوقف في بلاد القبائل، جعلنا -إلى حد الآن- تغفل تحديد مساحات العقارات غير المنقولة الموقوفة وحدودها رغم أهمية هذه المعطيات خاصة بعد تعرض بعضها إلى تغيرات بفعل العوامل الطبيعية أو البشرية علاوة على ذلك فإن ندرة الوثائق وشح المعلومات الخاصة بالوقف من العوامل السلبية الذي لا تسمح للباحث أن يتعرف على نوع الوقف والدوافع الأساسية التي كانت وراء تحسيس هذه العقارات.

3 - أماكن وجود الوثائق الوقفية:

توجد أغلب الوثائق الخاصة بالوقف في منطقة القبائل في الأماكن والمصالح التالية.

1 - أرشيف المستعمرات بأكس أونبروفنس (Aix-en-Provence):

يتوفر على جزء هام من الوثائق والمستند ت و لمراسلات.

2 - المصالح الادارية بالجزائر، أهمها:

1 - وزارة المالية:

تتوفر على وثائق حول الحبس في بلاد القبائل المودعة بأرشيف مسح الأراضي وشتمل

- مخطط مسح الأراضي قبل الاحتلال الفرنسي
- مخطط مسح الأراضي أثناء الاحتلال الفرنسي
- مخطط سيناتوس كونسلت

2 - أرشيف المحافظة العقارية بالجزائر:

وتتوفر هذه المحافظة على وثائق وعقود إدارية حول هذه الصفقات، وسجلات التنازلات والمبيعات في المزاد العلني، وهي مرتبة حسب السنوات، ولا بد من بذل جهد كبير لإثبات الأصل الوقفي لملكيات المؤسسات الدينية الواردة في هذه العقود، وذلك بوسائل مختلفة.

3 - وزارة العدل:

يوجد بأرشيف المحاكم التابعة لها بعض محاضر المداولات التي تمت في شأن بعض النزاعات حول الممتلكات التي أثبت أنها تابعة للأوقاف، كمحكمة الأربعاء ناث ايراثن التي تحتوي على بعض هذه المحاضر(9)

4 - وزارة الفلاحة:

من خلال البحث في أملاك الزوايا والمعمرات المؤممة في إطار الثورة الزراعية، يمكن تحديد هذه الممتلكات الوقفية ودراسة دور المؤسسات الدينية في شتى المجالات. وقد عثرنا في هذه الوثائق على بعض الرخص للإستفادة من ملكيات وقفية يعود تاريخها إلى عام 1972م، وقد دونت في

مجموعات حددتها عملية المزاد العلني لعام 1926 ضمن الملكيات المدنية للخواص

5 - الأرشيف الوطني:

يحتوي المركز الوطني للأرشيف على رصيد هام من وثائق الأوقاف بالجزائر، إلا أننا لم نعثر إلا على مادة شحيحة وقليلة خاصة بالوقف في منطقة القبائل ضمن سلسلة بيت البايلك، علبة 80-83 وعلبة 165 إلى 183 (السجل رقم 269)، وهي تخص بعض الملكيات الوقفية بمدينة بجاية.

6 - وثائق بعض الخواص:

وهي تشكل رصيدا هاما بالنسبة لأوقاف الزوايا والمعمرات، وهو عبارة عن عقود، وصايا، محاضر النزاعات... ظلت تحتفظ بها عائلات شيوخ الزوايا، أو عائلات بعض القضاة في منطقة القبائل

نموذج من الأملاك الوقفية بمنطقة القبائل:

لقد تعذر على الحكم المركزي بالجزائر في العهد العثماني التدخل بصفة مباشرة في شأن الممتلكات الوقفية في منطقة القبائل. فعمل حكام الجزائر في أحيان عديدة على تدعيمها حيث شيدت بعض الأضرحة كضريح معمرة «سيدي موسى» وبعض المساجد كمسجدي «جمعة

«صهاريج» و«تفريت آيت أومالك»(10) بينما في العهد الفرنسي تطاولت يد الإدارة الفرنسية على الأوقاف وعلى وثائقها لتدخلها في وضع يتسم بالغموض والتعقيد ولهذا السبب أضحى من الصعب التسليم بإمكانية تحديد وضبط مساحات الأوقاف أو القيام بإحصاء جد دقيق لعدد الساباب الوقفية. بيد أنه تم التعرف، عن طريق الوثائق الموجودة، على عدد من الملكيات الوقفية لا يستهان به، وقد تم إعادة بعضها إلى أصلها (حالة زاوية كوكو وأوقافها -بعين الحمام- وممتلكات زاوية شرفة سيدي بهلول -بعزازقة- وأوقاف زاوية سيدي عمر ولحاج -بوزقان- ...).

وفي هذا الصدد بودنا أن نعرف بأوقاف زاوية سيدي عبد الرحمن اليلولي.

أوقاف زاوية سيدي عبد الرحمن اليلولي:

تتوزع الممتلكات الوقفية لزاوية سيدي عبد الرحمن على أربع ولايات هي تيزي وزو، بجاية، البويرة، برج بوعريرج وتشمل:

1- بنايات: في المكان الذي تقع فيه الزاوية بإيلولة أومالو، وهي منازل مخصصة للإطعام وإيواء الطلبة، ودار للضيوف، ومسجد يدرس فيه مختلف العلوم إضافة إلى ضريح مؤسس الزاوية ودفينها.

كما توجد في ولاية بجاية قرب قرية «ثودار» ببني عيدل، دار ومعصرة زيتون تابعة لزاوية سيدي عبد الرحمن.

[illegible]

[illegible] تستولي على ممتلكات الزاوية الرحمانية بعد إخماد ثورة المقراني (1871)

وكذلك تمتلك الزاوية قطعة أرض مزروعة بأشجار الزيتون بناحية قرية «ثوداره بني عيدل، وتعرف بـ«زيتون إيقادشن»، أي زيتون صغار الطلبة، حيث توجد المعصرة التي سبق ذكرها

- وبولاية البويرة، تملك الزاوية بستانا مليئا بأشجار الفواكه، قام أحد المحسنين بحبسه على الزاوية وسجله عند قاضي محكمة مدينة البويرة على أن ينفع به في حياته ولا يعود إلى زاوية سيدي عبد الرحمن اليلولي إلا بعد وفاته.

الهوامش:

[illegible] Ibid, p. 97

[illegible]- العقد في حوزتنا

[illegible] ذكرت في الورقة رقم [illegible] من العقد المذكور (تحت مجموعة رقم [illegible])

[illegible] - ابن زكري (محمد السعيد بن أحمد الزواوي الجنادي)، أوضح الدلائل في وجوب إصلاح الزوايا ببلاد القبائل، مطبعة بيار فونتانا، الجزائر، 1903، ص 18

[illegible]- أبو يعلى (الزواوي السعيد بن محمد الشريف) تاريخ الزواوة، 1919، الورقة رقم 15

(9) - لقد أفادنا السيد محمد الصالح أمقران، مفتش عام بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف ببعضها وهو مشكور على ذلك.

(10) - محمد سي يوسف، مقاومة منطقة القبائل للإستعمار الفرنسي، ثورة بوبغلة، دار الأمل للطباعة والنشر، تيزي وزو، الجزائر، 2000، ص 25

(11) - محمد حسن البجري، أملاك زاوية سيدي عبد الرحمن الوقفية، جريدة الشعب، العدد 11016، الصادر يوم الاثنين 1417/01/16هـ/ 1996/6/3م.

أوقاف إقليم توات: نموذج أوقاف قصر [illegible]وسان

محمد حوتية

لقد عرفت منطقة [illegible] من مناطق [illegible] الجزائري ظاهرة الوقف [illegible] من حيث أنواعها وانتشارها بشروط [illegible] المجتمع ومقومات الاقتصاد في هذه المنطقة الصحراوية [illegible] والمهمة من الجنوب الغربي الجزائري

عبرت أوقاف إقليم توات انطلاقا من كونها صدقة جارية، عن واقع اجتماعي محلي واقتصادي تقليدي، فكرست نمط حياة تكافلي يقوم على فعل الخير وضمان العيش لكل أفراد الجماعة المتضامنة.

تعددت الأوقاف بإقليم توات لتشمل البساتين ونقاط الماء، والفقارات والأملاك العقارية وغيرها، كما انتظمت الجهات والمؤسسات التي تشرف عليها وتنتفع منها، وكان في طليعتها أوقاف بعض الزوايا، كوقف الطريقة الموساوية، ووقف الطريقة القادرية، ووقف الطريقة الطيبية، بالإضافة إلى أوقاف المساجد وبعض العائلات ذات الثروة والنفوذ بالمنطقة.

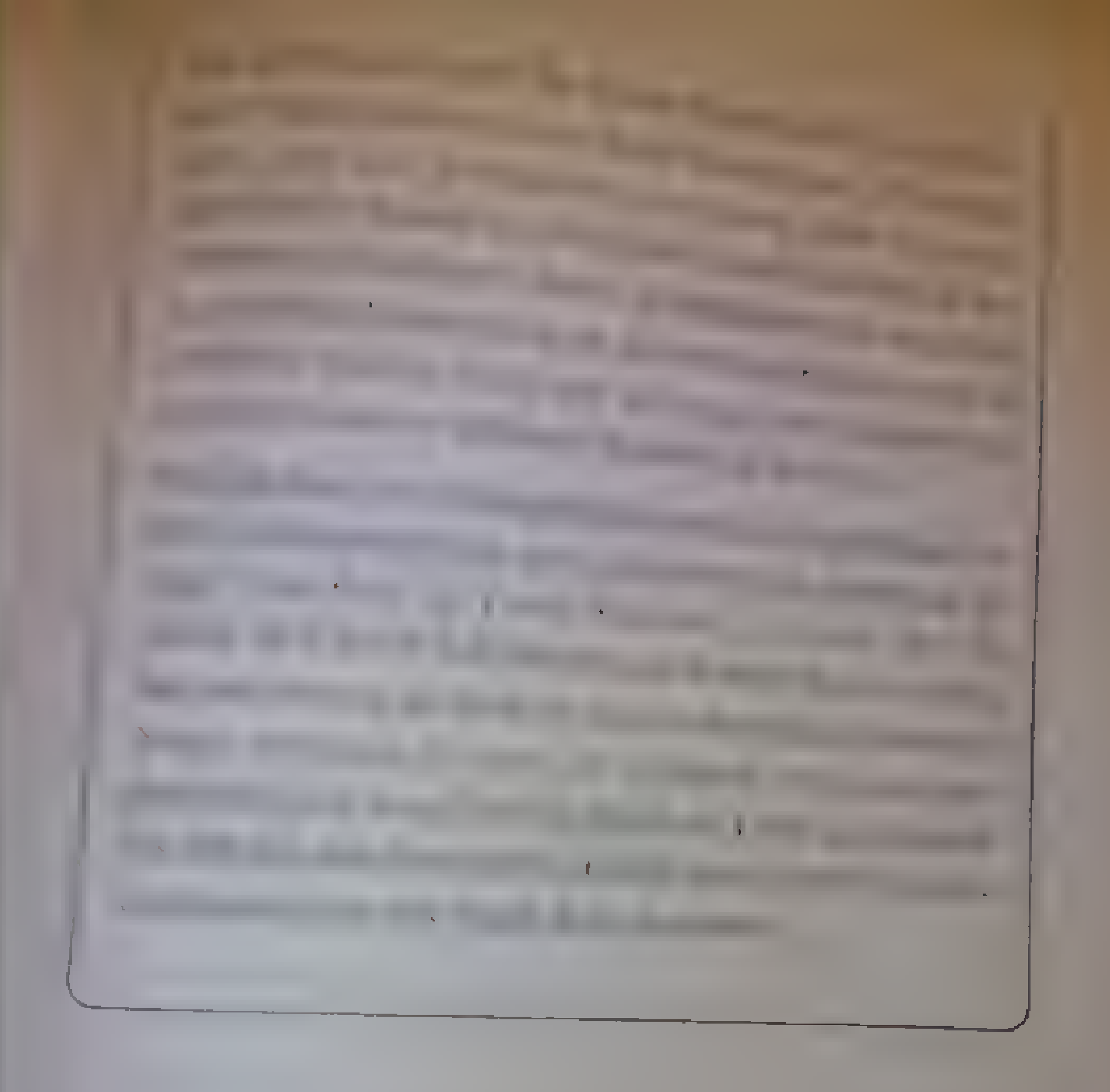
وحرصا منا على أن تكون مداخلتنا في هذا الموضوع مفيدة وذات دلالة، فإننا ارتأينا أن نسلط الضوء على وقفية أحد قصور منطقة توات، وهو «قصر كوسان»، المحفوظة بخزانة الشيخ سيدي عبد الله البلبالي، فنتعرض لها من خلال أسلوبها وطريقة كتابتها والغرض المتوخى منها، وذلك باعتبارها نموذجا لباقي الوقفيات الشائعة في قصور منطقة توات، وحتى تسهل لنا معالجتها فإننا نلحق نصها بهذا الملخص.

Les waqfs dans la region du Touat: exemple des waqfs de Ksar Koussan

Mohamed HAOUTIA

La région du Touat a connu, à l'instar des autres régions d'Algérie, la procédure du waqf. Les waqfs y étaient toutefois conditionnés dans leur nature et leur expansion par la spécificité de l'environnement, de la société locale et les caractéristiques de l'économie de cette région saharienne isolée du sud-ouest algérien.

Les waqfs de la région du Touat représentaient une forme de charité reflétant la réalité sociale locale de l'économie traditionnelle reposant sur un mode de vie social et communautaire fondé sur les actes de bienfaisance et la garantie d'un niveau de vie minimal pour les individus



( ) أوقاف إقليم توات:
نموذج أوقاف قصر دتوسان

محمد حوتية

أوقاف إقليم توات:

نظرا لخصوصية الإقليم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فقد تأثر إقليم توات إلى حد بعيد بالظواهر الاجتماعية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية، فموقعه الاستراتيجي جعله قبلة للرحالة والمسافرين وعابري السبيل وطلاب العلم، فكان لزاما على سكان قصور توات إيجاد طريقة مثلى لإيواء الضيوف وإطعام الآخرين فكان لا بد من استحداث مرافق لفائدة المعوزين والفقراء من أجل سد رمقهم وإيواء أبناء السبيل منهم وكفاية المحتاجين منهم بصفة تمنعهم من مد أيديهم إلى كل من هب ودب، ولصيانة كرامة هذه الطوائف وجد على مستوى كل قصر من قصور توات أوقاف اشتملت على البساتين ومياه الفقاقير والمنازل

ولهذا فإن الأوقاف قد [illegible] الزوايا والمساجد والأماكن المقدسة والطلبة والأئمة، فاستنادا إلى وثيقة وقف الولي الصالح سيدي سليمان بن علي بقرية أولاد أوشن يمكن لنا أن نعتبره أول من أوقف بإقليم توات وذلك عام ٦٨٦ هـ، فقد أوقف هذا الرجل الصالح كل ما يملكه من مساكن وبساتين ومياه للزاوية، وقد حدد هذا الوقف حسب وصيته على ما يلي

- يستفيد أولاده وأولاد أولاده منها مهما تناسلوا وامتدت فروعهم إلى أن يأتي حاكم جائر أو من أراد أن يوقف وقفه فيقسم على ورثته للذكر مثل حظ الإنثيين.
- ينفق من الوقف لتعليم القرآن والسنة النبوية والفقه الإسلامي.
- إعانة كل المحتاجين من عائلته.
- يصرف الوقف في تزويج الفقراء والمساكين من أهل الحبس.
- إعانة الفقراء عى شراء أضحية الأضحى والعقيقة للفقراء والمساكين.
- يستفيد الفقراء من وقفه في شراء اللباس مرة في السنة.
- ينمو الوقف ويشتري منه أملاك للزاوية من بساتين ودور ومياه.
- يستثمر فائض الوقف بزيادة أبار الفقاقير(1).

نفس الظاهرة تتكرر في جميع قصور توات التي نجد معظم قصورها التي تزيد عن ثلاثمئة وعشرون قصرا تسلك نفس الظاهرة فتخصص بها أوقاف حتى يتسنى لسكانها إطعام الطعام للفقراء والمحتاجين وتعليم العامة القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن الكريم والسنة النبوية.

ونظرا لوجود الوقف بشكل مستمر بتوات إرتأينا أن نعرف بوقفية تخص حبس عائلة عبد الله البلبالي بكوسان هذا، وتستهل الوثيقة بالحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم تحدد نوعية الوقف في أعلى الورقة ثم يذكر إسم الشاهدين وتاريخ الوثيقة التي كتبت فيها وما تم وقفه بالمكان وعلى من أوقفه من ذكور وإناث ثم يحدد نوعية الوقف إن كان دارا أو بستانا فتعرف بحدوده من جميع النواحي، من تؤول له حق منفعة الوقف من الأولاد ثم أولاد الأولاد، مع التأكيد بأنه لا يبدل عن حاله ولا يغير عن هدفه، وسيعاقب كل من يحاول التبديل أو التغيير وتنتهي الوثيقة باسم الشهد على ذلك(2).

وهناك وثائق أخرى جاءت مكملة للوقفية الأصلية تتعلق باستغلال لحبس ويحدد فيها إسم الحائز له فلان بن فلان فترد فيها عبارات خاصة مثل أنه يتم ما حوز له أمام المتشاهدين بالطواف عليه من الجهات الأربعة حتى لا يخرج عن الحدود المرسومة له، إن كانت أرضا، أو أن يقوم بعمل أمام الشاهدين إن كان بستانا فيقوم فيه بقطع جريد نخله وتصريف الماء إليه، وتسليم المفتاح إن كان منزلا والدخول له والطواف بجميع أرجاءه، والصعود و لهبوط إن كان له سطحا، ويتم هذا أمام الشاهدين ويحدد ليوم والشهر وتاريخ الحيازة في الورقة(3)، ونفس الشيء بالنسبة ما يتعلق بالوصية وما إلى ذلك، ولهذا فقد كان للوقف تأثير على النشاط لاجتماعي والاقتصادي بإقليم توات يمكن أن نوجزه فيما يلي:

1 - بفضل مردود مداخيل الأوقاف أمكن فتح أبواب الزوايا لتعليم القران الكريم والسنة النبوية الشريفة، وعادة ما يعطى إمام المسجد في

[illegible]

العدل إلى الرأي، وهو أن [illegible]

يضمن له معيشته [illegible]

4- الإحسان إلى الفقراء و[illegible]

أ- يساهم المسرفون [illegible] الأوقاف في [illegible]

الفقر، مثلا وقف مردودهم [illegible]

العقيقة وطعام الفقراء.. كما [illegible]

مرة كل سنة(1)

5- الإنفاق على عائلة الأسرة وذلك بوقف الأملاك على أفراد الأسرة يصرف عليهم من مردودها مما حقق تكافل الأسر ويساعد على علاقة التآخي والترابط ما بين أفراد الأسرة الموقوف لها.

هذا ولا يفوتنا في ختام هذه المداخلة أن نشير إلى أن ما يلاحظ في صعوبة إدارة ممتلكات الأوقاف بإقليم توات، ذلك لأن هذه الأوقاف كانت يستغل من طرف العائلة فيتوارث الوقف من جيل إلى جيل إلى إنطفاء الشعلة التي أسس من أجلها، وهذا ما جعل الوقف لا يؤدي الوظيفة التي أقيم من أجلها فضلا على أن الأوقاف في معظمها موقوفة على التأبيد مما يجعل إستمرارية الوقف والمحافظة عليه مسألة أساسية، وهذا ما يتطلب تدفق مالي يساعد الأملاك الوقفية على ترميمها أو صيانتها وهذا

[illegible]

الهوامش:

(1) [illegible]

(2) [illegible]

المصادر والمراجع المعتمدة في العرض:

1 - نصر الدين سعيدوني، تاريخ الوقف ودوره الاجتماعي والاقتصادي، دورة إدارة الأوقاف الإسلامية، 2-25 نوفمبر 1999

2 - محمد لمين بكراوي، التسيير الاداري للأوقاف في الجزائر، دورة إدارة الأوقاف الإسلامية 13-17 شعبان 1420، الموافق 2-25 نوفمبر 1999.

3 - محمد طرفاني، قراءة قانونية في تنظيم الوقف في الجزائر، دورة إدارة الأوقاف الإسلامية، الجزائر 21 1999/11/25.

4 - وقف الولي الصالح سيدي سليمان بن علي، خزانة سليماني علي بأدعا.

5 - وثيقة الوقف خزانة الشيخ عبد الله البلبالي بكوسام.

صورة لنص وقفية قصر كوسام المحفوظة بخزانة الشيخ سيدي عبد الله البلبالي


ملحق

○ التقرير النهائي عن الندوة العلمية حول الوقف في الجزائر والتوصيات المتعلقة بها

أ - تقديم:

تطرقت هذه الندوة العلمية إلى أحد المواضيع الرئيسية في مجال الدراسات التاريخية الحديثة و لمعاصرة، ألا وهو موضوع «الوقف» الذي يعتبر أبرز مظاهر الحضارة الإسلامية، ومن العوامل الأساسية المؤثرة في حياة الشعوب العربية الإسلامية سواء من الناحية الاجتماعية والاقتصادية أو الحياة الثقافية والروحية.

فالوقف تنظيم خيري يعبر بصدق عن إرادة الخير ويكرس روح التضامن والتكفل بين أفراد الجماعة التي يعيشون ضمنها ويستمد وجوده من أحكام شرعية ويقوم بأداء دوره في إطار صيغ تضامنية وإجراءات ملزمة سواء فيما يخص النظم التي يخضع لها أو المعاملات المتعلقة بتسييره والانتفاع به، وهذا ما كفل لمؤسسة الوقف التطور والنمو

بعدها على القيام بالمهام الموكلة إليها سواء فيما يتعلق بالقضايا
الشخصية ومسائل العبادة أو الخدمات الاجتماعية والأغراض الاقتصادية
أصبح الوقف في الجزائر أثناء القرن الثاني عشر وحتى أواخر القرن
الثالث عشر للهجرة (من نهاية القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن
التاسع عشر الميلادي) واقعا اجتماعيا وحقيقة اقتصادية ومظهرا ثقافيا
وتعبيرا روحيا، بحيث لا يمكن دراسة بنية تاريخ الجزائر الحديث دون
التعرف على واقع الأوقاف وما ارتبط به هذا الواقع من إجراءات وخدمات
ومعاملات وبذلك أصبحت مؤسسات الأوقاف مسألة محورية وقضية
أساسية، لا يمكن لأي مؤرخ أو باحث أو دارس لقضايا المجتمع
والاقتصاد والثقافة وحتى الإدارة التقليل من أهميتها وتجاوز انعكاساتها
على حياة الفرد وواقع المجتمع وهذا ما سبقت الإشارة إليه في تقديم
فعاليات الندوة.

إن تنظيم هذه الندوة بمثابة تثمين لمشروع بحث مشترك جاري به
العمل حاليا (1999-200.) مع مجموعة باحثين جزائريين وفرنسيين عملا
باتفاقية التعاون الجزائرية الفرنسية (بين مديرية البحث العلمي بوزارة
التعليم العالي الجزائرية (D.R S.) والمركز الوطني للبحث العلمي الفرنسي
(C.N.R.S)، كان للأستاذ د. ناصر الدين سيعدوني والأستاذة د راندي
ديغيلام شرف تولي الإشراف على بلورته وضبط خطوطه وتحديد
مواصفاته وتوجهاته. كما تندرج هذه الندوة أيضا ضمن الحلقات العلمية

التي واظب الأستاذ د. ناصر الدين سعيدوني على تنظيمها منذ ... سنوات والموجهة لطلبة الدراسات العليا بقسم التاريخ. وقد كان موضوع الحلقة العلمية للسنة الجامعية 2000-2001 «مسألة الوقف»، مما يجعل ... هذه الندوة تتويجا لهذه الجهود العلمية

ومن هذا المنطلق توجه اهتمام منظمي هذه الندوة لمعالجة مسألة الوقف كعامل مؤثر في مختلف أوجه الحياة بمدينة الجزائر أثناء القرن الثاني عشر وحتى أواخر القرن الثالث عشر للهجرة (من نهاية القرن السابع عشر وإلى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي)، وقد تم اختيار موضوع «الوقف» موضوعا لهذه الندوة بعد تبادل الآراء مع العديد من الباحثين الذين يقومون حاليا بأبحاث في الموضوع أو لهم اهتمام بقضايا الوقف. وحددت طبيعة البحوث المبرمجة في إطار هذه الندوة العلمية، بحيث تكون على شكل مداخلات نوعية -حسبما توضحه النقطة الثامنة في بند «مجريات الندوة»- تركز أساسا على طرح إشكالية الوقف من حيث البحث في مواضيعه ومعالجة مصادره.

إن عقد هذه الندوة العلمية حول الوقف وإشكالية البحث في مواضيعه ... الحضور العلمي الجامعي الجزائري في ميدان دراسة الوقف الذي عرف في السنوات الأخيرة في كثير من البلدان تطورا ملحوظا من حيث المناهج المعتمدة وطبيعة التناول والحصيلة المنجزة. هذا فضلا عن كون هذه الندوة في حد ذاتها محكا عمليا سمح للباحثين الجامعيين الجزائريين

العاملين في الموضوع والمهتمين بهذا الصنف من الدراسات التاريخية النوعية من اكتساب المزيد من الخبرة الميدانية في استخدام الوثائق والتمرس على أساليب المنهج التاريخي في مسألة الوقف، وهذا ما يجعلنا نأمل مستقبلا أن تكون هذه الندوة منطلقا لتحقيق إسهام تاريخي جزائري يتميز بالنوعية والمصداقية ويتوفر على المعالجة العلمية والنظرة الأكاديمية

***

ب - مجريات الندوة

التزمت أغلب المداخلات المقدمة في هذه الندوة بالأسلوب المنهجي في الطرح وبالمعالجة المنطقية للوثائق وبالوضوح في طرح المسائل وبالدقة في عرض المعلومات المتصلة بها، وهذا ما يسمح لنا بالقول بأن الندوة حققت الهدف المرجو منها، ولعل ما يؤكد ذلك هو كونها اتصفت بميزات عدة نلخصها في النقاط التالية:

1. تركزت المداخلات على التعريف بمصادر الوقف الخاصة حسب موضوع كل مداخلة مع تحليل لمضمونها وطرح تساؤلات حول إمكانية البحث فيها، وهذا ما جعل أغلب المحاضرين يركزون في مداخلاتهم على التعريف بالمصادر وطرح الإشكاليات المتعلقة بها، بهدف استكشاف مجالات البحث الممكنة في مجال الوقف، وهذا ما أصبغ على الندوة طابع العمل التأسيسي وجعلها بحق بداية بحث علمي معمق في مسألة الوقف سوف يتطور ويتعمق مستقبلا مع تكامل وتضافر الجهود.

2. تميزت هذه الندوة بالتنوع في المواضيع ضمن المحاور المحددة، فقد جمعت إلى جانب مواضيع تاريخية، عروضا تتعلق بالعمران والعمارة، مما أكد توسع وتنوع مجال الاهتمام بمسألة الوقف، وأظهر مقدار الغنى والتنوع في المعلومات التي توفرها وثائق الوقف، الأمر الذي سوف يسمح بتطوير الدراسات مستقبلا في مجالات مختلفة كالتخطيط العمراني والمحافظة على التراث المعماري والعمراني على وجه الخصوص

3. تعرض قسم من المداخلات لمسألة الوقف في إطارها العام انطلاقا من المقاربة التاريخية البحتة المعتمدة على الوثيقة التاريخية، فيما ركز القسم الآخر على طرح مسألة التعامل مع ظاهرة الوقف من خلال نظرة معاصرة

4. غطت المداخلات مجالات متنوعة من حيث مواضيعها ومجالها الجغرافي وإطارها التاريخي، فإذا كان أغلب المداخلات اهتم بموضوع الوقف بمدينة الجزائر في العهد العثماني، فإن بعضها طرح مسألة الوقف في مدن وأقاليم جزائرية أخرى كقسنطينة والبليدة ومليانة وتوات وميزاب وبلاد القبائل، كما أن بعضها الآخر قدم إشكالية المقارنة بين الإجراءات المرتبطة بالوقف في الشام (دمشق) والجزائر كما يتضح لنا من مداخلة الأستاذة د. راندي ديغيلام على سبيل المثال.

5. كان النقاش الذي أعقب المداخلات ثريا ومفيدا، وسمح بإلقاء الضوء على بعض الجوانب المهمة في إشكالية الوقف لم يكن ممكنا

[illegible]
[illegible]
[illegible]

6. جمعت الندوة باحثين جزائريين وأجانب [illegible] بعضهم في [illegible] متخصصين في مجال الوقف [illegible] في القضية الأساسية من [illegible] الندوة، وهذا ما ساهم في [illegible] هذا اللقاء العلمي [illegible] الأكاديمي، الأمر الذي سوف يشجع المنظمين للندوة على الاستمرار في هذا النهج مستقبلاً، هذا فضلاً عن كون الندوة في حد ذاتها فرصة [illegible] العلمي، فقد [illegible] باحثون متمرسون في [illegible] والمكتبة العربية بعرض [illegible] مستقبلاً في مجال دراسة الوقف.

7. لقد تبين للمشتركين في الندوة مدى [illegible] وضع ملخصات لجميع المداخلات باللغتين العربية والفرنسية، وهذا ما ساهم فعلياً في إضفاء طابع الفعالية على مجريات الندوة، وسوف تؤخذ هذه الملخصات بعين الاعتبار في عملية نشر أعمال الملتقى، حيث سترفق هذه الملخصات بمواضيع البحث في نصها الأصلي الذي سوف ينشر ضمن الكتاب المخصص لأعمال الندوة.

8. جرت الندوة في شكل جلسات علمية عامة، ركزت كل جلسة على جانب أساسي في طرح إشكالية الوقف ومعالجة مصادره، وكانت على الشكل التالي:

اليوم الأول 29 ماي 2001

الجلسة العلمية الأولى: «مصنفات وعقود رسمية عمومية» ترأسها الأستاذ عبد الجليل التميمي وقدمت خلالها المداخلات الآتية:

1. أندري ريمون، من وثائق الأرشيف لبحث بالجزائر سجل خاص الحبوس (1252هـ/1836-1837م)

2. راندي دغيلام، مدى حركة الأملاك الوقفية في السوق العقاري: دراسة مقارنة بين دمشق والجزائر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي

3. ناصر الدين سعيدوني، الأوقاف بفحص مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني: دلالات اجتماعية ومؤشرات اقتصادية

4. فضيلة تكور، رصيد الفترة العثمانية من وثائق الأوقاف بالأرشيف الوطني الجزائري

الجلسة العلمية الثانية: انحصرت مداخلاتها في «مسألة الوقف بمدينة الجزائر» ترأسها الأستاذ أندري ريمون، وألقيت فيها المداخلات التالية:

5. علي تابليت، أوقاف سيدي عبد الرحمن الثعالبي بمدينة الجزائر

6. عائشة غطاس، حول الوثائق المتعلقة بأوقاف الحرمين الشريفين بمدينة الجزائر

7. زكية زهرة، حول الأهمية التاريخية لأوقاف الأحناف بمدينة الجزائر من خلال ثلاثة نماذج من الوثائق.

8. ملة القشاعي موساوي، أوقاف أهل الأندلس بمدينة الجزائر أثناء العهد العثماني.

9. عقيل نمير، حول أوقاف مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر «أوقاف مؤسسة سبل الخيرات من خلال المساجد الحنفية».

اليوم الثاني: 30 ماي 2001:

الجلسة العلمية الثالثة: محورها «الوقف والبنية الاجتماعية والتنظيم العمراني» ترأسها الأستاذة راندي دغيلام وعرضت فيها المداخلات التالية:

10. إيزابيل قرانفو، تحبيس الأملاك كيف ولماذا؟ تكوين الأحباس لفائدة العائلات

11. فاطمة الزهراء قشي، مؤسسة الأوقاف في قسنطينة في العصر الحديث مصادر وطروحات

12. إبراهيم بن يوسف، من أجل مقربة عمرانية لمسألة الأوقاف

13. معاوية سعيدوني، الوقف ومسألة التنظيم العمراني في الجزائر من أجل استخدام الوقف في التهيئة العمرانية المعاصرة.

14. نبيلة سفاج، مساهمة الأوقاف في كتابة التاريخ العمراني والاجتماعي والاقتصادي لحمامات مدينة الجزائر في العهد العثماني (ق ... م)

15. سامية شرقي (برمجت في الجلسة الرابعة اصلها الوقف): المحافظة على التراث الديني وصيانته من خلال وثائق الوقف الجامع الأعظم بالجزائر نموذجا.

الجلسة العلمية الرابعة: محورها «الوقف خارج مدينة الجزائر» ترأس الجلسة الأستاذة فاطمة الزهراء قشي، وقدمت فيها المداخلات التالية

16. رابح كنتور: وثائق أوقاف مدينة البليدة وفحصها (1702-1830م)

17. بوعقالة ودان: الأوقاف بالناحية الوهرانية: أوقاف مليانة نموذجا

18. محمد حوبية (تعذر عليه حضور الندوة وتمت قراءة مداخلته نيابة عنه): أوقاف إقليم توات. نموذج أوقاف قصر كوسان

19. زيدين قاسمي، الوقف بمنطقة القبائل من 1847 إلى 1878م

***

جـ - التوصيات والاقتراحات

خصصت الجلسة الختامية التي ترأسها منظم الندوة الأستاذ د. ناصر الدين سعيدوني لتقديم الملاحظات من طرف المشاركين وبلورة الاقتراحات وصياغة التوصيات التي يمكن إجمالها فيما يلي

1. العمل على نشر أعمال الندوة وتعميم الفائدة، وقد حدد منتصف شهر جويلية 2001 كتاريخ لتسليم نصوص المداخلات في شكلها النهائي حتى تتم طباعتها مع مستهل السنة الجامعية القادمة بعد أن تعهدت كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية مشكورة بذلك

2. العمل على إنشاء مخبر بجامعة الجزائر للبحث العلمي في مختلف مجالات الوقف، يضم العديد من التخصصات ويشارك فيه باحثون جزائريون على المستوى الوطني، يكون الهدف منه تحديد إشكاليات البحث في مسألة الأوقاف في مختلف أنواعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية والعمرانية والمعمارية والتراثية. ونكون من الأهداف الرئيسية لهذا المخبر إصدار نشرية دورية تهتم بالبحوث في مجال الوقف.

3. العمل على إدخال المعلوماتية في مجال دراسة الوقف، ويكون ذلك بإنجاز موقع على الإنترنت (Site Web) تساهم فيه جامعة الجزائر عن طريق المخبر المزمع إنشاؤه بالاشتراك مع مصلحة الأرشيف الوطني الجزائري. ومن المأمول أن يضم هذا الموقع فهارس الأرشيف وعناوين البحوث التي هي في طريق الإنجاز والنشريات وعناوين رسائل الدكتوراه والماجستير المنجزة أو التي هي في طريق الإنجاز حول الموضوع، ويكون ذلك محور شبكة معلوماتية (Réseau) تربط الباحثين في مسائل الوقف وتصل بين فرق البحث العاملة في مجال الدراسات الوقفية في الجزائر ومحيطها المغاربي ومجالها العربي والدولي.

4. العمل على إنجاز ملف خاص بالبحوث في مسألة الوقف، ويكون ذلك في مرحلة أولى، في شكل رصيد للمعلومات البيبليوغرافية المتوفرة في هذا المجال، وبنشر السير الذاتية للمشاركين في هذه الندوة والتعريف

[illegible]

[illegible]

مسألة ارتباط الوقف باستغلال [illegible]

وتتركز عملية التحسيس هذه على إظهار أهمية الوقف وذلك بنشر مواضيع تعرف بالوقف في الجرائد والمجلات، وإنشاء جمعية مهتمة بالوقف تساعد على تشجيع الأبحاث العلمية ويكون لها دور عملي في عملية استرجاع الأملاك الوقفية والحفاظ عليها، دون أن نهمل في ذلك ما يمكن أن تقوم به فرق البحث في إطار المخبر المزمع إنشاؤه.

6). توسيع البحث في الوقف من الوثائق الأرشيفية إلى مصادر أخرى،

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] لأمثل [illegible] الأرشيف [illegible]

[illegible] وتطوير [illegible]

[illegible]

تطوير وتحسين [illegible] الأرشيف [illegible]

استمارة يضعها [illegible]

عليهم ملئها حتى يكون [illegible] مفصلا [illegible] الأرشيف [illegible]

للباحثين لاحقا الرجوع [illegible] لهم [illegible]

محتوى الوثائق

8. تثمين التعاون [illegible] الجزائري بين الباحثين من جامعة الجزائر والباحثين من مركز البحث و[illegible] حول العالم العربي والإسلامي (I R E.M.A M) بإيكس [illegible] بروفانس، وذلك بتشجيع المزيد من التبادل العلمي وإنجاز ونشر الأبحاث من طرف الباحثين الجزائريين في فرنسا والباحثين الفرنسيين في الجزائر، وكذلك العمل في إطار التعاون الجزائري-الفرنسي على تطوير التعاون بين مركز الأرشيف الوطني الجزائري ومركز أرشيف ما وراء البحار (C A O.M)، بحيث تكون

الخطوة الأولى في هذا المسعى في شكل معرض مشترك حول موضوع «الوثائق الوقفية»، ويمكن إدراج ذلك في إطار تظاهرة «سنة الجزائر في فرنسا» المزمع تنظيمها سنة 2003.

وفي ختام هذا التقرير وفي نهاية هذه التوصيات، لا يسع منظم الندوة ولجنة تنظيمها إلا أن يعربوا عن شكرهم العميق لكل الضيوف والمشاركين الذين ساهموا بمداخلاتهم وحضورهم في إنجاح هذه الندوة، كما يتوجهون بجزيل الشكر والامتنان للجهات التي رعت هذه الندوة العلمية وفي مقدمتها رئاسة جامعة الجزائر وعمادة كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بجامعة الجزائر ومركز الأرشيف الوطني الجزائري، مسؤولين وأساتذة وعمال، لما بذلوه من جهد لمساهمة في إنجاح هذا اللقاء العلمي ماديا ومعنويا.

منظم الندوة

أ.د. ناصر الدين سعيدوني

ملحق 1 / ملحق بأعمال ندوة الوقف

أعمال أ.د. ناصر الدين سعيدوني حول مسألة الوقف:

1 - **أوضاع أراضي الميري ببلاد الشام أثناء العهد العثماني**، بحيث نشر ضمن أعمال المؤتمر الأول لتاريخ بلاد الشام، جامعة دمشق، 27 تشرين الثاني- 3 كانون الأول 1978، وفي كتاب «دراسات في الملكية العقارية»، ص ص 111-268، ونشر ملخصه في بانوراما (مجلة العلوم الاجتماعية الجزائرية) عدد 1981/6، ص ص 195-206، كما نشر منقحا في كتاب «دراسات في الملكية والوقف والجباية» (قسم الملكية)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2001، ص ص 120-272.

2 - **الأوقاف العقارية بفحص مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني**، بحث قدم في حلقة المؤسسات الدينية في المغرب العربي، في إطار المؤتمر الواحد والعشرين للمستشرقين الألمان، جامعة برلين الحرة، برلين، 24-29 مارس 1980، ونشر ضمن كتاب «دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر»

الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزء الأول، 1984، ص ص 171-196، وفي كتاب «دراسات في الملكية العقارية»، ص ص 71-108، وفي كتاب «دراسات في الملكية والوقف والجباية» (قسم الوقف)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2001، ص ص 255-291.

3 - **الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر في أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي**، بحيث قدم في المؤتمر العالمي لتاريخ الحضارة العربية الإسلامية بجامعة دمشق 20-26 أبريل 1981، ونشر في مجلة دراسات تاريخية (دمشق)، عدد 1981/5، ص ص 65-76، وفي مجلة الأصالة (الجزائر) 89-1981/90، ص ص 85-107، ثم نقح ونشر في كتاب «دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر»، الجزء الأول، ص ص 149-169، وفي كتاب «دراسات في الملكيات والوقف والجباية» (قسم الوقف)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2001، ص ص 229-254.

4 - **ملكية الأراضي بالجزائر في العهد العثماني وتأثيرها على البنية الاجتماعية بالريف**، بحيث قدم في المؤتمر الثالث لتاريخ وحضارة المغرب، مخبر تاريخ الجزائر وإفريقيا وحوض البحر المتوسط، معهد علم الاجتماع، جامعة وهران 25-28 نوفمبر 1983، ونشر في أعمال المؤتمر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزء الأول، 1987، ص ص 211-220، وفي كتاب «دراسات في الملكية والوقف والجباية» (قسم الملكية)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2001، ص ص 80-92.

5 - **أوقاف الأندلسيين بالجزائر من خلال وثائق الأرشيف الجزائري**، بحث قدم في الندوة الثانية للجنة العالمية للدراسات الموريسكية، تونس 24-19 ديسمبر 1983، ونشر في كتاب «دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر»، الجزء الثاني، الجزائر، 1988، ص ص 43-63.

6 - **مكانة وثائق الأرشيف الجزائري في إعادة كتابة تاريخ الجزائر**، بحث قدم في الملتقى الوطني الأول لمعهد التاريخ بجامعة الجزائر حول «المدرسة الغربية وقضايا تاريخ الجزائر»، 10-11 مارس 1987، ونشر في مجلة الدراسات التاريخية لمعهد التاريخ بجامعة الجزائر، عدد 1988/5، ص ص 110-115.

7 - **موظفو مؤسسة الأوقاف بالجزائر أواخر العهد العثماني من خلال وثائق الأرشيف الجزائري**، بحث قدم في المؤتمر العالمي الثالث للدراسات العثمانية: حول الحياة الفكرية في الولايات العربية في العهد العثماني، الحمامات، تونس 15-20 مارس 1988، نشر بالمجلة التاريخية المغربية، تونس، عدد 58-1990/57، ص ص 175-192، وفي كتاب «دراسات في الملكية والوقف والجباية» (قسم الوقف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2001، ص ص 206-228.

8 - **وثائق الأوقاف بالأرشيف الجزائري وإمكانية الانتفاع بها**، بحث قدم في اليومين الدراسيين حول أهمية المصادر والوثائق الخاصة والشخصية والعائلية، لمخبر تاريخ الجزائر وإفريقيا وحوض البحر المتوسط، معهد علم الاجتماع، جامعة وهران، 16-17 نوفمبر 1988.

9 - الأرشيفات الجزائرية المتعلقة بالوقف واستعمالها في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر العثمانية. **Les archives algériennes relatives au waqf et leur utilisation dans l'histoire économique et sociale de l'Algérie ottomane.**

بحث قدم في المؤتمر العالمي السادس للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للإمبراطورية العثمانية وتركيا (1326-1960)، آكس-آن-بروفانس، فرنسا، 1-4 يوليو 1992، ونشر ضمن أعمال المؤتمر في إطار مجموعة تورسيكا، المجلد 8، باريس، 1995، ص ص 59-65. Actes du Congrès, Collection Turcica, Vol. VIII, Paris, 1995, pp. 59-65.

10 - الأوقاف العقارية حول مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني **Les biens waqf aux environs d'Alger, à la fin de l'époque ottomane.**

بحث قدم في الندوة حول الوقف في العالم الإسلامي المعاصر (ق. 19 و20): وظائف الأوقاف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، استانبول، 13-14 نوفمبر 1992، ونشر ضمن أعمال المؤتمر، استانبول، 1994، ص ص 99-117. Actes de la table ronde d'Istanbul. Institut français des études anatoliennes à Istanbul.

11 - **نظرة حول أصناف الملكية وطرق استغلال الأرض بالجزائر (العهد العثماني)**، عرض قدم في اليومين الدراسيين لمعهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، حول إشكالية العقار الزراعي في الجزائر، 17-18 ماي 1999 (لم ينشر).

12 - **وثائق الأوقاف في الأرشيف الجزائري وإمكانية استغلالها في**

تاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، بحث نشر في مجلة التاريخية المغاربية (العهد الحديث والمعاصر)، زغوان، عدد 93-94، ماي 1999، ص ص 257-270، وفي كتاب «دراسات في الملكية والوقف والجباية» (قسم الوقف)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2001، ص 175.

13 - **الأوقاف بالجزائر، دورها الاقتصادي والاجتماعي**، بحث قدم في الدورة التكوينية للقائمين على الأوقاف، المنظمة من طرف مديرية الأوقاف، وزارة الشؤون الدينية الجزائرية، 20-24 نوفمبر 1999.

14 - **روابط الجزائر العثمانية بالأماكن الإسلامية المقدسة من خلال دور مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين Les liens de l'Algérie ottomane avec les lieux saints de l'Islam à travers le rôle de la fondation du waqf des Haramayn**

بحث قدم في ورشة الوقف في إطار الملتقى المتوسطي الثاني للأبحاث الاجتماعية والسياسية، المنظم من طرف مؤسسة الجامعة الأوروبية، مركز روبير شومان للدراسات المتقدمة، فلورنسا، إيطاليا، 21-25 مارس 2001، سوف ينشر ضمن أعمال الملتقى المتوسطي الثاني «ورشة الوقف».

15 - **الأوقاف بفحص مدينة الجزائر: دلالات اجتماعية ومؤشرات اقتصادية**، بحث قدم في ندوة الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: معالجة مصادره وإشكالية البحث فيه، المنظم من طرف كلية العلوم الانسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 29-30 ماي 2001، وسوف ينشر ضمن أعمال ندوة الوقف في الجزائر.